

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

Université Aboubakr Belkaïd - Tlemcen -
Faculté de SCIENCE ECONOMIQUE

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية فرع: هندسة اقتصادية و مؤسسة
Thèse

Présentée pour l'obtention du grade de DOCTORAT 3^{ème} Cycle

En : SCIENCE COMMERCIELLE

Spécialité : INGENIERIE ECONOMIQUE ET ENTREPRISE

أثر سعر الصرف على المبادلات التجارية

"دراسة حالة الجزائر 2018/1980"

تحت إشراف :

الأستاذ الدكتور : بن منصور عبد الله

من اعداد الطالبة:

كريمة جلطي

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة - سيدي بلعباس -	أستاذ التعليم العالي	صحراوي	1- بن شيحة
مشرفا	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -	أستاذ التعليم العالي	بن منصور	2- عبد الله
ممتحنا	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -	أستاذ محاضر - أ -	مرابط	3- سليمان
ممتحنا	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -	أستاذ محاضر - أ -	جلطي	4- غالم
ممتحنا	المركز الجامعي - عين تموشنت -	أستاذ محاضر - أ -	كوديد	5- سفيان
ممتحنا	جامعة - سعيدة -	أستاذ محاضر - أ -	طبي	6- بومدين

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -



Université Aboubakr Belkaïd – Tlemcen –
Faculté de SCIENCE ECONOMIQUE
أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية فرع : هندسة اقتصادية و مؤسسة
Thèse

Présentée pour l'obtention du grade de DOCTORAT 3^{ème} Cycle

En : SCIENCE COMMERCIELLE

Spécialité : INGENIERIE ECONOMIQUE ET ENTREPRISE

أثر سعر الصرف على المُبادلات التجارية
"حراسة حالة الجزائر 2018/1980"

تحت اشراف :

الأستاذ الدكتور : بن منصور عبد الله

من اعداد الطالبة:

كريمة جلطي

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة - سيدي بلعباس -	أستاذ التعليم العالي	صحراوي	1- بن شيحة
مشرفا	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -	أستاذ التعليم العالي	بن منصور	2- عبد الله
ممتحنا	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -	أستاذ محاضر - أ-	مرابط	3- سليمان
ممتحنا	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -	أستاذ محاضر - أ-	جلطي	4- غالم
ممتحنا	المركز الجامعي - عين تموشنت -	أستاذ محاضر - أ-	كوديد	5- سفيان
ممتحنا	جامعة - سعيدة -	أستاذ محاضر - أ-	طبي	6- بومدين

السنة الجامعية: 2020/2019



قال الله تعالى

"يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

[المجادلة : 11]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله: صلى الله عليه وسلم

" مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ "

أخرجه مسلم.

الإهداء

الحمدُ لله على نعمة الإسلام الذي حثنا على طلبِ العلم ، الحمدُ لله فالق
الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار
صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي الغالية رحمه الله عليه إلى أمي
العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها ، إلى زوجي وإلى أبنائي وقرة عيني
محمد الأمين، إيمان، أميرة ياسمين وأسامة.

إلى من ترعرعت معهم إخوتي محمد ، نصر الدين، هوارى ، عبد القادر ،
و عبد الرحيم وأختي فاطنة .

إلى أستاذي المشرف «البروفسور عبد الله بن منصور»

كما أتقدم بالشكر والامتنان والتقدير إلى الذين مهدوا لي طريق العلم
والمعرفة، وكانوا سنداً لي إلى جميع أساتذتي وأخص بالذكر :

أستاذي الفاضل « البروفسور محمد بن بوزيان »

وكل الأهل والأحباب . إلى رفقاء درب العلم الذين رافقوني في مشواري
الدراسي وإلى كل طالب علم، وإلى كل من جمعني معهم الحياة وهم في
ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي وانغرسوا في قلبي. إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني
الوفاء والحب أهدي هذا العمل المتواضع.

كريمة جالطي

شكر و تقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أولا الحمد و الشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أدعو الله أن يكون خالصا لوجهه.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان و التقدير للأستاذ الفاضل :

البروفيسور "عبد الله بن منصور"

على قبوله الاشراف على هذا العمل وأتمنى أن أكون قد وفقت في تقديم ما يرضي الله أولا و ما يرضيه ويليق باسمه .

كما لا يفوتني أن أقدم شكري و تقديري الخالص الى أستاذي الفاضل :

البروفيسور "محمد بن بوزيان"

على توجيهاته القيّمة منذ أن وطأت قدماي الجامعة و إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة و تقييم هذه الأطروحة و كما لا يفوتني أن أشكر أخي و أستاذي

الدكتور "محمد جلطي" على مساعدته و توجيهاته .

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير بجامعة تلمسان و أخصّ بالذكر أساتذتي الذين رافقوني طيلة مشواري الجامعي. والله ولي التوفيق.

كريمة جلطي



الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
I	الاهداء
II	كلمة الشكر والتقدير
IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الملاحق
X	البطاقة الاقتصادية للجزائر
a/c	قائمة المختصرات
أ/ز	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و المبادلات التجارية
02	المبحث الأول: الاطار النظري لسعر الصرف
03	تمهيد :
04	المطلب الأول : مفاهيم سعر الصرف
04	أولا : تعريف سعر الصرف
07	ثانيا : صيغ سعر الصرف.
12	ثالثا : أهداف سعر الصرف و أهميته .
14	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له.
16	أولا: أنظمة سعر الصرف
20	ثانيا: نظريات سعر الصرف
23	ثالثا : مفهوم خطر الصرف و أنواعه
27	المطلب الثالث: سياسات أسعار الصرف
27	أولا: تعريف سياسة سعر الصرف
28	ثانيا: أدوات سياسة سعر الصرف
30	ثالثا: أنواع سياسة سعر الصرف
39	المبحث الثاني: الاطار النظري للتبادل التجاري
40	المطلب الأول : مفهوم التبادل التجاري
40	أولا : تعريف التبادل التجاري وأهدافه.
43	ثانيا : أسباب قيام التبادل التجاري وأهميته.
45	ثالثا : العوامل المؤثرة في التبادل التجاري.
46	المطلب الثاني :النظريات المفسرة للتبادل التجاري
46	أولا: النظرية التقليدية الكلاسيكية.
48	ثانيا: النظرية النيو كلاسيكية.
51	ثالثا: النظريات الحديثة في التبادل التجاري.
53	المطلب الثالث: سياسات التبادل التجاري
53	أولا : مفهوم سياسة التبادل التجاري وأهدافه.
54	ثانيا : أنواع سياسة التبادل التجاري

الفهرس

55	ثالثا: أدوات سياسة التبادل التجاري
57	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : الدراسات العلمية السابقة	
59	المبحث الأول : الدراسات العلمية السابقة
60	تمهيد
64	المطلب الأول : الأدبيات التطبيقية السابقة .
64	أولا : الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية
76	ثانيا : الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية
97	ثالثا : أهم نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية
المطلب الثاني : تعقيب عام حول الدراسات السابقة	
104	أولا: أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسات السابقة
105	ثانيا: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة
107	ثالثا : الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية
112	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث : دراسة تحليلية و قياسية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية	
116	المبحث الأول : دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية
116	تمهيد
118	المطلب الأول : أثر سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية
133	أولا : مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري
133	ثانيا : سياسة تخفيض الدينار الجزائري و أهدافها
136	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور الصادرات و الواردات الجزائرية
136	أولا : مراحل تطور السياسات التجارية الجزائرية
138	ثانيا: مراحل تطور المبادلات التجارية الجزائرية
143	المطلب الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المؤشرات الاقتصادية
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية	
151	تمهيد
151	المطلب الأول : التّمودج الاقتصادي
154	المطلب الثاني : الإطار العام للدراسة القياسية
155	المطلب الثالث : نماذج الدراسة المراد قياسها
159	المطلب الرابع : اختبار متغيرات الدراسة
188	المطلب الخامس: خلاصة الدراسة القياسية
189	خلاصة الفصل الثالث
192	خاتمة عامة

الصفحة	العنوان	الرقم
05	توازن طلب و عرض العملة	(1.1)
07	منحنى الطلب والعرض على العملة الأجنبية	(2.1)
13	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف	(3.1)
36	أثر التخفيض على الصادرات و الواردات	(4.1)
142	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2017/1994)	(1.3)
143	تطور الواردات خلال الفترة (2017/1994)	(2.3)
144	تطور الميزان التّجاري الجزائري خلال الفترة (2017- 1994)	(3.3)
145	تطور حجم التّبادل التجاري خلال الفترة (2017/1994)	(4.3)
148	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2017/ 1994)	(5.3)
149	تطور احتياطي العملة الصّعبة في الجزائر خلال الفترة (2017/1994)	(6.3)
151	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2017/1994)	(7.3)
155	علاقة سعر الصرف بالمبادلات التجارية الجزائرية	(8.3)
162	منحنى تطور الصادرات الجزائرية EXP للفترة (2018/1980)	(9.3)
163	منحنى تطور سعر برميل النفط PRICE OIL للفترة (2018/1980)	(10.3)
163	منحنى تطور سعر الصرف الاسمي TCN للفترة (2018/1980)	(11.3)
171	اختبار AR Roots	(11.3)
172	اختبار التوزيع الطبيعي Normality Tests	(12.3)
174	دوال الاستجابة لمُتغيّرات دالة الصادرات	(13.3)
177	مُنحنى تطور مؤشر أسعار المستهلك للفترة (2018/1980)	(14.3)
178	مُنحنى تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP للفترة (2018/1980)	(15.3)
178	منحنى تطور الواردات الجزائرية IMP للفترة (2018/1980)	(16.3)
184	اختبار AR Roots	(17.3)
185	اختبار التوزيع الطبيعي Normality Tests	(18.3)
187	دوال الاستجابة للمتغيرات المُفسّرة لدالة الواردات	(19.3)

الصفحة	العنوان	الرقم
21	أهم التطورات التي حصلت في النظام التقدي الدولي	(1.1)
101	الدراسات التطبيقية السابقة باللغة العربية للعلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية	(1.2)
103	الدراسات التطبيقية السابقة باللغة الأجنبية للعلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية	(2.2)
113	تفاوت نتائج الدراسات القياسية حول آثار تقلب أسعار الصرف على التجارة الخارجية	(3.2)
123	ارتباط الدينار الجزائري بسلة من العملات من 1974 إلى 1994	(1.3)
124	تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي من 1989/1970	(2.3)
126	تطور سعر الصرف من 1980 الى 1989	(3.3)
130	تطور سعر الصرف من 1990 الى 1999	(4.3)
132	تطور سعر الصرف من 2000 الى 2009	(5.3)
133	تطور سعر الصرف من 2010 الى 2018	(6.3)
134	مراحل تطور الدينار الجزائري من 2017/1962	(7.3)
135	الأنظمة و القوانين الصادرة و المتعلقة بسعر صرف الدينار الجزائري من 1963 الى 2017	(8.3)
141	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1994 / 2017 .	(9.3)
142	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2017/1994	(10.3)
144	تطور الميزان التّجاري الجزائري خلال الفترة 1994 - 2017	(11.3)
145	تطور حجم التّبادل التجاري الجزائري الفترة 1994 - 2017	(12.3)
146	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994/2017	(13.3)
148	تطور احتياطي العملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة 1994/2017	(14.3)
150	تطور معدل التضخم للفترة -1994/2017	(15.3)
151	تطور سعر برميل النفط مقارنة بتطور سعر صرف دج / US\$ خلال الفترة 2017/1994	(16.3)
162	وصف متغيرات دالة الصادرات	(17.3)
164	التقدير بواسطة المربعات الصغرى OLS	(18.3)
164	تقدير أثر تخفيض الدينار الجزائري على الصادرات للفترة 1980/2018	(19.3)
167	اختبار ADF و PP لمتغيرات دالة الصادرات	(20.3)
167	نتائج اختبار الأثر (Trace) (التكامل المشترك Johanssen)	(21.3)
168	اختبار القيم المميزة العظمى Max Eigen Value Test	(22.3)
169	نتائج اختبار أفضل درجة تأخير للنموذج VAR	(23.3)

الفهرس

170	جدول رقم تقدير نموذج (VAR) بتطبيق طريقة MCO	(24.3)
171	اختبار الارتباط الذاتي (لدالة الصّادرات)	(25.3)
172	اختبار عدم ثبات التباين (لدالة الصّادرات)	(26.3)
173	اختبار السببية (لدالة الصّادرات)	(27.3)
175	تحليل مكّونات التباين لدالة الصّادرات	(28.3)
176	وصف متغيّرات دالة الواردات	(29.3)
179	التقدير بواسطة المربعات الصّغرى OLS	(30.3)
180	اختبار ADF و PP لمتغيّرات دالة الواردات	(31.3)
181	نتائج اختبار الأثر (Trace) التكامل المشترك (Johannsen) لنموذج الواردات	(32.3)
182	اختبار القيم المميّزة العظمى Max Eigen Value Test	(33.3)
182	نتائج اختبار درجة تأخير النموذج لدالة الواردات	(34.3)
183	تقدير نموذج (VAR1) بتطبيق طريقة OLS	(35.3)
184	اختبار الارتباط الذاتي (لدالة الواردات)	(36.3)
184	اختبار عدم ثبات التباين (لدالة الواردات)	(37.3)
185	اختبار السببية (لدالة الواردات)	(38.3)
189	تحليل مكّونات التباين لمتغيّرات دالة الواردات	(39.3)

البطاقة الاقتصادية للجزائر Algeria

القيم / بمليار الدولارات



الدينار الجزائري، هو الوحدة الأساسية لعملة الجزائر ورمز من رموز الجمهورية الجزائرية وينقسم إلى 100 سنتيم

رمز العملة : دج/DZD

تاريخ الإصدار : 1964

العملات الورقية: 200 دج، 500 دج، 1000 دج، 2000 دج
العملات المعدنية: 5 دج، 10 دج، 20 دج، 50 دج، 100 دج، 200 دج

كل القيم من صادرات و واردات السلع و GDP... مُمثلة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) -

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
42.222 م ن	41.389 م ن	40.551 م ن	39.728 م ن	38.923 م ن	38.140 م ن	عدد السّكان
40.88	35.19	30.03	34.67	60.06	64.97	الصّادرات
47.00	46.06	47.09	51.70	58.58	55.03	الواردات
-6.12	-10.89	-17.06	-17.03	1.48	9.94	الميزان التّجاري
180.69	167.56	160.13	165.98	213.81	209.75	إجمالي الناتج المحلي (US\$)
2.10	1.60	3.30	3.76	3.79	2.77	نمو إجمالي الناتج المحلي (%)
4.27	5.59	6.40	4.78	2.92	3.25	التضخم (%) سنوياً
12.15	12.00	10.20	11.21	10.21	9.82	البطالة (%) سنوياً
116.59	110.97	109.44	100.69	80.58	79.37	سعر الصّرف دج/(US\$)
137.69	125.32	121.18	111.44	106.91	105.43	سعر الصّرف دج/(الأورو)
5.71	5.71	5.46	4.67	5.52	5.25	الدين الخارجي
80.23	97.61	114.39	144.68	179.62	194.71	احتياطي الصّرف

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام معطيات البنك الدولي و البنك الجزائري



قائمة المختصرات

liste des abréviations		قائمة المختصرات
Abréviations	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
- ADF	Augmented Duckey Fuller	اختبار ديكي فولر
- AGCS:	Accord Général sur le Commerce des Services	الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات
-ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
-AMF	Accords Multifibres	الحبال المتعددة
ANEXAL	Association National des Exportateurs Algériens	الرابطة الوطنية للمصدرين الجزائريين
-ARCH	Autoregressive Conditional Heteroskedasticity	الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين
-ARDL	Auto-Regressive Distributed Lag	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
-(G)ARCH	(Generalized) Auto-Regressive Conditional Heteroscedascity	الانحدار الذاتي المشروط بعدم التجانس المعمم
-ARMA	Autocorrelation Moving Average Autocorrelation	نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك
-ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
BM	Banque Mondiale	البنك الدولي
-CAC I	Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie	غرفة التجارة والصناعة الجزائرية
-CAGEX	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	شركة تأمين و ضمان الصادرات الجزائرية
-CFA	Communauté Financière Africaine (African Financial Community)	الاتحاد المالي الافريقي
CPI	Consumer Price Index	مؤشر أسعار الاستهلاك
-ECM	Error Correction Modeling	معامل تصحيح الخطأ
-FDI , IDE	Investissements Directs Etrangers	الاستثمار الأجنبي المباشر
- FOB	Free On Board	النقل المجاني
-GATT	The General Agreement for Tariffs & Trade	الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفية الجمركية
-GMM	Generalized Method of Moments.	طريقة العزوم المعممة
IGARCH	Integrated Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity	الانحدار الذاتي المشروط و المدمج بعدم تجانس التباين
-IMF, FMI	Fonds Monétaire International	صندوق النقد الدولي
-MC	Ministère du Commerce	وزارة التجارة
- NATREX	Natural Real Exchange Rate	سعر الصرف الحقيقي الطبيعي
OECD·OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
-OLS	Ordinary Least Square	طريقة المربعات الصغرى
-ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
-OPEC	Organization of the Petroleum	منظمة الدول المصدرة للبترو

قائمة المختصرات

	Exporting Countries	
- PNUD	Programme des Nations Unies pour le Développement	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- PP	Philips Peron	فيليبس بيرون
- PPI	Producer Price Index	مؤشر أسعار المنتجين
- PVD	Pays en Voie de Développement	البلدان النامية
-PIB· GDP	Produit Intérieur Brut : Gross Domestic Product :	الناتج المحلي الإجمالي
-PNB ·GNP	Produit National Brut: Gross National Product	الناتج الوطني الخام
-PPA	Parité de Pouvoir d'Achat	تعادل القوة الشرائية
- R & D	Research and Development	البحث والتطوير
- RER, REER	Real Effective Exchange Rate	سعر الصرف الحقيقي الفعلي
- RIL	Régime d'Importation Libéralisé	تحرير خطة الاستيراد
- RNB	Revenu National Brut	الدخل القومي الإجمالي
-SAFEX	Société Algérienne des Foires et Exportations	الجمعية الجزائرية للمعارض والصادرات
- SME	Système Monétaire Européen	النظام النقدي الأوروبي
- SMI	Système Monétaire International	نظام النقد الدولي
-TCEN	Taux de Change Effectif Nominal	سعر الصرف الاسمي الفعلي
-TCER	Taux de Change Effectif Réel	سعر الصرف الحقيقي الفعلي
-TCN	Taux de Change Nominal	سعر الصرف الاسمي
TCR	Taux de Change Réel	سعر الصرف الحقيقي
-TCRE/ TCER	Taux de Change Réel d'Equilibre	سعر الصرف الحقيقي التوازني
- TOT	Term Of Trade	مصطلح التجارة
-TVC	Time Varying Coefcient	معامل التباين زمنيا
- UE	Union Européenne	الاتحاد الأوروبي
-VAR	Vecteur autorégressif	شعاع الانحدار الذاتي
- VCE, VEC	Vecteur des Corrections d'Erreur	شعاع تصحيح الخطأ
VECM	Vecteur erreur correction model	تقدير نموذج تصحيح الخطأ
-WTO ، OMC	World Trade Organization: Organisation Mondiale de Commerce	منظمة التجارة العالمية



المقدمة العامة

يحتلُّ موضوع المبادلات التجارية الدولية مكانة هامة في علم الاقتصاد ، إذ تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أبرز الأنشطة الإنسانية الاقتصادية قديماً وحديثاً ، يتم من خلالها تلبية حاجات الأفراد و إشباع رغباتهم ، وهي مُكمّلة للعملية الصناعية والتي تُؤهلها للاستمرار في الانتاج وكسب الأرباح كما تُعتبر وسيلة للتبادل الثقافي ، و هي أهم مصدرًا للحصول على المعادن النفيسة و العملات الصعبة ، التي تعكس قوة الدولة.

و المتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يُلاحظ أنّ العملية التجارية قد تطورت من عصر إلى آخر من حيث الشكل والمضمون، بحيث اقتلع هذا التطور أسس النظام العالمي القديم ، و رسخ لكيان جديد سمّته التغيير المستمر في كل مجالات الحياة ، هذه التغييرات تلاحقت و استمرت بسرعة فائقة ، ممّا أدّى بها إلى تدويل النظام الاقتصادي العالمي أو بالأحرى عولمته ، خاصة بعد عقد مؤتمر برتون وودز **bretton woods** وانبثاق المنظمات الدولية النقدية و التجارية عنه، فاختلقت ملامح وآليات ومعايير هذا العصر على سابقه ، ممّا يفرض على كل من يُعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة.

إذن،فالتوجه الى العالمية أصبح واقع عصرنا وغايةً محتومة للتطور الحالي و ضرورة فرضتها تطورات علمية تكنولوجية سريعة،نتج عنها إفراط في الإنتاج و التوزيع ، فأدّى بالعالم المتقدم المسيطر الى البحث عن منافذ لتصريف إنتاجه الواسع من جهة و توفير مُستلزمات إقامة المشاريع من جهة أخرى،و بذلك أصبح يُحكّم سيطرته على الأسواق العالمية .

هكذا اتسعت المبادلات التجارية و تداخلت مصالح الدول فيما بينها ، و تطورت العلاقات الاقتصادية،ففرضت على اقتصاديات الدول تحديات عدّة من أجل الاندماج في هذا النظام،فدخل العالم بشطريه المتخلف و المتقدم في هذا السياق لأتهما متكاملان فإذا انفصلا لا تحل المشكلة الاقتصادية العالمية،فالعالم المتقدم هو محور القوة يُسيطر بدون شك على الحالة العالمية بفضل ما لديه من عناصر النظام الصناعي وعوامل القوة و الإمكانيات المادية ومحور الدول المتخلفة يخضع لقواعد السوق ، بالإضافة إلى أنّ التقسيم الدولي للعمل أدى إلى احتكار الدول المتقدمة للقطاعات الحيوية ذات الإمكانيات التكنولوجية المتطورة، في حين أنّ الدول المتخلفة ظلت مُحتفظة بقطاعات ذات تأثير محدود في الاقتصاد.

المقدمة العامة

هذا ما أدى بالخبراء الاقتصاديين في كُـلِّ دول العالم الى التفكير و الاهتمام بدراسة العلاقات التجارية ، بما أنّها تُشكل العصبَ الأساسي ،الَّذِي يُحرِّك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة السياسية لهاته الدول .

فالهدف الأساسي لقيام هذا التبادل ،هو بناء اقتصاد الدول والتهوض به عن طريق عمليات الاستيراد و التصدير و بالتالي زيادة الدخل ، من أجل رفع مستوى معيشة ورفاهية الشعوب ،كما يعتبر ركيزةً أساسيةً في التنمية ، نتيجة زيادة الاستثمار و بالتالي ارتفاع مُعدّل النمو الاقتصادي.

و لهذا السبب لا تستطيع أي دولة العيش بمعزلٍ عن العالم الخارجي، فكلّ الدول تسعى اليوم بكافة الطّرق ،الى التوسع في التجارة الخارجية ، لتضمّن مكاناً أو حيزاً ضمنَ حدود هذا العالم، خاصّة وأنّ مبادئ النظام التجاري الجديد، الذي أصبح تُشرفُ عليه المنظمة العالمية للتجارة و المؤسسات المكتملة لدورها المفروض من قبل البلدان الرأسمالية تجسّد هيمنة الأطراف القويّة و تتركّس أولوية مصالحها على حساب البلدان النامية، ممّا يستوجب على هذه الأخيرة و من بينها الجزائر مُواكبة هذا التطور الحاصل و الانفتاح على العالم الخارجي عن طريق تحرير تجارتها ،و التعامل مع هذه التّحولات بيقظةٍ وحذرٍ، و ذلك بتبني سياسة اقتصادية مدروسة و مبنية على مناهج مُتطورة ، و على أسسٍ سليمة ، لمواجهة أيّ صدمة يتعرّض لها الاقتصاد الوطني.

و في ظلّ الانفتاح الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية ، و ارتفاع مُعدلات التبادل ،الذي يترتب عنه حقوقاً وديوناً دولية تُعتبر النقود أداة للتداول ،وكلّ مُعاملة دولية تُثير مُشكلة حساب قيمة التبادل ثمّ مُشكلة دفع تلك القيمة ،بسبب تعدد العُملات المتداولة ، و عدم سيادة عُملة عالمية مُوحدة ، فتوجب وجود مُعدل صرف للعُملات الأجنبية الذي يُعبر عنه بمقياس التقد الوطني ،أي سعر الوحدة التقديمية الأجنبية مُقابل عدد وحدات العُملة المحلية ، أو ما يُعرف **بسعر الصرف الأجنبي**، فهذا الأخير هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وكثيراً ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات و توفير الواردات في آن واحد.

ولكن التذبذب الحاصل في أسعار صرف العُملات المختلفة ،بين الهبوط و الصعود ينتج عنه ما يسمّى بمخاطر الصرف ،هذه الأخيرة تُؤثر بدورها على إيرادات العديد من المعاملات الاقتصادية ، و من تمّ على البناء الاقتصادي ككل لأيّ دولة . إذن ، فسياسة سعر الصرف لا تقل أهمية عن السياسات الاقتصادية الأخرى ، فجلّ الدول تسعى للمحافظة

المقدمة العامة

على قوة عملاتها بتقوية و تدعيم السياسات التجارية فمثلا إذا رغبت الدولة في تنمية صادراتها فإنها تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة من أجل زيادة الطلب على سلعها و تقليل حجم الواردات لأن تكلفتها سترتفع ، و أيضا من أجل تحفيز الجهاز الإنتاجي المحلي في ظل الظروف المواتية التي يرافقها ارتفاع الطلب المحلي مع ضرورة وجود جهاز إنتاجي مرّن يستوعب حجم الطلب المتزايد.

ولمسايرة تطورات النظام النقدي الدولي اهتم الباحثون الاقتصاديون بسياسة الصرف الأجنبي، لأنه آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني، من الصدمات الخارجية لما تمارسه من تأثير على التوازن الداخلي و الخارجي، كما يُعتبر وسيلة هامة في جلب الموارد الاقتصادية.

فالسياسات النقدية التي يتم تطبيقها في دول معينة، تُؤثر على الإنجاز الاقتصادي للدول الأخرى، في الوقت الذي يُعاني فيه النمو الاقتصادي لجلب الدول، من المعوقات والمشاكل، التي دائما ما تحول دون مواصلة نموه، ومن أبرز المشكلات التي تواجهه هي تزايد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، مُقابل العملات الأخرى فهذا يسهم دائما في انخفاض القوة الشرائية للعملة، وبالتالي يُؤدّي إلى ارتفاع أموال تمويل المشروعات وغيرها.

وبما أنّ أغلب الأزمات المالية التي حدثت في الاقتصاد العالمي، كان سببها التقلبات في قيمة العملة، فقد اهتم الخبراء بدراسة وتحليل السياسة النقدية من أجل حماية الاقتصاد القومي.

أما بالنسبة للجزائر فقد عرف نظام سعر صرفها مراحل عديدة، و عرف اختلالات كثيرة، و قد اتخذت الدولة عدّة إجراءات أو تصحيحات كمحاولة للخروج من تلك الأزمات من جهة، و لإنعاش الاقتصاد الوطني من جهة ثانية.

بداية انتهجت الدولة الجزائرية نظام التخطيط ثم توجهت الى اقتصاد السوق خلال مرحلة التسعينات التي اعتبرت المنعرج الحاسم في التحول من الاقتصاد الموجه .

ولمواجهة تلك المشاكل التي عرفتها البلاد آنذاك نتيجة اختيار أسعار النفط (أزمة 1986) و انخفاض عوائد العملة الصعبة بحوالي (56 %) سارعت الدولة الى اتخاذ تدابير من أجل إصلاح الوضع حيث عملت على تهيئة الأرضية اللازمة التي تعمل على تسهيل الانتقال نحو تحرير التجارة الخارجية وتحديد سعر الصرف وفق آلية العرض و الطلب لتشجيع عمليات الانتاج و الاستثمار ، و بالتالي البحث عن الأسواق العالمية و الحصول على العملة الصعبة .

المقدمة العامة

فتوجب على الدولة إعادة النظر في القواعد الهيكلية التي تحكم سعر الصرف للتخلص من هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني .

والجزائر كغيرها من الدول النامية، لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري ، كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية ، كونها أحد برامج التكييف والتعديل الهيكلي على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الاختلالات الخارجية ، لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري.

و من خلال كل ما سبق تتجلى لنا معالم الاشكالية التي سوف نحاول الاجابة عليها من خلال هذا البحث والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي:

- كيف يمكن لسياسة سعر الصرف في الجزائر أن تفعّل التجارة الخارجية ؟

بمعنى آخر هل تمتلك الجزائر المرونة الكافية التي تمكنها من التفاعل مع تذبذب سعر الصرف بحيث اذا انخفض معدل صرف الدينار الجزائري يؤثر تأثيراً إيجابياً على قدرتها التصديرية و هل يؤدي هذا الانخفاض في معدل الصرف الى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية ؟

فرضيات الدراسة:

تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى زيادة حجم الصادرات و تخفيض حجم الواردات في المدى الطويل و للإمام بالموضوع و الاجابة على الاشكالية حاولنا الاستعانة بالفرضيات التالية لإثبات صحتها من خطئها و هي كالتالي :

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف و حجم الصادرات و الواردات في الجزائر أي أنّ التغيرات التي تصيب الصادرات و الواردات في الجزائر لا تعود لتقلبات أسعار الصرف وهي فرضية العدم (H0) :
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف و حجم الصادرات و الواردات في الجزائر، أي الصدمات التي تصيب الصادرات و الواردات في الجزائر تعود بالدرجة الأولى لتقلبات أسعار الصرف وهي الفرضية البديلة (H1):

المقدمة العامة

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من واقع عصرنا و اهتمام العالم بدراسة العلاقات الدولية واتجاه كل الدول الى العالمية بتحرير تجارتها الخارجية و سعر صرفها .

و هذا ما تسعى اليه الجزائر بانتقالها من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق لأنّ كلا من سياسة سعر الصرف و التجارة الخارجية يعكسا مركز أيّ دولة كما تؤثر تقلبات أسعار الصرف في معظم نشاطات اقتصاد الدول من الاستثمار الانتاج ، التصدير ، الاستيراد....

أهداف الدراسة:

تكمّن أهداف هذه الدراسة في تسليط الضوء على توضيح العلاقة الموجودة بين " التجارة الخارجية و سعر الصرف " ومعرفة مدى تأثير سياسة تخفيضات سعر الصرف المتبعة في الجزائر على حركة الصادرات و الواردات مع ابراز مُعدّل و حجم التجارة الخارجية خلال الفترة محل الدراسة 2018/1980 .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب كثيرة دعتنا إلى البحث في هذا الموضوع و من أهمها:

- الرغبة الذاتية للبحث في مجال الوصف والتحليل للعلاقات الاقتصادية الدولية وربطها بالوضع الاقتصادي الجزائري.
- محاولة إبراز الدور الذي يؤديه تغيير سعر الصرف على التجارة الخارجية أي اظهار تأثيره على حركة الصادرات و الواردات .
- إبراز أهمية إتباع سياسة التحرير الجزئي والمندرج في الإصلاح الاقتصادي، خاصة في ظلّ ازدياد احتياجات التنمية وضغوط المتغيرات الدولية.
- أهمية أسعار الصرف والتجارة الخارجية وعلاقتها بالتوازنات الكلية (التوازن الخارجي).
- أهمية إدارة أسعار الصرف في ظلّ التحولات الاقتصادية، المالية والدولية التي تمر بها الجزائر خاصة بعد الإصلاحات التي انتهجتها السلطات الجزائرية .

المقدمة العامة

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع ، بالاعتماد على مجموعة من الاحصائيات التي لها علاقة بالبحث وتحليلها.

كما اتبعنا المنهج القياسي الكمي الذي يقوم بتحليل العلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام البرنامج الاحصائي **09 eviews** .

محتويات الدراسة:

يحتوي البحث على ثلاثة فصول بالإضافة الى المقدمة و الخاتمة و قد تمّ تخصيص الفصل الأول للإطار النظري و ذلك بدراسة مُتغيّرات الدراسة من الناحية النَّظرية (سعر الصرف و التجارة الخارجية) أما الفصل الثاني فخصص للدراسات السابقة و خصصنا الفصل الثالث للدراسة التحليلية ، التطبيقية فسلطنا الضوء على نموذج قياسي للدراسة و اختبار العلاقة بين أثر تخفيض الدينار الجزائري والصّادرات و الواردات الجزائرية باستخدام بيانات سنوية للفترة **2018/1980** .

حدود الدراسة:

تهدفُ هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية، وقد حدّدت دارستنا في إطارين مكاني و زماني، فيما يخص الإطار المكاني فتخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري ، أما الإطار الزماني فقد حدّدت الفترة (**2018/1980**) تماشيًا مع تطبيق الاصلاحات المالية و المصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني والتّوجه نحو سياسة الانفتاح و الدّخول في مُعترك اقتصاد السّوق للاندماج في الاقتصاد العالمي.



الفصل الأول:
الإطار النظري لسعر الصرف
والمبادلات التجارية

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

الفصل الاول : الاطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري
المبحث الأول: الاطار النظري لسعر الصرف
المطلب الأول : مفاهيم سعر الصرف
أولا : تعريف سعر الصرف
ثانيا : صيغ سعر الصرف .
ثالثا : أهداف سعر الصرف و أهميته
المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له.
أولا: أنظمة سعر الصرف
ثانيا: نظريات سعر الصرف
ثالثا : مفهوم خطر الصرف و أنواعه
المطلب الثالث: سياسات أسعار الصرف
أولا: تعريف سياسة سعر الصرف
ثانيا: أدوات سياسة سعر الصرف
ثالثا: أنواع سياسة سعر الصرف
المبحث الثاني: الاطار النظري للتبادل التجاري
المطلب الأول : مفهوم التبادل التجاري
أولا: تعريف التبادل التجاري وأهدافه .
ثانيا : أسباب قيام التبادل التجاري وأهميته
ثالثا : العوامل المؤثرة في التبادل التجاري
المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتبادل التجاري
أولا : النظرية التقليدية الكلاسيكية.
ثانيا : النظرية النيو كلاسيكية .
ثالثا : النظريات الحديثة في التبادل التجاري
المطلب الثالث: سياسات التبادل التجاري
أولا : مفهوم سياسة التبادل التجاري وأهدافه.
ثانيا : أنواع سياسة التبادل التجاري
ثالثا : أدوات سياسة التبادل التجاري

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

تمهيد :

إنَّ تطور العلاقات الاقتصادية ومنها اتساع المبادلات التجارية بين دول العالم المختلفة ترتب عنه ما يُسمَّى بسعر الصرف الأجنبي وعادة ما تتعرضُ عُملات الأقطار لتقلبات مُستمرة تنجرّ عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية. و من الطبيعي أن تهتمُّ معظم الحكومات بسياسة سعر الصرف، إذ تعتبرُ أداةً تدرجُ ضمن السياسة التجارية لما لها من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و منها حجمُ التجارة الخارجية، تستعملها الدولة من أجل استقرار اقتصادها وعدم حدوث اختلالات به ، إذ يوفرُ هذا الاستقرار البيئة المناسبة للاستثمار و جذب المدخرات ،وهي لا تقلُّ أهميةً عن الأدوات الأخرى .

فجاءَ الدول تسعى للمحافظة على قُوَّة عُملاتها ،باستقرار سعر صرفها ، و بين الحين والآخر يدخلُ مُعدَّل الصرف في تقوية و تدعيم السياسة التجارية فمثلا إذا رغبت الدولة في تنمية صادراتها فإنها تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة من أجل زيادة الطلب على سلعها و تقليل حجم الواردات لان تكلفتها سترتفع ، و أيضاً من أجل تحفيز الجهاز الإنتاجي المحلي في ظل الظروف المواتية التي يُرافقها ارتفاع الطلب المحلي مع ضرورة وجود جهاز إنتاجي مرن يستوعب حجم الطلب المتزايد.

يعتبرُ سعر الصرف مُؤشراً هاماً يعكسُ مستوى صحَّة البلاد الاقتصادية ،فأصبح الاهتمام بدراسة هذا الموضوع أي سعر الصرف و التجارة الخارجية من أهم انشغالات الحكومات و المؤسسات الدولية اذ تعتمد الدول على نتائج و توصيات هذه الدراسات من أجل اتخاذ قرارات صائبة عند تطبيق السياسة النقدية . و في هذا الفصل سنحاولُ الامام بمختلف الأسس النظرية لسعر الصرف و المبادلات التجارية .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

المبحث الأول : الاطار النظري لسعر الصرف

المطلب الأول : مفاهيم سعر الصرف

يعتبرُ سعر الصرف أداة أساسية و مقياسًا لتحديد نسبة وحدات العملة المحلية الى العُملة الأجنبية، و هذا من أجل تسوية مدفوعات التجارة الخارجية، حيث تظهرُ الصُّورة الملحة لاستعمال العُملة الأجنبية عند القيام بنشاطات اقتصادية بين الدّول.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

يُعرّف سعر الصرف على أنّه: " عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.(1)"
يمكن تعريف سعر الصرف بأنه "عدد وحدات العملة الأجنبية لوحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس (2) "، أمّا عبد العظيم حمدي فيعتبر أنّ "التقدّ الأجنبي هو بمثابة سلعة من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العُملة ، و يعبر عن ثمنها بوحدات من العُملة الوطنية" (3) .

أمّا الطاهر لطرش فيعرّفه على أنّه "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" (4) .

أولا/تحديد أسعار الصرف

يعتبر سعر الصرف ثمن كأيّ الأثمان، ويتحدد بإحدى الحالتين (5):

¹ موسى سعيد مطر و شقيري نوري موسى وياسر المومني، " التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص 43.

² TAHRAUI Farid et BENELBAR Mohamed « **The Impact Of Exchange Rate On Inflation And economic Growth in Algeria – Econometric Study** » _ Journal of Quantitative Economics Studies, 01/2015 p 03.

³ حمدي عبد العظيم 1984 "سياسة سعر الصرف و علاقته بالموازنة العامة " مكتبة النهضة المصرية القاهرة ص 96

⁴ - طاهر لطرش " تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2003 ص96.

⁵ محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 ، ص 106،108

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

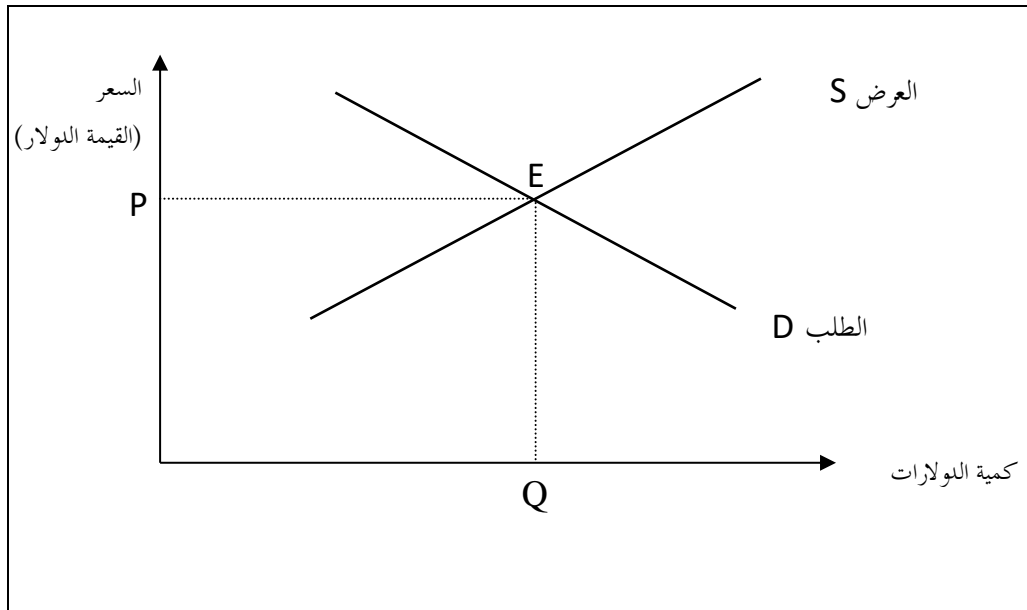
1/ التّحديد الواقعي لسعر الصّرف

يتحدد سعر الصّرف كثنمن أيّ سلعة نتيجة تلاقي العرض مع الطلب ، ومن العوامل التي تساهم في تحديد سعر الصّرف ، الطّلب على السّلع المحلية، وطلب الدّولة على السّلع الأجنبية ، حركات رؤوس الأموال من الدّولة وإليها ، كما يتأثر سعر الصّرف بالقاعدة التقديرية للدّولة .

يتحدّد سعر الصّرف من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العُملة ، بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيه مثل المضاربة ، و مُستوى أسعار الفائدة ، وسعر الخصم و غيرها ، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العُملة و بقية العُملات الأخرى ، وإنما يتغيّر السعر بسوق الصّرف يوميًا حسب تقلبات العرض و الطلب بعيدا عن التّدخلات الحكومية ، تحت النّظام المرن أي بسعر صرف مُعوّم .

وعليه فإن العرض و الطلب هما المحددان الأساسيان لسعر العُملة ، فهناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها، و علاقة طردية بين قيمة هذه العملة و الكمية المعروضة و الشّكل التّالي يوضح آلية تحديد سعر الصّرف بين الدولار و الدينار الجزائري .

الشكل رقم (1.1) توازن طلب و عرض العُملة



المصدر: محمد العربي ساكر "محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمّق" دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة مصر 2006 ص108.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

*المنحنى **D** : يمثل جانب الطلب و يأتي من جانب البلد المستورد (و يندرج ضمن الجانب المدين من ميزان

المدفوعات) ووفقا لقانون الطلب هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها .

*المنحنى **S** : يمثل جانب العرض و يأتي من جانب البلد المصدر (و يندرج ضمن الجانب الدائن من ميزان

المدفوعات) و طبقا لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المعروضة منها. طبقا لقانون

العرض .

* و يعتبر سعر الصرف المحدد في النقطة **E** أي تقاطع منحنى العرض و الطلب عن سعر التوازن و هذا معناه أنّ

كمية الطلب على الدولارات تُساوي كمية عرضها.

2/تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف

يُعتبر سعر الصرف الثابت السعر المحدد قانوناً من طرف الحكومات حيث تتدخل السلطات النقدية بتحديد

القيمة الخارجية لعملتها الوطنية خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة عملتها واستقرار سعرها والحيلولة دون ارتفاع

السعر أو انخفاضه على المستوى المحدد متصديةً بذلك لقوى السوق وتأثيراته⁽¹⁾.

ولقد تمّ بموجب نظام سعر الصرف الثابت ربط العملات بالذهب والذي يمكن تحويله إلى الدولار

في الشكل الموالي فإن:

OP: سعر الصرف التوازني

OP1: سعر الصرف الرسمي، المحدد من طرف السلطة النقدية .

عند سعر الصرف الرسمي الكمية المطلوبة هي OQ1 و الكمية المعروضة هي OQ2 ، لذلك فإن السلطة

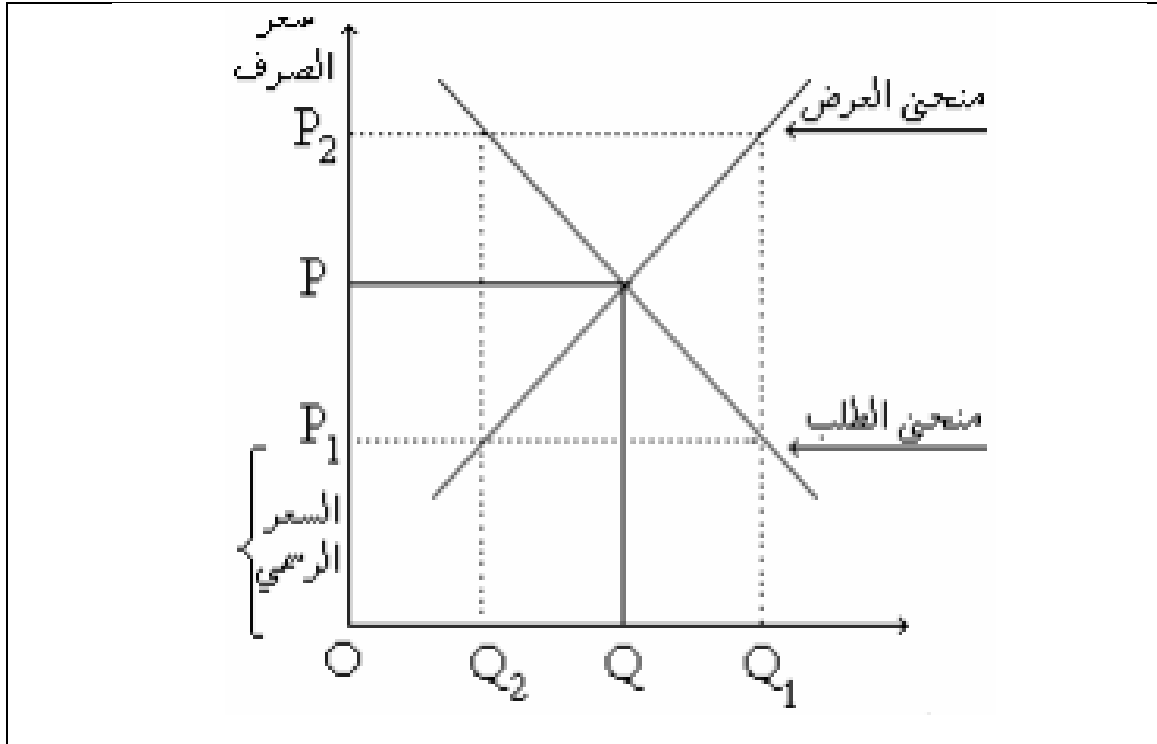
تكيف احتياجاتها حسب الأولويات بما يتلاءم و الكمية المعروضة عند السعر P1 ، و بما أنّ الاحتياجات كثيرة و لا يتم

¹ - محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي مرجع سابق ، ص 55.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

تلبيتها من طرف السلطة ، يلجأ المتعاملون الى شراء كميات أخرى من العملة الصعبة من السوق الموازي و هنا يظهر سعر آخر مرتفع على السعر الرسمي و الموازي وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2.1) منحى الطلب والعرض على العملة الأجنبية



المصدر: محمد راتول الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و اعادة التقويم مقال منشور في مجلة اقتصاديات

شمال افريقيا العدد 4 ص 243

ولكن استمرار نظام تثبيت سعر الصرف يُشكل صعوبة بالغة حيث يتطلب هذا النظام لاستمراره وجود احتياطي من العملات الأجنبية تمكن البنك من التدخل بائعاً ومشترياً للعملات كلما لزم الأمر ، ونظراً لمحدودية الاحتياطات ونفاذها ، فلا يمكن أن يستمر هذا النظام عند سعر محدد مثل 0.7 لذا نرى أنّ الدول التي تطبق النظام الثابت تغيّره من حين لآخر وذلك لإعطائه نوعاً من المرونة (1).

¹ - خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، «مبادئ الاقتصاد الكلي : بين النظرية و التطبيق» ، دار وائل الاردن الطبعة الثالثة 2007 ص

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

الفرع الثاني : صيغ سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدّة أنواع من سعر الصرف لكل منها مدلولها واستعمالها الخاص يتميّز بها وهي:

أولاً/ سعر الصرف الاسمي : Nominal Exchange Rate

يُعرّف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية. ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية. والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين⁽¹⁾.

يتغيّر سعر الصرف الاسمي يومياً وهذه التغيرات تُسمّى تدهوراً أو تحسناً. التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية. وباستعمال التعريف الأول، فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت ولنفس العملة و في نفس البلد⁽²⁾.

في الواقع لا يهتم الأعوان الاقتصاديون بمستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحتويه من قوة شرائية، أي كميّة السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يُعرف بسعر الصرف الحقيقي⁽³⁾.

ثانياً/ سعر الصرف الحقيقي : Real exchange rate

¹ - بلقاسم العباس "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون . نوفمبر/تشرين الثاني 2003 . السنة الثانية المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

² - إيمان إبراهيم إسماعيل، .ماردين محسوم فرج واحمد طه بيلال " دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على سعر الصرف الدينار العراقي خلال الفترة (2018/2004) المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية المجلد 3 - العدد 1 2019 ص115.

³ بلقاسم العباس "سياسات أسعار الصرف" مرجع ذكر سابقاً.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

سعر الصرف الحقيقي (TCR) هو المؤشر الذي يقارن مستويات الأسعار بين اقتصادين ، أو مناطق اقتصادية، إنه مؤشر للقدرة التنافسية (1).

هو مقياس الارتفاع و الانخفاض الحقيقي لقيمة عملة معينة وهو نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها مقارنة بالأسعار المحلية و مقاسًا بعملة مشتركة ويستخدم كمؤشر لتنافسية الدولة (2).

يُعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و بالتالي يقيس القوة التنافسية و يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. أي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي و تباين معدلات التضخم باعتبار أنه يأخذ التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية و ربطها بمستوى الأسعار المحلية (3).

بدأ استخدام أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية على إثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناجمة في معظمها من تقلبات الأسعار، إذ تم اللجوء إلى أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي و لمتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، إذ أن أسعار الصرف الحقيقية لا يقع التعامل بها في الأسواق (4).

نظراً لصعوبة حساب سعر الصرف الحقيقي من مؤشر بلد ما ، فإن الطريقة الأكثر شيوعاً هي نسبة الأسعار داخل و خارج الدولة. أي العلاقة بين الأسعار الخارجية للسلع غير القابلة للإنتاج مع الأسعار المحلية للسلع القابلة للإنتاج

مع الخارج ويمكن احتسابه بحسب الصيغة الآتية (5): $TCR=N(Pd/pi^*)$

TCR : سعر الصرف الحقيقي

¹ - AMINA LAHRÈCHE-RÉVIL " TAUX DE CHANGE RÉEL ET CROISSANCE PERSPECTIVES POUR UNE ZONE EURO EN MÉDITERRANÉE "REVUE D'ÉCONOMIE FINANCIÈRE p 08 .

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي "سعر الصرف و اداراته في ظل الصدمات الاقتصادية " نظرية و تطبيقات الطبعة الأولى 2011 ص 27

³ - عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر- 2005 ص 104

⁴ - عبد الحسين جليل الغالي " سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي " مجلة الدراسات النقدية والمالية عدد خاص

بالمؤتمر السنوي الثالث دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي 2017 ص 16.

⁵ Sylviane. Guillaumont Jeanneney « Les difficultés de la mesure du taux de change réel : l'exemple du Sénégal » Revue d'économie du développement Année 1993 1-1 pp. 91-108 p93/94/

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

N: سعر الصرف الاسمي

Pd : مؤشر الأسعار الأجنبية

Pi* : مؤشر الأسعار المحلية.

إذن يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد وحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فإنه يقيس القدرة التنافسية.

إذا أخذنا، مثلا الدينار الجزائري والدولار الأمريكي، فإنّ سعر الصرف الحقيقي يعكسُ القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وبالتالي فإنّ سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مُقابل الدولار الأمريكي يعكسُ الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة والقوة الشرائية في الجزائر⁽¹⁾.

سعر الصرف الحقيقي = $\frac{\text{الأسعار المحلية}}{\text{الأسعار الخارجية}} \times \text{سعر الصرف الاسمي}$

الأسعار الخارجية

Real Exchange Rate = (Domestic Prices/ Foreign Prices) X Exchange Rate.

ثالثا / سعر الصرف الفعلي: Effective exchange rate

يُعبّر هذا النوع من سعر الصرف عن المؤشر الذي يقيسُ مُتوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية مُعينة⁽²⁾.

¹ - بغداد زيان "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار و أثرها على التجارة الخارجية الجزائرية" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد - تخصص مالية دولية (2013/2012) جامعة وهران ص18.

² - محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000 ص 75.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء مُعاملة دولية قيمتها وحدة واحدة (1)، وبما أنّ المعاملات المختلفة تخضع لضرائب أو لتدابير أخرى مُختلفة فمن الواضح بصورة عامة أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد .

ولتقييم تطور القيمة الدولية للعملة نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة، عن طريق الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني . وكثيراً ما تجري المحاولة في الدراسات التجريبية لحساب سعر صرف فعلي للواردات وأخرى للصادرات على هذا الأساس نوضحهما في ما يلي (2) :

1/سعر الصرف الفعلي للصادرات هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولاراً واحداً من الصادرات". على أن تأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية و الرسوم الإضافية و أسعار الصرف الخاصة والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات، وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات .

2/سعر الصرف الفعلي للواردات هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع ما قيمته دولاراً واحداً من الواردات على أن تأخذ ، بعين الاعتبار التعريفات الجمركية، والرسوم الإضافية، الفوائد على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات (3). وعليه فإنّ سعر الصرف الفعلي يتألف من عنصرين هما سعر الصرف الاسمي والآخر غير مُرتبط بالصرف (التعريفات الجمركية، الإعانات...) يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه مؤشر عن مدى ربحية الصادرات بالنسبة إلى الإنتاج المنافس للواردات (4).

رابعا /سعر الصرف الفعلي الحقيقي actual real exchange rate

- 1 - بغداد زيان " تغيرات سعر صرف اليورو والدولار و أثرها على التجارة الخارجية الجزائرية " مرجع ذكر سابقا ص 18.
- 2 - عائشة بلحشر "سعر الصرف الحقيقي التوازني " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان . ص 20/2013/2014 .
- 3 - بن قدير علي " دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 2010/1970 " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (2013/2012) ص 18 .
- 4 - عائشة بلحشر مرجع ذكر سابقا ص 21 .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

الواقع أنّ سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنّه عبارة عن مُتوسط لعدّة أسعار صرف ثنائية⁽¹⁾، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة مُلائمة على ثنائية البلد تجاه الخارج لا بُد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيّرات الأسعار النسبية⁽²⁾، أي الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين مُعدل التضخم لدولة ما و المتوسط المرجح لمعدّلات التضخم الأجنبية.

فهو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية و يحدّد على أساس تعادل القدرة الشرائية النسبية في الدولتين.

الفرع الثالث: أهداف سياسة الصرف و أهميته:

أولا /أهداف سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف الى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها⁽³⁾:

1/مقاومة التضخم:

يؤدّي التحسن في سعر الصرف الى انخفاض في مُستوى التضخم المستورد و تحسن في مُستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكونُ لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مُستوى التضخم، و تتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الانتاج، وهكذا تحقق عوائد انتاجية و تتمكن المؤسسات من تحسين تنافسية المنتج⁽⁴⁾.

1 عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر الطبعة الثانية 2005-ص 108

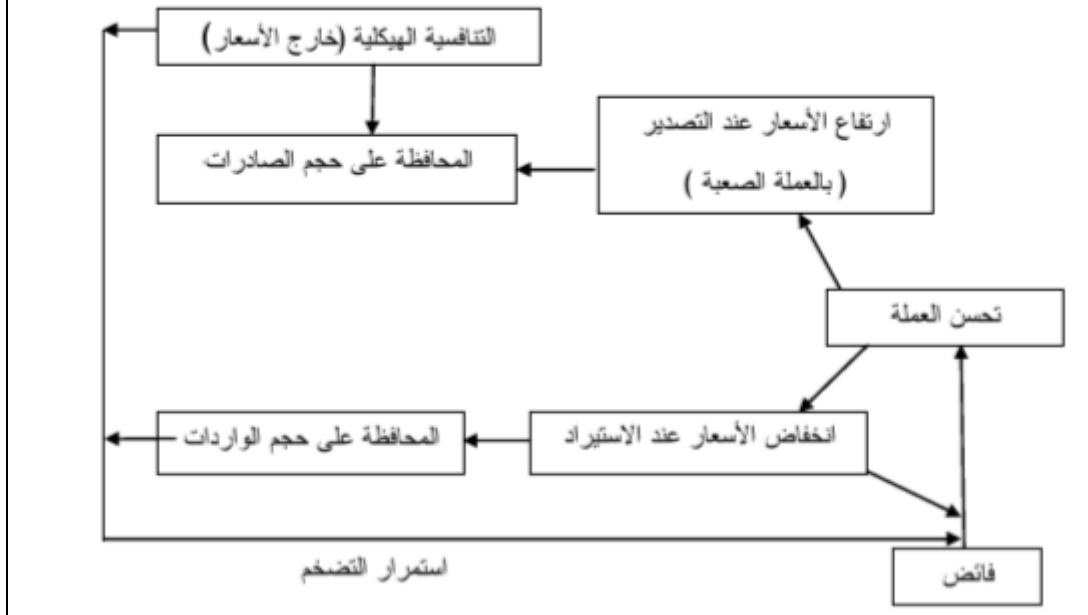
2 عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" -مرجع ذكر سابقا ص 106 .

3 -الجوزي جميلة "أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر" «الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييم ماي 2013 ص 92 .

4 - سيد اعمر زهرة "انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016/1986)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص نقود ومالية 2018 جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر.ص 37.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

شكل رقم (3.1) مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف



المصدر: عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " OP4 - الجزائر 2005-

2/ تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية ، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) ، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية ، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير ، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها ، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد .

3/ توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية ، فعند ارتفاع القدرة التنافسية

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية...) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية و يعودُ الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفضُ فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفضُ فيه ربحية الشركات العامة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثماراتها.

4/ تنمية الصناعة المحلية:

يمكنُ للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، لتوجيه قطاع التجارة الخارجية و جلب رؤوس الأموال⁽¹⁾.

فلقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، و في مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية. كما اعتمدت السلطات التقديية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات ، وذلك ما بين 1970/1999 و تحت ضغط الولايات الأمريكية المتحدة غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة سعر الين، إلا أن الفائض التجاري استمر في التزايد ، وقد ساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج⁽²⁾.

ثانيا / أهمية سعر الصرف:

يأخذُ سعر الصرف الأجنبي مكانته لكونه سعراً مختلفاً ومتميّزاً عن باقي الأسعار من خلال الوظائف التي يقومُ بها وهي⁽³⁾:

1/ ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي:

1 - عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" - مرجع سبق ذكره ص 131/132
2 - سيد عمر زهرة "انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986/2016)"
مرجع سبق ذكره ص 39
3 - عبد الحسين جليل الغالي " سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي " 2017 مرجع ذكر سابقا ص 18.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

سعر الصّرف يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية من خلال ثلاثة أسواق هي (سوق السلع والخدمات وسوق الأصول المالية وسوق العمل) ففي سوق السلع والخدمات يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية ويرفع القدرة التنافسية للسلع المحلية بالأسواق العالمية، أما في سوق الأصول المالية الذي يتكون من أصول محلية وأجنبية (عينية أو مالية) فيقوم المستثمرون بالاختيار بينها بالمقارنة بين العوائد والمخاطر لكل من هذه الأصول ويفضلون الأصل الذي يدر أعلى ربح بأقل درجة مخاطرة أما سوق العمل فإنّ الأجور المحلية تبدو أكثر انخفاضاً ، عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي ، الأمر الذي يدفع بالعمالة ولاسيما العمالة الماهرة نحو الهجرة إلى الخارج.

2/ توزيع الدخل:

يمارسُ سعر الصّرف وظيفة توزيعية على المستويين العالمي والمحلي ، فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصّرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة في دخله القومي ،أما في حالة انخفاض سعر الصّرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض قيمة صادراته وانخفاض في دخله القومي . وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي ، فارتفاعُ سعر الصّرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يجعل الصادرات مُربحة وتزداد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال، ويحصل العكس عند انخفاض سعر الصّرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) فتتخفض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وترتفع القوة الشرائية للعمال. وعليه فإنّ سياسة سعر الصّرف الأجنبي ستؤثر في توزيع الدخل بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة ،وبين العمال من جهة أخرى وكذلك بين صناعات التصدير وغيرها وأيضاً ستؤثر على التوزيع فيما بين المصدرين والمستوردين.

3/ تخصيص الموارد:

يدفعُ التّغير في سعر الصّرف إلى تحويل الموارد بين القطاعات ،فقد يتم تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى ففي حالة انخفاض سعر الصّرف الأجنبي سوف يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية مُختصة بالتصدير وتحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع غير المتداولة دولياً (السلع غير المتاجر بها) ويصبح الإنتاج من أجل التصدير غير مُربح،

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

أما في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي فيؤدي إلى تطوير الصناعات المخصصة للتصدير من خلال تحويل الموارد من بقية القطاعات وزيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير، وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المُفسّرة له:

الفرع الأول : أنظمة سعر الصرف

يمكن تعريف نظام الصرف على أنه مجموعة القواعد التي تُحدّد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بغرض التأثير على سلوك سعر الصرف.

يو نستطيع أن نُميّز بشكل عام بين ثلاثة أنظمة رئيسية هي: أنظمة أسعار الصرف الثابتة وأنظمة أسعار الصرف المرنة (أو العائمة) ، وتوجد أشكال وسيطة بينهما ليست ثابتة ولا مرنة بشكل كليّ، أي هناك أنظمة ثابتة ووسيطية و مرنة (1).

أولا / نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate System

ظهر هذا النظام في ظل قاعدة الذهب في أواخر القرن 19 ، و أوائل القرن العشرين 20 و حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، تتميز عُملات الدول في ظل نظام الذهب بثبات نسب مبادلتها ببعضها البعض أي أن أسعار الصرف بينها تكون على جانب من الثبات و الاستقرار، وعندما يكون سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ثابتا على الدوام.

وقد ساد هذا النوع في فترة سريان قاعدة الذهب الدولية ، إذ بموجب هذه القاعدة فإنّ لكل عملة من عُملات الدول المختلفة محتوى ذهبي ثابت وإنّ سعر صرف كل عملة يعادل سعر كمية الذهب الذي تحتويه هذه العملة ، أما بعد انتهاء العمل بقاعدة الذهب الدولية عام 1971 فقد أصبحت العملات الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب ، خاضعة

¹ - عبود عبد المجيد - " أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي

VAR خلال الفترة (2015/1990) مجلة اقتصاديات المال والأعمال ديسمبر 2017 ص177.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

للتغير في سعر صرفها صعودًا ونزولاً ، ولكن بعض الدول القليلة حاولت التدخل المباشر لإبقاء أسعار صرف عملتها تتمتع بنوع من الثبات ولكن في حدود ضيقة وبأشكال محددة .

ويتم تثبيت سعر الصرف ، إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار مثل الدولار أو اليورو ، وإما إلى سلة من العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة أو بحقوق السحب الخاصة⁽¹⁾ .

ومن أهم الأسباب التي تدفع الدولة لاعتماد سعر صرف ثابت هي تخفيض المخاطرة أو عدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الإنتاج والاستثمار والتجارة الدولية.

ثانياً / أنظمة سعر الصرف الوسيطة Intermediate exchange rate systems

يوجد بين القطبين (نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن) أنظمة وسطية تسمى أيضاً أنظمة ربط مرنة أو قابلة للضبط ، وتستند أيضاً نظم سعر الصرف الوسيطة ، وفقاً لمعادلة ثابتة ، فإن الفرق مع أنظمة سعر الصرف الثابت هو أن التكافؤ ليس جامداً جداً بحيث أن سياسة تحديد سعر الصرف لا تقدم التزاماً مؤسسياً كما هو الحال في النظم الموصوفة بأنها ثابتة⁽²⁾.

و كذلك تمايز فيما يخص هوامش التذبذب حول نسبة التعادل المرجعية التي يرخصها البنك المركزي، وحسب تردد (تواتر) التغيير في نسبة التعادل .

نجد من بين هذه الأنظمة مجالس العملة (board Currency) التي لا تقدر مسبقاً أي تغيير في سعر التعادل والتي تتناقض مع نظام الربط الزاحف الذي يُقدر مسبقاً سلسلة من التغييرات وينسب صغيرة في نسبة التعادل عبر فترات متعددة .

¹ - حقوق السحب الخاصة هي ليست نقوداً ورقية بل قيوداً دفترية استحدثتها صندوق النقد الدولي في عام 1969 ليصبح مكملًا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، تفتح بما حسابات دائنة مخصص هذه الدول في الصندوق و بما تعطى للدول الحاصلة عليها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية لتصحيح ميزان المدفوعات و تتكون حقوق السحب الخاصة من سلة عملات نصيب كل عملة يتحدد بأهميتها النسبية في التجارة الدولية مثلاً: (الدولار 41.43 ، اليورو 30.93 ، الجنيه الاسترليني 10.92 ، اليوان الصيني 8.33 ، الين الياباني 8.09) و ذلك حسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2015 . و انضم اليوان الى سلة السحب اكتوبر 2016

² - Aouad Hadjar Soumia" **Essai de Modélisation du comportement du taux de change du dinar algérien 1999-2007 par la méthode ARFIMA**" Mémoire en vue d'obtention du diplôme de Magistère en Sciences Economiques: Management International des Entreprises(2010/2011) p28.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

وكذلك النظام التقدي الأوروبي القديم والحالي يتواجدان بين هذين القطبين، حيث التغييرات في سعر التعادل
ممكنة وتتم على أساس التباينات التضخمية بين الدول المعينة.
ونجد كذلك نظام التعويم المُدار. "ويمكن التطرق إلى بعض الأنظمة الوسطية على النحو التالي:

1/ نظام الربط الزاحف أو المتحرك: peg Crawling

ويسمى أيضاً النظام المستجدي زحفه، "في ظل هذا النظام فإن قيم التعادل تتغير بمقدار صغير أو بنسب صغيرة
دون سابق إعلان في فترات متعددة محددة، ولتكن مثلاً كل شهر حتى يمكن الوصول إلى سعر صرف التوازن. مثال ذلك
لدولة تتطلب ظروفها تخفيض قيمة العملة، فبدلاً من تخفيض دفعة واحدة في قيمة العملة قدره 6% بعد ثلاثة أشهر فإن
الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها بحوالي 2% في بداية كل شهر لمدة ثلاثة شهور.

2/ نظام التعويم المُدار: Managed float system

ضمن هذا المنظور تعتبر أسعار الصرف عائمة لكن تتدخل السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس
مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب لديها، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

ثالثاً/ أنظمة سعر الصرف المرنة: Flexible exchange rate systems

وعلى التقيض من ذلك، فإن أنظمة أسعار الصرف المرنة (أو العائمة) تعني أن أسعار الصرف محررة كلياً ولا تتدخل
الحكومات لتحديدتها، وإنما يتم إفرازها تلقائياً داخل أسواق صرف العملات من خلال آلية العرض والطلب، التي تسمح
بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. فلا يوجد التزام فيما يخص سعر الصرف، الذي يعوم أو يتغير
بحرية (تعويم نقى) حسب قوى العرض والطلب في سوق الصرف. ويسمح التعويم للسياسة التقديرية بالتحرر من قيود سعر
الصرف بحيث تصبح مستقلة، ولكن يتخلى البنك المركزي عن مراقبة سعر الصرف الاسمي الذي يتحدد في سوق الصرف.

¹ - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" - مرجع ذكر سابقاً، ص 115

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

إذن يطبق التعويم في سوق صرف حر، مهما تصورنا أنّ نظام تعويم غير نقي يُوْطَّر عن طريق مُراقبة للصرف. ففي الدول التي تطبق هذا النظام، يجب أن تكون سوق الصرف والأسواق المالية الأخرى مُتطورة جداً من أجل امتصاص الصدمات بدون تغيّرات كبيرة لسعر الصرف، وزيادة إلى ذلك يجب أن تكون أدوات مالية متوفرة من أجل تجنب الأخطار المربوطة بتذبذبات سعر الصرف. وتقريباً كل الاقتصاديات المتقدمة تنتهج أنظمة مُعومة، وكذلك أغلبية اقتصاديات الأسواق الناشئة⁽¹⁾.

وتتغيّر أسعار الصرف باستمرار مع كل تغير يشهده العرض والطلب على العملات المعنية، ويمكن أن تتغيّر أسعار الصرف عدّة مرات في اليوم الواحد⁽²⁾.

وفي الواقع، نجدُ البلدان التي لجأت إلى تحرير أسعار الصرف، واعتمدت أسعار الصرف المرنة تتدخلُ بشكل غير مباشر في تحديد قيمة عملاتها مقابل العملات الأجنبية من خلال عمليات شراء وبيع التقدّ الأجنبي التي تقومُ بها مصارفها المركزية، وذلك بُغية الإبقاء على أسعار الصرف عند مستويات مُعينة⁽³⁾.

ويتفرّع عن هذا النظام نظامان هما نظام الصرف الحرّ (التنظيف) ونظام الصرف المُدار (الموجه، غير التنظيف).

1/ نظام الصرف الحرّ (التعويم التنظيف): يتحدّد سعر صرف عملة الدولة مقابل عملات الدول الأخرى نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب لتلك العملات مُقابل بعضها بعضاً في سوق الصرف الأجنبي دون أي تدخل للسلطات النقدية لتلك الدولة.

وتكون السياسة النقدية مُستقلة عن نظام الصرف ويمكن أن تستعمل بحرية لقيادة الاقتصاد المحلي⁽⁴⁾.

2/ نظام الصرف المُدار (التعويم المُوجه):

¹ Mark Stone, Harald Anderson et Romain Veyrune "Régimes de change: fixes ou flottants ?", Finances & développement, Mars 2008, p 42

² -- <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/7/292019/08/31/سعر-الصرف-تاريخ-الاضطلاع>

³ - <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/7/292019/08/31/سعر-الصرف-تاريخ-الاضطلاع>

⁴ - رافي بديع حبيب " دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية " رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي 2015 ص 28

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

يتحدّد سعر الصرف في هذا النظام بتفاعل قوى العرض والطلب على العملات ، و يمكنُ للسلطات النقدية أن تتدخل في سوق الصرف لتنظيم سعر صرف عملتها من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بناءً على الاحتياطات وميزان المدفوعات ويمكن أن تكون هذه التدخلات بصفة انفرادية أو عن طريق الاتفاق مع بنوك مركزية أخرى.

وهذا التدخل من أجل منع التقلبات الحادة في السوق، دون تحديد مستوى معين لمسار سعر الصرف. ويطلق صندوق النقد الدولي على هذا النوع من أنظمة سعر الصرف ، التعويم المدار مع عدم التّحديد المسبق لمسار سعر الصرف ، ومن خلال هذا النظام تستطيع السلطات النقدية التأثير على حركة سعر الصرف ، بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي ، و للتأثير على اتجاه سعر الصرف في الأجل الطويل (1).

و تشير الأدلة التجريبية الا أنّ البلدان النامية لا تطبق نظم التعويم الحر لسعر الصرف، حتّى لو كان يوصف على ذلك التحو. و كثير من نظم سعر الصرف المعلنة رسمياً على أنّها نظم تعويم تكون في الواقع نظم وسيطة، لأنّ معظم الدول النامية تُواجه صدمات حقيقية و اسمية في آن واحد (2).

جدول رقم (1.1) أهم التطورات التي حصلت في النظام النقدي الدولي



المصدر: من اعداد الطالبة من مصادر مختلفة

1 - عامر عمران كاظم المعموري وسليم رشيد عبود الزبيدي " أثر تقلبات اسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية - في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011/2005)*" مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد الثالث//العدد الثاني عشر.ص 136 .

2 -عبد العلي الجبيلي وفتالي كرامارنكو " اختيار نظم الصرف في الشرق الاوسط وشمال افريقيا" مقال لصندوق النقد الدولي 2003ص 10

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

الفرع الثاني: نظريات سعر الصرف :

حاولت الكثير من النظريات إيجاد تفسير لكيفية تحديد وتكوين سعر الصرف بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية كالتضخم و سعر الفائدة ،سنحاول الاطاحة بأهم النظريات و التفسيرات التي أتت بها هذه النظريات (1).

أولا //نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) purchasing power party

تعود هذه النظرية الى الاقتصادي ريكاردو و قام بتطويرها السويدي كوستاف كاسل **Justaf cassef**

(1920) بعد الحرب العالمية الأولى، وهي امتداد لقانون السعر الوحيد(2)، و دُرست بعد ذلك من طرف عدّة اقتصاديين وبالأخص التقديين منهم ، فبعد نهاية نظام القاعدة الذهبية، أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التّبادل بين عُملات الدّول، وذلك بعد الاضطراب الشّديد في أسعار الصرف (3).

يُوضّح **Cassel** في هذه النظرية أنّ القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنّما تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السّوق المحلية مقارنة بمقدرتها في الأسواق الخارجية، أي العلاقة بين الأسعار السائدة في دولة مع أسعار الدّول الأخرى(4).

تشيرُ هذه النظرية إلى أنّ سعر التّبادل بين عُملتين يتحدّد عندما تتعادل القُوّة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قُوّتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التّبادل(5).

تعادل القوة الشرائية تعني بأنّ سعر الصرف يتعادل بين عُملتين عندما تكون لديهما نفس القوة الشرائية في كلتا

1 -خلو موسى بخاري "سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة الاجنبية" دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي الطبعة الأولى 2010 مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت، ص 129

2 - Rogoff, K., (1996). "**The purchasing Power Parity Puzzle**". Journal of Economic Literature 34, 647–668,p649.

3 -جبوري محمد،" تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل". أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، بنوك ومالية (2012/2013) جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ص 33 .

4 -جبوري محمد،" تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل". المرجع السابق ص 34.

5 - مدحت صادق، " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 129.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

الدولتين، وهذا يعني أن سعر الصرف بين العُمَلتين يجب أن يتعادل مع مُستوى السَّعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين، وعند ارتفاع الأسعار المحلية في دولة ما (حالة التضخم) يجب تخفيض سعر الصرف في تلك الدولة للحفاظ على تعادل القُوَّة الشَّرائية، ويعتمدُ تعادل القُوَّة الشَّرائية على أساس قانون السَّعر الواحد، في ظلّ غياب تكلفة النقل والتَّعاملات الأخرى.

يتوقَّفُ نجاح هذه النَّظرية على:

- * سيادة حُرِّية التَّجارة الدولية، ذلك أنّ وجود القُيود من شأنه تشويه الأسعار.
- * سيادة حُرِّية تحويل النُّقود من دولة إلى أخرى و عدم إخضاع ذلك إلى نظم المراقبة.

ثانيا //نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات)

يرجع الفضل في وضع أسس هذه النَّظرية إلى الاقتصادي (جون مينارد كينز)والذي يعتبر أنّ سعر صرف العملة يتحدّد عند المستوى الذّي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العُمَلات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها وبذلك تشكل عجوزات وفوائض ميزان المدفوعات المعيار الأساسي لتقييم العُمَلات المختلفة⁽¹⁾.

تقوم هذه النَّظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدّد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان مدفوعات لدولة ما فائضاً فإنّ ذلك يعني زيادة الطُّلب على العُملة الوطنية، وهو ما يقوِّد إلى ارتفاع قيمتها الخارجية⁽²⁾ ويحدِّثُ العكس عند حُدوث عجز في ميزان المدفوعات، و بالتالي فإنّ عجز أو فائض ميزان المدفوعات حسب هذه النَّظرية هو السَّبب في تراجع أو تحسن سعر الصرف للعملة المحلية⁽³⁾.

¹ نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج، عمان، 2007، ص125.

² - بن قدور علي "دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على نموذج الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير فرع اقتصاد و تسيير علوم اقتصادية المركز الجامعي الدكتور مولاي الطاهر سعيدة 2004-2005 ص81.

³ - كمال العقريب "اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر" رسالة ماجستير فرع نقود مالية بنوك علوم اقتصادية جامعة سعد دحلب البليدة 2005-2006 ص23

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإنّ ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية نتيجة زيادة الصادرات ومن ثمّ ارتفاع في قيمتها الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإنّ ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة نتيجة زيادة الواردات ومن ثمّ انخفاض في قيمتها الخارجية.

ثالثاً // نظرية تعادل أسعار الفائدة

يعودُ تطور هذه النظرية للاقتصادي كينز سنة 1923 حيث بدأ باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة حيث تسعى الى الكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف (1)، من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين لا بد وأن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف يعني الاختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه اما تحسن او تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية . فالقاعدة تقول "تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر اذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح".

فحسب هذه النظرية لا يمكنُ للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مُرتفعة في الخارج مُقارنةً بتلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي.

وعند توظيف المستثمرين لأموالهم في دول يكون فيها معدل الفائدة أكبر مُقارنة بالمعدل السائد في السوق المحلي لأنّ الفرق في معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الأني (الفوري) و سعر الصرف الأجل ، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي :

يقومُ المستثمرون بتوظيف أموالهم (M) في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً ، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(i+id)$ حيث id هو سعر الفائدة ، و يجب أن يكون هذا المبلغ مُساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عمّلات صعبة أجنبية بسعر الصرف الأني (نقدًا) ، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة (ie) ، وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكنُ من الحصول مجددًا على مبلغ بالعملة المحلية(2).

1 - حمدي عبد العظيم "سياسة سعر الصرف و علاقته بالموازنة العامة" مرجع سبق ذكره ص 55.

2 - عبد المجيد قّدي "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية" مرجع سابق ص 170-171.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

رابعاً /التّظريّة الكميّة

يتلخّصُ المحتوى الأساسي للتّظريّة الكميّة في أنّ الزيادة في كمية النقود، تُؤدّي الى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يُؤدّي الى انخفاض الطلب على السلع المحليّة، و بالتالي نقص الصادرات، و زيادة الواردات، لأنّ سعر السلع الأجنبيّة يصبح أقلّ مُقارنةً بالسلع المحليّة بعد ارتفاع أسعارها، و هذا يُؤدّي الى زيادة الطلب على العُملة الأجنبيّة من أجل تسديد قيمة الواردات، و انخفاض الطلب على العُملة المحليّة لتسديد قيم الصادرات، و بالتالي ارتفاع سعر الصرفّ في حالة تحديده، و حصول العكس في حالة انخفاض كميّة النقود⁽¹⁾.

الفرع الثالث: مفهوم خطر الصرفّ و أنواعه .

تعانى كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادّة في سعر صرف عملاتها و ذلك إثر انهيار نظام بريتون وودز **breton Woods** عام 1971 و تبنيّ مُعظمها نظام سعر الصرفّ العائم الذي يتميّز بتقلباته المستمرة و ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة و هذا ما نسميه بمخاطر أسعار الصرفّ.

مخاطر تغيرات أسعار الصرفّ مُرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيّمة بالعملة الصّعبة، و كذلك مُرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبيّة و هي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط و أن تكون المؤسسة عرضة لتقلبات أسعار الصرفّ عندما تكون ثروتها مهذّدة بهذا الخطر، الذي يمسّ أساساً المؤسسات ذات العلاقات التجارية و الماليّة مع الخارج، و عليه فإنّ خطر الصرفّ يدورُ حول الضّرر الذي يلحقُ بالتّأثير الماليّة للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عُملة التّقويم و الدّفع لنشاطات تلك المؤسسات.

إنّ خطر الصرفّ لا ينشأ مُباشرة عند إتمام أو إبرام العملية التجارية أو الماليّة المقيّومة بالعملة الأجنبيّة الذي يعتبر حينها خطر مُحقّق، بل ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التّفاوض بشأن تصدير أو استيراد سلعة معينة أو التّفاوض بشأن إبرام عقد قرض بالعملة الأجنبيّة و هو ما يسمّى بخاطر سعر الصرفّ المحتمل أو المتوقّع⁽²⁾

¹ - عبد العزيز برنه " تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999/2014) " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة و مالية دولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016 ص 24 .

² عبد الحق بوعتروس " مداخلة بعنوان: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف " جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ص 03/02

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

أولاً: مفهوم خطر الصّرف:

يعتبرُ الخطر من المفاهيم التي كتب عنها الكثير من الباحثين، إلا أنهم لم يتفقوا على ماهيته ووضع تعريف مُحدد له. وعلى الرّغم من عدم وجود اتفاق بينهم بسبب اختلاف وجهات النّظر، إلا أنهم أجمعوا على أنّ الخطر يتعلّق بالمستقبل وأن حالة الخطر لا يمكنُ أن تقاس على ما وقع في الماضي وأنّ المستقبل كان ولا يزال حالة مجهولة بالنّسبة للإنسان. فخطرُ الصّرف هو: "تلك الخسائر المحتملة التي من الممكن أن تمس بفعل تقلبات تعادل الصّرف بين العُملة أو أسعار صرف العُملة الأجنبية، عوائد المؤسسة المقوّمة بالعملة الأجنبية"⁽¹⁾. كما يمكنُ تعريفه أيضاً على أنّه التّأثير أو الواقع المالي لتقلبات أسعار العُملة على معاملة أو على مجموعة وضعيات و نتائج المؤسسة، و ترتبط أهمية الخطر بالعمليات المحررة و المقيّمة بالعملة الصّعبة للمؤسسة و بتغيّرات أسعار هذه العملات⁽²⁾.

ومن التّعريف التي أشار إليها الباحثون، أن الخطر هو حالة عدم التّأكد التي يمكن قياسها، أو أنّه الشك المتعلق بوقوع حادث ما مسببا خسارة اقتصادية⁽³⁾.

هو تلك المجازفة التي تتعلّق بالعمليات المنجزة بالعملة الأجنبية كما يُعرّف الخطر بأنّه حادث يُؤدّي الى خسارة أو هو عدم التّأكد فيما يتعلّق بنتيجة مُستقبلية⁽⁴⁾. وتظهر أخطار الصّرف في المبادلات الدّولية، ومنها:

- الصّادرات و الواردات، فالمصدر يحصل على حُقوقه بالعملة الأجنبية و يتعرضُ لخطر الصّرف عندما تنخفض العُملة المتعامل بها وقت امضاء العقد ووقت تسديد الحقوق.

أمّا المستورد فيتحمل خطر الصّرف عند ارتفاع سعر صرف العُملة المتعامل بها وقت امضاء العقد ووقت تسديد الحقوق⁽⁵⁾.

¹ - Gille Nancy, " **Gestion du risque de change et mouvements de capitaux** ", édition Economica, paris, 1977, p 24,25

²- مريم أيت بارة و محمد صاري " تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة شركة أرسلور ميتال -فرع عنابة- مجلة الباحث - عدد 2014/14 ص 234 .

³ - زيات عادل " إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة - سطيف 1 -الباز 2016/2017

⁴ - زيرفان عبد المحسن اسعد "الخيارات الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق دراسة مقارنة مع دول الجوار" رسالة ماجستير مقدمة الى - مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك، 2005 ص 52.

⁵ بوكليخة لطيفة " أثر سعر الصرف على النفط في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية " مقال نشر في مجلة مكاس جويلية 2019 ص 138

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

-الافتراض و الإفراض بالعمّلات الأجنبية.

-القروض في السّوق الدولية لرؤوس الأموال.

و كلّما كانت قيمة المبادلات الخارجية كبيرة كلّما كانت الخسارة في القيمة المطلقة كبيرة عند حدوث تغيّرات في قيمة العمّلات.

ثانياً: أنواع خطر سعر الصّرف:

يكونُ هناك خطر في سعر الصّرف لما يكون هناك انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمّت الفوترة بها في عقد التصدير و الخطر الآخر هو لما يكون هناك ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وهذا يؤثر على حجم الصّادات و فيما يلي مخاطر سعر الصّرف.

1/خطر العملة الاقتصادي:

تتعلق مخاطر العملة بالدائنين أو المبالغ المستحقة القبض بالعملة الأجنبية النّاتجة عن العقود الموقعة بالفعل (أو المستقبلية) للشركة.

هذا هو خطر تقلب العملة غير الموازية وبالتالي تضطر إلى تحويل العملة الأجنبية تحت ظروف أقلّ ملاءمة و هذه هي مخاطر تبادل المعاملات.

بالنسبة للمستورد: خطر تقييم العملة الأجنبية.

بالنسبة للمصدر: خطر استهلاك العملة الأجنبية.

يمكنُ للشركات أيضاً التعامل مع نوعين آخرين من مخاطر العملة. خطر تحويل العملة ومخاطر التّبادل الاقتصادي.

مخاطر تحويل العمّلات تتعلق بالميزانية العمومية للشركة، مثلاً شركة كندية لديها أصول أمريكية يجدون أنفسهم في خطر ضد انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

أما مخاطر التبادل الاقتصادي موجودة عندما يصبح العمل أقل تنافسية مُقابل المنافسين الأجانب إذا تحركت العملة المحلية لأعلى. على سبيل المثال ، يمكنُ لمصدر كندي يرى مبيعاته تتضاءل في الخارج بسبب الارتفاع الحاد للدولار الكندي ورؤية منتجاته أكثر تكلفة هذا في عُيون المستهلكين الأجانب⁽¹⁾.

و غالبًا ما يؤثرُ التغيير في سعر الصرف الحقيقي على تكاليف المؤسسة و بالتالي على قُدرات منتجاتها التنافسية في الأسواق العالمية ممّا يؤثر على رقم الأعمال للمؤسسة. وما يميّز خطر العملة الاقتصادي هو خطر غير مباشر، لكن له نتائج مهمة في بعض الأحيان وثابتة في الأجل الطويل وتكون متكاملة مع سياسة عامة لشراء المنتجات وبيعها للمؤسسة في وضعية منافسة ولا يتم تغطيته بطرق مألوفة ومُستعملة .

2/ خطر المتاجرة :

يحدثُ هذا الخطر في حالة ارتفاع أو انخفاض في قيمة العملة التي يتم البيع أو الشراء بها فإذا ارتفعت قيمة عملة البلد المستورد فهذا يعودُ على المصدر بالربح وتحدث مخاطر التجارة إما بسبب أنّ العملة التي تمّ بموجبها تقديم الأسعار هي غير تلك التي تمّ حساب التكلفة بها، أو لأنّ سعر الصرف المستقبلي الذي استخدم وقت اتخاذ قرار التسعير قد تغير بسبب مُرور الوقت بين قرار التسعير وقرار تحويل عوائد البيع الى العملة التي حسبت التكلفة على أساسها ،حيث يُمكنُ أن يكون السعر المتوقع مختلفًا عن السعر الحقيقي⁽²⁾.

3/الخطر الائتماني:

عمليات الصرف تتمّ في الغالب بعُقود ينص فيها على تبين العملة المشترية والعملة المباعة وسعر الصرف الذي تمّ الاتفاق عليه وتاريخ التسليم ،والمخاطر تنشأ في هذه الحالة من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه ،فقد يحدث أن يفقد المتعاقد قُدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الافلاس وأشهر عملية من هذا النوع حدثت

¹ **La gestion du risque de change** GUIDE PRATIQUE DESJARDINS d'entreprise p05.

²-بن ياني مراد " سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية -حالة الجزائر"-رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية 2012 ص 45.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

عام 1974 عندما أعلن أحد البنوك الخاصة في ألمانيا الغربية افلاسه، وهذا النوع من الخطر يماثل خطر التوقف عن الدفع أو بالخطر الرأسمالي ويعتبر هذا الخطر كبيراً بالنسبة لسوق رأس المال .

4/ خطر السوق:

تنتج مخاطر السوق من التقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات، وإن هذه المجموعة تكون معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تمحط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: سياسات أسعار الصرف

إن تطبيق سياسة مناسبة لسعر الصرف تُعتبر من أهم السياسات التي تتبناها الدول للمحافظة على استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، من أجل كبح جماح التضخم، و امتصاص الصدمات الخارجية .

الفرع الأول : تعريف سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، حيث تلجأ إليها السلطات النقدية لبلدان العالم من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها: تنمية الصناعة المحلية، تخصيص الموارد، توزيع الدخل أو مقاومة التضخم. وعلى سبيل المثال فإن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية في الدول النامية، مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية يترتب عليها ارتفاع أسعار تكلفة إنتاج السلع التي يتم إنتاجها بمواد خام ومستلزمات إنتاج مستورد، ومن ثم ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة وهو ما ينعكس مرة أخرى على قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية وهكذا⁽²⁾.

¹ - طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق . إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل " دراسات اقتصادية إسلامية المجلد 19 العدد 1 ص 63 .

² - حمدي عبد العظيم ، " الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة "، د الزهراء للنشر 1998، ص 15

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

الفرع الثاني : أدوات سياسة سعر الصرف

من أجل المحافظة على استقرار أسعار الصرف تلجأ مختلف الدول إلى إتباع سياسات متنوعة تهدف في مجملها إلى استقرار عملاتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى. و من هذه السياسات ما يلي :

أولاً/تعديل سعر صرف العملة:

في ظلّ نظام سعر الصرف الثابت، لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات يمكن أن تستعمل البلد احتياطي العملة الأجنبية لتمويل العجز، أي مواجهة الطلب على العملة الأجنبية كما تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها. أمّا في ظلّ نظام حرية سعر الصرف (سعر الصرف العائم) فتعمل السلطات النقدية على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة(1).

ثانياً/استعمال احتياطي العملات الصعبة (احتياطي الصرف):

يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عن طريق شراء أو بيع العملات الصعبة من أجل التأثير في كل من العرض و الطلب على العملات الأجنبية و التأثير على سعر الصرف. في ظلّ أسعار صرف ثابتة أو شبه مُدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ثالثاً/ اللجوء إلى تعديل معدل الفائدة :

من أجل المحافظة على سعر صرف قويّ يلجأ البنك المركزي إلى الرفع من معدل الفائدة الأمر الذي يجذب رؤوس الأموال و يقلل من هروبها نحو الخارج. فمعدل فائدة مرتفعاً يحدث طلباً كبيراً على العملة الوطنية ممّا يرفع من سعر صرفها. إنّ السياسة التي يتبعها البنك المركزي الجزائري في مجال الصرف تعتمد على استعمال احتياطي الصرف.

¹ -لحو موسى بخاري "سياسة سعر الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية" مرجع ذكر سابقاً ص 126 .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

يقوم البنك بمراقبة محدودةٍ للصرف لأنّ السلطات النقدية الجزائرية تأخذُ بنظام ثبات سعر الصرف، عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انخيار العملة.

رابعاً / مراقبة الصرف :

و هو تنظيم كل من العرض و الطلب على العملات الأجنبية و تحديد سعر الصرف الرسمي من طرف الدولة الذي يكون ثابتاً إنّ الهدف من هذه السياسة هو⁽¹⁾ :

الدفاع عن قيمة العملة الوطنية، تشجيع الصناعات الوطنية (المحلية)، تجنب هروب رؤوس الأموال للخارج أو دخول رؤوس أموال للمضاربة بالعملة الوطنية، الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

إنّ البنك المركزي هو الذي يتابع مراقبة الصرف عن طريق مراقبة شديدة لعملية شراء و بيع الذهب و العملات الأجنبية.

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لزيادة إيرادات الدولة وتخفيف الأعباء المالية عليها عند تسوية ديونها الخارجية.

خامساً/ إقامة سعر صرف مُتعدّد:

يهدف نظام سعر الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة . ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أمّا السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي . و هناك من يرى بضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالواردات الضرورية الى سعر صرف مُحددًا ادارياً لكن هذا قد يؤدي الى زعزعة الثقة في العملة⁽²⁾ .

¹ - زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية مطابع الأمل بيروت 1999، ص 80.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 137.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

الفرع الثالث: أنواع سياسة سعر الصرف :

تعتبرُ سياسةَ سعر الصرف من السياسات الاقتصادية العامة في الدولة، تطورت أهدافها الى السعي لرفع مستوى الرفاهية و تأمين استقرار الاقتصاد الوطني بمعالجة مصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد و من أهمها :

أولا / سياسة الرقابة على الصرف :

الرقابة على الصرف هي تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقًا للمصالح الوطنية، وهي إجراء تتخذه الدولة من أجل رفع سعر عملتها والمحافظة على قيمته في أسواق الصرف، يتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرًا معينًا لعملتها ثم تقوم بوضع نظام كامل لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض أو يرتفع إلا في حدود الهامش المسموح به⁽¹⁾.
كان الغرض من الرقابة على الصرف في بداية ظهورها هو الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ثم أصبحت أداة للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و تلجأ الدولة إلى فرض الرقابة على سعر صرفها تجنبًا للحد من العجز في ميزانها الخارجي و الذي يعني أنّ المدفوعات إلى الخارج أكثر من الإيرادات.
تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة من الأحكام التي تمنع القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات على الأفراد و اقتصراره على الجهات الرسمية التي تتولى الرقابة على الصرف، وكذلك العمل على تقييد وارداتها بإتباع نظام الحصص، أو بإتباع نظام أوسع للتخلص من العجز الحاصل بين الإيرادات و النفقات عن طريق تقييد جميع مدفوعاتها نحو الخارج، وكل هذه الإجراءات تدور حول فكرة المحافظة على ميزان الدولة الخارجي و محاولة التخلص من العجز.

ثانيا / سياسة تخفيض العملة المحلية:

تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، و ذلك حسب الأولويات و خصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو، و التي تهدف أساسًا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى⁽²⁾.

1 - مجدي محمود شهاب "الاقتصاد الدولي" دار المعرفة الجامعية 1996 ص 263/261 .

2 - رحيمة بن عيني "سياسة سعر الصرف وتحديدده" دراسة قياسية للدينار الجزائري " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد التنمية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (2013/2014) ص 130 .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

1/ مفهوم سياسة التخفيض:

يُقصد بالتخفيض « Dévaluation » التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزان مدفوعاتها، قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال⁽¹⁾.

هو أن تُقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية، بحيث تُصبح تُساوي عدد أقل من هذه العملات ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، ويُخفض قوتها الشرائية في الخارج⁽²⁾. كما يُعرّف التخفيض من الجانب السيكولوجي على أنه فقدان الثقة في العملة و الاقتصاد أما من الجانب السياسي فهو إحساس بالهزيمة ونوع من الاستسلام⁽³⁾.

بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مُقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية، و يُراعى في هذه الحالة عدم الخلط بين المصطلحين التاليين التخفيض والانخفاض.

2/ الفرق بين التخفيض والانخفاض:

يُقصد بسياسة التخفيض ذلك الإجراء الرسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

فالتخفيض « Dévaluation » في القيمة الخارجية للعملة هو قرار تتبعه السلطات النقدية⁽⁴⁾، ويتم بموجبه خفض قيمة العملة الوطنية بغرض تحقيق أهداف معينة و على رأسها تشجيع الصادرات، والحد من الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الصادرات وتقليص الواردات، وبالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل و تخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي .

1 - عائشة بلحشر مرجع ذكر سابقا ص 65 -

2 - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب . " العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005 ص 240.

3 - محمود حميدات 2000 "مدخل للتحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .

4 - محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة:

1989 ص 03.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

أما الانخفاض « Dépréciation » ، و هو تراجع قيمة عملة ما مقارنة بعملات أخرى نتيجة ظروف اقتصادية مثل تراجع الطلب على العملة أو بسبب الأزمات مثلما حدث للدولار الأمريكي بسبب الأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.

وهذا يعني أنّ الانخفاض المذكور يحصل في حالة ترك قوى السوق تحدّد سعر العملة. ومن أهم العوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة البلد تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

* زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز في الميزان التجاري).

* ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بمعدل تضخم الشركاء التجاريين.

* انخفاض أسعار الفائدة المحلية.

* ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

يمكن التعرف على انخفاض قيمة عملة ما باستخدام الصيغة الرياضية البسيطة التالية⁽³⁾:

$$\text{نسبة انخفاض العملة (\%)} = \frac{\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة}}{\text{السعر القديم للعملة}} \times 100$$

3/ أسباب تخفيض العملة:

الواقع أنّ التخفيض إجراء تقرره دولة بعد ارتفاع أثمان سلعها ارتفاعاً تضخيمياً، ولتخفيض سعر الصرف أسباب

متنوعة يأتي في مقدمتها ما يلي:

- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.
- الحدّ من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

¹ محمد أمين بربري "سياسة التحرير التدريجي للدینار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003/1990"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة شلف 2005/2004 - ص. 79.

² -Gwartney stroup " **Macroeconomique private and Public Choice**" 2nd edition Academic press inc 1980 pp :398/399

³ -دلامي نجية "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية في ظل حرب العملات" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي جامعة شلف الجزائر 2012 - ص. 51.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف مُنتجاتهم في الأسواق الخارجية.
 - حماية الصناعات الناشئة.
 - علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.
 - زيادة موارد الخزينة العامة للدولة بما يتضمن إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقاً للسعر الجديد كما يهدف إلى تهيئة الظروف لانتهاج سياسة نقدية تضخمية أحياناً أخرى⁽¹⁾.
- و في سبيل أن تتجنب الدولة هاته المشاكل، تُخفف من السعر الذي حددته، وعندئذ تستطيع أن تحقق من وراء التخفيض أهم هدف تسعى إليه وهو تحقيق توازن ميزانها التجاري وذلك بتشجيع الصادرات و تقليل الواردات⁽²⁾.

4/ شروط نجاح سياسة التخفيض:

- إن نجاح سياسة التخفيض يتوقف على توفر مجموعة من الشروط⁽³⁾:
- درجة مرونة الانتاج المحلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بمعنى هل يستطيع ذلك الانتاج أن يتزايد بنسبة تساير انخفاض سعر العملة المحلية .
 - درجة مرونة الطلب الخارجي على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير وهل يتزايد هذا الطلب بنسبة تساير التخفيض.
 - درجة مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات المستوردة وهل يقل هذا الطلب نتيجة التخفيض الذي تم على قيمة العملة الوطنية.
 - استجابة السلع المصدرة لمواصفات، الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير.

1 - منال عطا المولي عباس « سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990 – 2001) بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في التخطيط التنموي جامعة الخرطوم معهد الدراسات والبحوث الإنمائية 2003 .

2 - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003. ص 193.

3 - عبد الوهاب دادن و زاوية رشيدة "تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990/2013) المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية العدد 03/2016.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

لكي يؤدي تخفيض العملة الى تحسين الميزان التجاري لا بد من ارتفاع قيمة الصادرات لتغطي ارتفاع تكاليف الواردات و يعرف ذلك بشرط مارشال ليرنر (ML) (مرونة الصادرات + مرونة الواردات تكون أكبر من الواحد الصحيح)⁽¹⁾ .

5/أهمية سياسة التخفيض :

إنّ التخفيض يجعل أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، وبالتالي فإنّ الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات فترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض. و لهذا فإنّ المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، و بذلك يُفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير و إحلال الواردات، و في هذا الإطار يُمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض و الطلب والتخصيص الفعال للموارد، و لا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يُساهم من جهة أخرى، في تحسين وضعية حساب التجارة غير المنظورة، الرّاجع إلى زيادة إقبال الطّرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها مُنخفضة التكلفة، و يحدّ من جهة أخرى إقبال الطّرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدثُ هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين و انتعاش حساب رأس المال⁽²⁾.

6/آثار سياسة التخفيض:

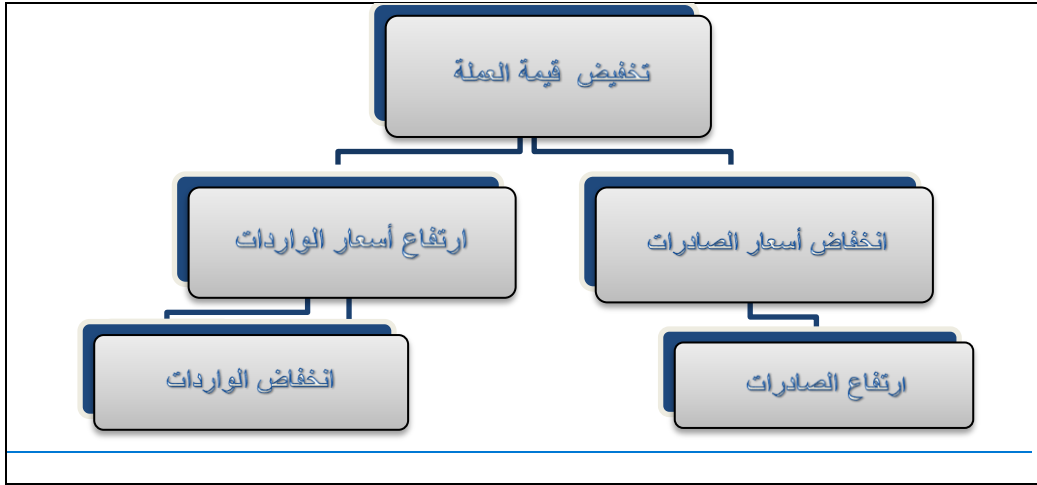
ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلقُ بقيم كل من الصادرات والواردات وإن كان هذا الأثر يتوقف في النهاية على درجة مرونة الطلب لتغيّرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض، و الشكل التالي يوضح ذلك :

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص134

2 - بلببوس خديجة "أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري" دراسة قياسية (2014/1990) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة و أعمال دولية جامعة مستغانم الجزائر ص26 .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

شكل رقم (4.1) أثر التخفيض على الصادرات و الواردات



المصدر: من اعداد الطالبة

أما عن أثر التخفيض على عبء المديونية فعادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبء المديونية الدولية، حيث أنّ الشئ هو تقويم الالتزامات أو الديون المستحقة على الدولة بعملة الدولة المقترضة أو بعملة أجنبية أخرى.

وللتخفيض أيضاً أثر مباشر على مستوى النشاط الاقتصادي يشترك مع أثره التقدي في كلّ من الطلب الداخلي والخارجي، إذ يؤدي إلى رفع مستوى الدخل في الاقتصاد القومي، وذلك بما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات على أنّ ارتفاع مستوى الدخل يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب المحلي على الواردات.

أما عن أثر التخفيض على الأثمان الداخلية فتخفيض سعر الصرف يعني انخفاض ثمن السلعة المصدرة بنفس نسبة التخفيض ما لم يحدث ارتفاعاً عاماً في الأثمان الداخلية ممّا يتلاشى معه أثر التخفيض والملاحظ عادةً ميل الأثمان إلى الارتفاع مع انخفاض سعر العملة الوطنية وذلك لأسباب عديدة منها ضعف ثقة الأفراد في العملة الوطنية، فضلاً عن رفع نفقات المعيشة لا سيما إذا ما كانت الدولة تعتمد على الواردات في السلع الضرورية أو كان إنتاج الصادرات غير مرّن، من هنا تمثل سياسة تخفيض سعر الصرف خطراً على قيمة العملة الوطنية في الخارج خاصة إذا ما تكرر استخدام الدولة لهذه الوسيلة سعياً وراء تحقيق التوازن الخارجي.

ولكن النتيجة النهائية للتخفيض كانت في كثير من الدول التامة غير موفقة، حسب ما ورد في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأقل البلدان نمواً فقد جاء فيه، لربما كان التشديد البالغ في برامج الإصلاح على تخفيض قيمة

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

العملة لاستعادة التوازن الخارجي وتيسير استجابة العرض ، المجال الأكثر إثارة للخلاف في الجدل الدائر حول فعالية الإصلاحات الموجهة إلى السوق في أقل البلدان نمواً.

وغالبا، ما أثبتت عملية تخفيض قيمة العملة على التقيض من هدفها المتمسك في التثبيت، أنها عملية مزعزعة للاستقرار إلى حد بعيد، بسبب اختناقات العرض. وقد كان التخفيض الكبير في قيمة العملة في بعض البلدان مقترناً بدرجة عالية جداً من التقلب في سعر الصرف الحقيقي، بحيث أنه أدى إلى تفاقم هروب رأس المال بدلاً من عكس اتجاهه وإلى تضييق الصادرات والاستثمارات، حيث أنه لم يكن باستطاعة أصحاب المبادرات الاقتصادية الخاصة أن يتنبؤوا بالأسعار النسبية وعائدات الاستثمار الطويل الأجل ، ولوحظ نتيجة لذلك أنّ استقرار الأسعار هو شرط أساسي لاستخدام سعر الصرف كأداة دالة بالنسبة لقرارات القطاع الخاص المتعلق بالاستثمار⁽¹⁾.

ففي الاقتصاديات الأحادية الجانب والمصدرة حصرياً، للمواد الخام الرئيسية كالنقط أو النحاس أو غيرها حيث تعتمد تلك الاقتصادات كلياً في تلبية الطلب المحلي على تنوع فائق من الاستيرادات، فإن تلك السلع المتدفقة المستوردة من الخارج ولاسيما الضعيفة المرونة على وجه الخصوص ستتضخم أسعارها حالاً وبصورة مباشرة، بسبب انخفاض سعر الصرف يرافق ذلك ارتفاعاً في التوقعات التضخمية (بسبب تدهور القيمة الخارجية للنقود) وهذا يفرض أعباء اجتماعية واقتصادية ملحة في الأسعار ينعكس بصورة تزيد في تكاليف الموازنة العامة على السياسة المالية، وهذا ما يستدعي بموجبه دعماً ولاسيما تكاليف المواد الغذائية، والأدوية والمواد الأولية والأساسية المستوردة المدعومة الأسعار لمواجهة مشكلات انخفاض الرفاهية الاستهلاكية أو تزايد أعباء المعيشة، ومن ثم التصدي لتدهور طاقات الادخار الفردية التي تتآكل بقوة التضخم (جراء التخفيض في قيمة العملة) أو ما يُسمى بكلفة التضخم على الازدهار أو الرفاهية الاقتصادية⁽²⁾. أما في اقتصاديات البلدان المتنوعة الإنتاج وذات الاتجاه التصديري عندما تقوم بتخفيض سعر صرف عملتها بسبب مصاعب في ميزان المدفوعات ، فهذا يؤدي الى تحقيق مزايا تنافسية تُعظم من قيمة الصادرات وتقلل من تدفق الاستيرادات حسب مرونة السلع ذلك على غرار ما تفعله اليوم تركيا وإيران والصين وغيرها مما ينعكس إيجابياً في

1 - منال عطا المولي عباس « سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990 - 2001) » مرجع ذكر سابقاً .

2 - مظهر محمد صالح " تخفيض سعر الصرف: التكاليف والمنافع " أوراق في السياسة النقدية. شبكة الاقتصاديين العراقيين 2017.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

تحسن الحساب الجاري لميزان المدفوعات باتجاه التوازن وتخطي العجز وهي مهمة من مهام السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي.

وهكذا فالتخفيض لا يعتبر وسيلة آية لتحسين وضعية ميزان المدفوعات بل تتوقف الآثار النهائية له على عوامل عديدة مُتداخلة، فالتخفيض إذ يمهّد لمثل هذا التحسن فإنّ الأثر النهائي له يتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة للتخفيض⁽¹⁾

ثالثا / سياسة تعويم أسعار الصرف:

1/ سياسة التعويم الحر :

تقف سياسة التعويم الحر على طرف نقيض مع سياسة تثبيت سعر الصرف، يُعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها، و لذلك فإن الدولة تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنّها لا تتدخل في سوق الصرف.

تحتاج السلطات النقدية إلى رصيد من العملات الأجنبية، حتّى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد بمال موازنة الصرف، على أنّه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف، كلما أعطى ذلك دورًا أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة الصرف و ذلك لمواجهة التقلبات الحادة و المفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة⁽²⁾.

2/- سياسة التعويم المدار

تقوم هذه السياسة على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، و في نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا و شراءً للعملات الأجنبية من أجل الحد من التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، و تحقيق المصالح الوطنية على حساب البلاد الأخرى. كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية، إذا ما اتجهت قيمتها

¹ - زينب حسين عوض الله " العلاقات الاقتصادية الدولية " . دار الفتح للطبع و النشر الإسكندرية 2003 ص 305 .

² - هجرية عبد الجليل " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري «دراسة حالة الجزائر» "مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي - . للمؤسسات . تخصص مالية دولية جامعة تلمسان ص50.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

الخارجية نحو الانخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الاحتياطات من العملات الأجنبية، والعكس حينما تتدخل البنوك المركزية من خلال شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية المنخفضة نسبيًا، وذلك لتحقيق ميزة تنافسية على حساب الدول الأخرى.

و في أي حال من الأحوال تحتاج السلطات النقدية إلى رصيد من العملات الأجنبية، حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد بمال موازنة الصرف، على أنه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف، كلما أعطى ذلك دورًا أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة الصرف و ذلك لمواجهة التقلبات الحادة و المفاجئة في سعر الصرف التي تخلّفها قوى المضاربة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتبادل التجاري

يلعبُ التبادل التجاري دورًا مهمًا في الحياة الاقتصادية و اقترن بوجود الانتاج و تعدّد احتياجات الانسان و قد تطور التبادل التجاري مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و يهدفُ التبادل التجاري إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان ودعم الاقتصاد وتنميته، وله دور كبير و مميّز في تقليل البطالة بين البلدان المتقدمة على تعزيز التبادل التجاري، كذلك يُساهم في زيادة الدخل لمواطني تلك البلدان، و يقلل من ارتفاع الأسعار على المنتجات، لأنّ أساس التبادل هو التقليل من زيادة الأسعار على المنتجات المتفق على التبادل بها. و نحاولُ في هذا المحور التّطرق للمفاهيم النظرية و السياسات المتعلقة بالنشاط التجاري .

المطلب الأول: مفهوم التبادل التجاري:

تعدّدت و تنوّعت حاجات الانسان و أصبح غير قادرًا على اشباعها فاهتدى الى التخصّص في فرع من فروع الانتاج و مُبادلة الفائض مع فوائض المنتجين الاخرين و من هنا ظهرت المُبادلة كوسيلة لإشباع حاجات الانسان إلى جانب زيادة الدخل القومي و رفع المستوى المعيشي للدول .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

و يطلق مُصطلح التبادل الدولي كمرادف للتجارة الخارجية أو التجارة الدولية أو التسويق الدولي و ان كان مُصطلح التبادل الدولي أو التجارة الدولية يشيران الى شمولية علاقات التجارة الدولية بينما مُصطلح التجارة الخارجية فيشير الى التجارة بين دولة واحدة و مجموعة دول تتعامل معها تجارياً (1).

الفرع الأول: تعريف التبادل التجاري و أهدافه :

أولاً/ تعريف التبادل التجاري:

يُعرفُ التبادل التجاري بأنه تصدير كمية مُعينة من السلع من دولة إلى دولة أخرى، للحصول على كمية من الواردات، ويتم بين مناطق الفائض ومناطق النقص داخل المدينة أو داخل الدولة الواحدة (تبادل محلي)، أو بين دول مُتجاورة (تبادل إقليمي)، أو بين دول مختلفة (تبادل عالمي).

التبادل الدولي أو ما يُطلق عليه مُصطلح التجارة الدولية ، يُعرف على أنه " شراء وبيع البضائع المصنوعة (أي السلع القابلة للتحديد المادي)" و يتم قياسها (بالقيمة أو بالحجم) من خلال إجمالي كمية الصادرات أو واردات السلع المسجلة في الميزان التجاري.

أما المعنى الواسع للتجارة الخارجية فتشمل المعاملات الدولية المتعلقة بالنقل والتأمين والسياحة وغيرها والتي يتم تسجيلها في الحساب الجاري لميزان المدفوعات (2).

هو كمية معينة من المنتجات تقوم الدولة بتصديرها لدولة ما نظير الحصول على واردات من تلك الدولة، ويكون أيضاً بتداول المنتجات من السلع والخدمات في الأسواق العالمية.

هو التبادل الطوعي للبضائع، أو الخدمات، أو كليهما معاً وعادة يكون بوضع اتفاقيات بين البلدان التي تتبادل فيما بينها.

كما يمكن تعريفه على أنه حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة (4).

¹ - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان "التبادل التجاري الاسس العولمة و التجارة الخارجية" دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الاولى 2004 ص 41 .

² - Saeed Tayara « **Commerce international et investissements directs étrangers : complémentarité ou substituabilité ?** » THÈSE Pour l'obtention du grade de DOCTEUR DE L'UNIVERSITÉ DE POITIERS UFR de sciences économiques et de gestion p 08

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

وهدفُ التبادل التجاري هو تقوية العلاقات الاقتصادية ودعم الاقتصادات وتنميتها. وإنَّ للتبادل دورًا كبيرًا ومميّزًا في تقليل البطالة بين البلدان المتففة كذلك تُساهم من زيادة الدخل لمواطني تلك البلدان وتقلل من ارتفاع الأسعار على المنتجات لأنَّ أساس التبادل هو التقليل من زيادة الأسعار على المنتجات المتففة على التبادل بها. وإذا ما أخذنا الاتحاد الأوروبي كمثال: فرى أنَّ هذه البلدان المنضوية تحت سقف التبادل التجاري كيف أُهم استطاعوا دعم اقتصادهم وكيف أُهم يشجعون البضائع القادمة من داخل الاتحاد بل إنهم يقومون بوضع أسعار جيّدة على البضائع التي تأتيهم من داخل الاتحاد وأنَّ الجهات الرسمية هناك تشجع المواطنين على البضائع المستوردة من بلدان الاتحاد. هذه الدول التي لا يجمعها لا تاريخ مُشترك ولا الحضارة ولا لغة مُشتركة ، كان الأجدر أن نرى هذا التبادل التجاري بين بلداننا العربية خاصة أنه تربطنا روابط الأرض والدين واللغة والتاريخ.

ثانيا/ أهداف التبادل التجاري:

هناك عدّة أهداف تسعى الدولة لتحقيقها نذكر منها:

- تحقيق الموارد للخزينة العامة ويقصد بها زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة ، عادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل (2).
- حماية الصناعة الوطنية الناشئة و يقصد بها حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ، حيث قد تستهدف السياسة التجارية حماية نوع من أنواع الإنتاج المحلي في ظل منافسة أجنبية (3) ، و المقصود به عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز سعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

1 - محمد أحمد السريتي، "اقتصاديات التجارة الخارجية" ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2009 ، ص: 8.

2 - شتاتحة عمر " تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : مالية دولية 2015 ص10.

3 - السيد متولي عبد القادر ، " الاقتصاد الدولي " النظرية و السياسة" ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص69.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

• حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

• تقوية العلاقات بين الدول في جوانبها الاقتصادية والسياسية.

• انخفاض معدلات البطالة و هذه الأخيرة تعتبر من الأهداف المهمة للمجتمعات⁽⁴⁾ و تتم بين الدول التي تم الاتفاق فيما بينها على تقوية عملية التبادل التجاري.

• اعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة و لتحقيق هذا الهدف تستخدم الدولة أدوات السياسة التجارية كفرض الرسوم الجمركية أو تطبيق نظام الحصص على الواردات فينخفض الدخل الحقيقي لهذه السلع و يرتفع الدخل الحقيقي للمنتجات و تعتبر هذه السياسة الى جانب السياسة المالية من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف⁽²⁾.

• السيطرة على أسعار المنتجات المتفق على تبادلها فيقلل من ارتفاعها.

معدّل التبادل التجاري هو نسبة الرّقم القياسي لأسعار صادرات دولة ما إلى الرّقم القياسي لأسعار واردات نفس الدولة وهو مقياس لكمية الصادرات التي يمكن أن تحصل عليها دولة مُقابل وحدة واحدة من وارداتها .

$$\text{مُعدل التبادل التجاري} = \left(\frac{\text{الرّقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرّقم القياسي لأسعار الواردات}} \right) \cdot 100$$

و يُظهر هذا المقياس أنه كلما كان المعدل أكبر من 100 فإنّ الدولة تكسب من تجارتها الخارجية و كلما كان

أقل من 100 فإنّ الدولة تخسر من تجارتها الخارجية.

يتم التبادل التجاري بين الدول في خمس صور مختلفة هي: تبادل السلع ، الخدمات ، رؤوس الأموال ، حركة نقل

التكنولوجيا ، و حركة العمالة في السوق الدولية⁽³⁾ .

1 - مؤيد ساطي جودت حمد الله " دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين" أطروحة قدمت استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. 2005 ص 64 .

2 - أحمد حشيش، مجدي محمود أبو شهاب "أساسيات الاقتصاد الدولي" منشورات الحلبي الحقوقية لبنان 2003 ص 239

3 - نادين علي حسن سعد" تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقيات التجارية للتكامل الاقتصادي و الشركات عن الفترة من (2009/2000) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد 2012 ص 10 .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

الفرع الثّان: أسباب قيام التّبادل التجاري و أهميته .

أولا/ أسباب قيام التّبادل التجاري

لا تستطيع أي دولة من دول العالم مهما بلغت من التّطور الاقتصادي أن تحقق الاكتفاء الذاتي وتنغلق على نفسها و تعتمد على نفسها كليًّا في إنتاج كل ما تحتاجه من سلع وخدمات إذ لا بد أن تربط علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي لجلب ما تحتاجه عن طريق عملية التّبادل مع الخارج وفق أسس وضوابط معينة ومحددة. وهناك عدة أسباب أدت الى قيام التّبادل التجاري الخارجي يمكننا إجمالها في:

- الحاجة الى العلاقات الاقتصادية الخارجية (ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض من اجل التعاون).
- التخصص الدولي (تخصص الدول في إنتاج بعض السلع و الخدمات التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة أكبر من غيرها من الدول، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع هي أن تنتجها داخل حدودها، أو تستطيع أن تنتجها ولكن بتكاليف أكبر مقارنة بالدول الأخرى إضافة إلى تقسيم العمل الدولي الذي قد يؤدي إلى تخصص بعض الدول في إنتاج سلع معينة دون أخرى).
- التّفاوت في مراحل التطور الاقتصادي من حيث اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد الى آخر، وهذا ما يؤدي الى نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات خاصة للدول النامية لتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- اختلاف الميول والاذواق، النّاجمة عن التّفضيل النّوعي للسلعة ذات المواصفات الانتاجية المميّزة النّاتجة عن تحسن المستوى المعيشي والاجتماعي والثقافي للشعوب .
- عدم التّوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول (ليس لكل الدول نفس الامكانيات الاقتصادية و الظروف الطبيعية التي تسمح بإنتاج كل السلع و الخدمات).

ثانيا / أهمية قيام التّبادل التجاري:

ازدادت أهمية التّبادل التجاري خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC وظهور التكتلات الاقتصادية

والاندماج المتزايد بين الشركات بالإضافة الى زيادة التشابك بين اقتصاديات العالم.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف والتّبادل التجاري

- يعتبر التّبادل التجاري منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستوعبه السوق المحلية والاستفادة من ذلك في تعزيز خريزة الدولة من الصّرف الأجنبي.
- الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التّخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية (1).
- مساهمة الصّادرات في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي مما يؤدي الى زيادة رفاهية البلاد بتوسيع مجالات الاستثمار والاستهلاك و تخصيص الموارد الانتاجية بشكل عام (2) ، وإنشاء البنية التحتية وبناء المصانع ، خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تعتبر مؤشراً على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخل فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كلّه على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية (3).

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التّبادل التجاري:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في قيام التّبادل التجاري بين الدول نذكر منها ما يلي (4)

أولا / اختلاف ظروف الإنتاج:

حيث يقود ذلك إلى التّخصص في إنتاج سلع معينة وبالتالي تبادلها مع سلع أخرى تُنتج في دول أخرى، فمثلاً بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة والبرتقال فعليها التّخصص في ذلك وبالتالي مبادلتها ببعض السلع التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوافر بكثافة في الدول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج.

1 - عبد المطلب عبد الحميد - النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000 : ص 373 .

2 - خالد محمد السواعي "التجارة و التنمية" دار المناهج للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2006 ص 36.

3 - رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ص، : 16 .

4 المصدر <http://site.iugaza.edu.ps/khindi/files/2010/02/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.doc>

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

ثانيا / انخفاض تكاليف الإنتاج:

حيث أنّ انخفاض متوسط التكاليف في إنتاج بعض السلع في بعض الدول يقوّد إلى زيادة التّبادل التجاري بين الدول، فمثلاً مصر تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج القطن لأنّه يُنتج بكميات كبيرة جداً ممّا يسبّب انخفاض مُتوسط التكاليف وهذا يُسبب انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية ممّا يسبّب زيادة تصديره. كذلك البرازيل تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج القهوة، كذلك اليابان تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج السيارات والالكترونيات، ولكنها لا تنتج المنسوجات مثلاً والتي تعتمد على عنصر العمل الذي هو باهظ الثمن في اليابان وتقوم بالمقابل باستيراد المنسوجات من دول أخرى كمصر والهند.

ثالثا / اختلاف الميول والأذواق:

حيث يميل العديد من الأفراد إلى شراء السلع المستوردة ولو من باب التغيير وهذا يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري فمثلاً يفضل المواطن الأردني شراء الملابس التركية، بالرغم من وجود ملابس أردنية . وتزداد أهمية هذا العامل في زيادة التبادل التجاري بين الدول كلما ارتفع الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الثاني: النظريات المُفسرة للتّبادل التجاري

لقد اختلفت نظريات تفسير أسباب قيام التّبادل التجاري حول أسس وطبيعة الضوابط التي ينبغي أن تحكمها ، وانقسمت النظريات إلى عدّة مدارس وأفكار ،منها من جاءت لتطور الأفكار السابقة وتضيف عليها بعض التحسينات وهناك من النظريات من جاءت تناقض النظريات التي سبقتها.

الفرع الأول: النظرية التقليدية/ الكلاسيكية.

أولا / نظرية التكاليف المطلقة لادم سميث:

إنّ أول من فسّر أسباب قيام التّبادل التجاري بين الدول هو العالم الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث صاحب نظرية التكاليف المطلقة في كتابه الشهير "ثروة الأمم" و الذي أكد فيه أنّ مصدر الثروة هو الانتاج و أنّ الانتاج لا يتم إلا من خلال تقسيم العمل و في ظل المنافسة التامة ، و امتدت هذه الفكرة لتشمل تقسيم العمل الدولي⁽¹⁾.

1 - ملخص لأهم " تطورات نظريات التجارة الخارجية "المعهد العربي للتخطيط .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

و من خلال نظريته المسماة "الميزة المطلقة"، التي افترض فيها أنّ كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما ينتجه شركاؤها التجاريون، و بالتالي فإنّ كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة و تتميز بميزة التكاليف المطلقة، و بالتالي تقوم بتصدير تلك السلعة و تستورد السلع الأخرى و قد افترض سميث أنّ تكلفة إنتاج السلعة تتمثل في كمية العمل اللازم لإنتاجها و اعتبر أنّ عنصر العمل هو العنصر الوحيد من عناصر الإنتاج الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد تكلفة السلعة⁽¹⁾، أي الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة و حسب هذا المفهوم فإنّ السلع ستبادل وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها .

و لكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج سلعتين أو أكثر و الدولة الأخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في إحدى تلك السلعتين فهل ستظل التجارة ممكنة بين الدولتين؟ و هل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟ إنّ نظرية آدم سميث لم تجيب عن هذا التساؤل فجاءت بعد ذلك نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو لتوضح ذلك⁽²⁾ .

ثانيا / نظرية التكاليف النسبية لريكاردو:

في القرن التاسع عشر قام العالم الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو بنقد نظرية آدم سميث في كتابه الشهير 'مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب' سنة 1817 حيث أعلن عن قانون الميزة النسبية. و طبقا لهذه النظرية أكد ريكاردو بأنّه ليس بإمكان كل الدول أن تكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج ففي كثير من الدول و خاصة التامة لا يتوفر فيها ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة لعدة أسباب منها:

استعمال الطرق التقليدية في الإنتاج و عدم مواكبة التطور التكنولوجي، أو عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من وفرة التكاليف كما في الدول المتقدمة اقتصاديا، و في هذه الحالة لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية .

1- حبة قطان "التجارة الدولية" الفصل الثاني نظريات التجارة الدولية الجزء الأول ص 09

2 - السيد محمد أحمد السريتي "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، مصر، 2009 ص 23

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

اعتبر ديفيد ريكاردو أنّ أساس قيام التّبادل التجاري بين دولتين يكمن في اختلاف التّكاليف النسبية وليست المطلقة، تتخصص الدولة وتصدر السلع التي تنتجها بتكاليف نسبية أقل من الدّول الأخرى، وتستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بتكاليف نسبية أقل.

ونلاحظ أنّ ريكاردو افترض أنّ شروط التّبادل التجاري بين الدولتين تتم على أساس أنّ السلعة التي تتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها هي نفس السلعة التي تكلف عمل أقل⁽¹⁾.

حيث أكد ريكاردو أنّ لقيام التجارة الخارجية بين دولتين يكفي أنّ تتمتع كل منهما بإزاء الأخرى بميزة نسبية في إنتاج سلعتين موضع التّبادل، فلا ضرورة لأنّ يتمتع بلد ما بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة كما اعتقد آدم سميث، فاختلاف التّكاليف النسبية و ليست المطلقة هو معيار التجارة الخارجية و أساسها.

و قد حدّد ريكاردو معايير التّخصص الدولي حيث اعتبر أنّ من مصلحة كل بلد التّخصص في إنتاج السلعة التي تعتبر كلفة إنتاجها أقل نسبياً مقارنة مع البلدان الأخرى و هذا ما وضعه في نظرية الميزة النسبية و برهن أنّ التّبادل الدولي ممكن و مرغوب فيه و هو من مصلحة جميع الدّول .

ثالثاً / نظرية القيم الدولية لجون ستوارت ميل

أكدت النظريات السابقة -الميزة المطلقة والميزة النسبية - (لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب⁽²⁾ .

لم يحدّد ريكاردو مقدار الكسب بفعل التّخصص و هذا ما قام به الاقتصادي جون ستوارت ميل من خلال اضافته التفسير الخاص بنسب المقايضة (التّبادل التجاري ما بين السلعتين) بالاعتماد على الانتاجية النسبية في الدولتين ،نسبة الكميتين المنتجتين من السلعتين الى وحدة العمل المستخدمة في إنتاجهما في كلتا الدولتين ، و أوضح بأنّ اختلاف التّكاليف النسبية يجعل نسبة تبادل السلعة التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية في التكلفة تفوق نسبة تبادلها في الدول الأخرى التي ترتفع بها الكلفة النسبية بينما تنخفض بالنسبة للسلعة الأخرى⁽³⁾.

1 - هبة قطان "التجارة الدولية" مرجع ذكر سابقاً ص 14

2 - محمود بونس، "مقدمة في نظرية التجارة الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1986، ص 32

3 -- ملخص لأهم "تطورات نظريات التجارة الخارجية" المعهد العربي للتخطيط مرجع ذكر سابقاً .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

ووفقًا جون ستيوارت ميل فإنّ مُعدل التّبادل الدولي يحدّد الطّلب المتبادل من جانب كل دولة على مُنتجات الدولة الأخرى، و من تم المقارنة بين ثمن صادرات دولة ما مع وارداتها ، فإذا قسمنا ثمن الوحدة من صادرات أي دولة على ثمن الوحدة من وارداتها فإنّ النتيجة تمثل عدد الوحدات المستوردة التي يمكنُ الحصول عليها لقاء كل وحدة تصدر الى الخارج (1).

وهكذا يرى ميل أنّه كلما زاد حجم طّلب الدولة **A** على سلع الدولة **B** كانت نسبة التّبادل في مصلحة الدولة الأقل طلبًا، و الفائدة الأقل تعودُ للدولة ذات الطّلب الأكبر (2).

الفرع الثاني: النّظرية النيو كلاسيكية :

استمرت النّظريات التقليدية في تفسير عملية التّبادل التجاري الى غاية الحرب العالمية الأولى و نتيجة النّقد الذي تعرضت له لافتراضها غير الواقعي، بوجود دولتين في التّعامل و سلعتين أيضا، وتجاهل تكاليف النّقل . والواقع لا يعبرُ عن قيمة أي سلعة بسلعة أخرى ولكن بثمن نقدي أمّا الإنتاج فلا ينحصر في سلعتين و إنّما في كثير من السلع، وإنّ قيمة المبادلة تتحدّد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة. وقد قام مجموعة من الاقتصاديين بتوسيع نطاق النّظرية و تحليلها من بينهم:

أولا / نظرية هكشر – أولين-سامو يلسون:

هذه النّظرية تبدأ من حيث انتهت نظرية التّفقات النسبية لريكاردو فإذا كانت نظرية التّفقات النسبية ترى أنّ شرط قيام التّبادل التجاري هو اختلاف التّفقات النسبية بين الدول فإنّ نظرية وفرة عوامل الإنتاج توضح لماذا يحدث اختلاف في هذه التّفقات النسبية، فيتركزُ هذا النّمودج على مدى اختلاف توفر كل بلد على عوامل الإنتاج وليس على اختلاف التكاليف النسبية، وتسمّى بنظرية هكشر-أولين-سامو يلسون، لأنّه تمّ على أيدي هؤلاء الاقتصاديين. ففي سنة 1919 ، كتب هكشر مقالا يقول فيه أنه إذا كانت البلدان تتوفر على كميات مختلفة من عوامل الإنتاج، فإنه من صالح كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب كميات كبيرة من العامل الوفير واستيراد السلع التي تتطلب كميات من العامل النّادر نسبيا.

1 - زينب حسين عوض الله مرجع ذكر سابقا ص 16.

2 - سعيد النجار "تاريخ الفكر الاقتصادي من التجار الى نهاية التقليديين" دار النهضة العربية للنشر و الطباعة بيروت 1973 ص 123.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

ولقد قام الاقتصاديان السويديان "هكشر وأولين" بتحليل فروض النظرية الكلاسيكية مع ما وُجه لها من نقد، وطرحا فكرة الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج حيث ترى هذه النظرية أنّ سبب قيام التجارة الخارجية هو التفاوت بين الدول في مدى وفرة عوامل الإنتاج المختلفة في كل منها، وهذا التفاوت من شأنه أن يخلق اختلافاً في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار المنتجات، نظراً لاختلاف ما تحتاجه السلع من عوامل الإنتاج، ممّا يبرّر قيام التجارة بين مختلف الدول (1).

ولقد طوّرت نظرية "هكشر وأولين" من قبل الاقتصادي "سامو يلسن" سنة 1948، إذ بيّن هذا الأخير أنّ ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سعر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها، وقد أدى ذلك إلى نظريته حول "تعادل أسعار عوامل الإنتاج" التي عرفت باسم نظرية "هكشر - أولين - سامو يلسن"، ووفقاً لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية المطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، أي أنّه إذا كان التبادل حر بين الدول فإن هذا يعمل على تقليص الفوارق بين أسعار السلع، إلى حد كبير، وبذلك تتعادل أسعار عوامل الإنتاج الموظفة في إنتاجها (2).

تكمن أهمية هذه النظرية في كونها تُظهر أنّ التبادل الحر للسلع يمكن أن يعتبر كبديل للتبادل الحر للعوامل الإنتاجية، بما أنّ تبادل السلع يؤدي إلى تعادل أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي يمكن اعتبار أنّ التجارة الخارجية هي حل لمشكل الندرة النسبية لعوامل الإنتاج. أما سامو يلسون، فلقد أثبت نتائج أولين الخاصة بتعادل أسعار العوامل الإنتاجية بواسطة المبادلات الخارجية من خلال أعماله وأكد أنّ التجارة الدولية لا تضمن الحصول على أرباح لجميع الدول المتبادلة وبنفس الحجم، بل إنّ الاستفادة البعض تكون على حساب البعض الآخر.

وعلى الرغم من إسهامات هذه النظرية، في تفسير أسباب الاختلاف في التفقات النسبية بين الدول إلا أنّها واجهت العديد من الانتقادات، ولقد أدّت إلى جلب اهتمام العديد من اقتصادي تلك الفترة، وأهم مساهمة هي تلك

¹ - زينب عوض الله مرجع سبق ذكره ص 20

² - زينب حسن عوض الله "الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية" دار الجامعة الجديدة الانزابطة 2004 مرجع ذكر سابقا ص

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

المتعلّقة باختبار ليونتيف الذي أراد أن يؤكّد نتائج "هكشر-أولين-سامو يلسون" من خلال دراسته الإحصائية التي غطت صادرات و واردات أمريكا⁽¹⁾.

ثانياً / لغز (ليونتيف LEONTIEF) :

قام الاقتصادي " ليونتيف Leontief. W " سنة 1954 باختبار نظرية "هكشر وأولين" وذلك بتطبيق ما جاءت به النظرية على المبادلات الدولية الأمريكية، وهذا بتحليله لعوامل الإنتاج المكونة لها من خلال استخدام بيانات صادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة ما إذا كانت هذه المبادلات تتفق مع ما جاءت به نظرية وفرة عوامل الإنتاج "لهكشر وأولين"، وهذا على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال وبالتالي يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، إلا إن الاقتصادي " ليونتيف " قد لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية، أي تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل ، ووصل إلى النتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة و الدول الأخرى إنّما تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية "هيكشر وأولين"⁽²⁾.

وطبقاً لتلك النتيجة فإنّ الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي ذو تجربة وخبرة وتنظيم، فعنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، و لهذا فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة عالية في الرأسمال بالنسبة لعنصر العمل.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة في التّبادل التجاري :

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان التّجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك والنيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة، محولين بذلك إعطاء تفسيراً أقرب ما يمكن للواقع وللعناصر التي تحكم وتسير المبادلات الدولية.

¹ عمار نويوة "مطبوعة في اقتصاد دولي" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الحاج لخضر (2014/2013) ص13-14-15

² -مورد خاي كريانين الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ترجمة محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2007، ص76/75 .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

فمنهم من اعتمد على دور الطّلب، ومنهم من ركز على التّطور التكنولوجي الذي يمنح ميزة للبلدان المخترعة في احتكار المبادلات الدولية لصالحها (لفترة معينة) ومنهم من اعتمد على النظريات الكلاسيكية والتّيوكلاسيكية وأعطى تفسيراً حديثاً للتّجارة الدولية مُركزا على درجة تأهيل اليد العاملة.

أولا / نظرية تشابه الطّلب لستيفان ليندر :

يعتبر الاقتصادي السويدي استيفان ليندر **Stefan Linder** من أوائل الاقتصاديين الذين قدّموا دور الطّلب في نموذج تفسير التّجارة الدولية. وقد سلم ليندر في بداية تحليله بأنّ نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدّم تفسيراً جيّداً للتّجارة في السلع الأولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النّظرية على تفسير التّجارة الدولية في مُنتجات الصناعات التحويلية **manufactured goods** التي يشكل هيكل الطّلب عليها أساس التّجارة الخارجية.

وتتمثلُ فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التّفصيل أو تشابه الطّلب التي قدمها ليندر فيما يلي: (يزداد حجم التّجارة في السلع المصنوعة بين دول تتشابه في أنماط الطّلب).

وعلى ذلك يعتبر وجود الطّلب الداخلي شرطاً ضرورياً لإنتاج السلعة وتصديرها. وحيث أنّ الدولة لن تستورد مطلقاً سلعة ليس لها سوق محلي، فإنّ هذا الفرض يُؤكد أيضا على أنّ التّجارة المرتقبة للدول تكون مقصورة على تلك السلع التي يتواجد سوق داخلي لها.

ويرجع السّبب في الاتجاه إلى السوق المحلي أولاً، إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالسواق الخارجية، ممّا يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا. كما أنّ تقديم السلعة إلى السوق المحلي -وخاصة إذا كانت سلعة جديدة مُبتكرة- يساعد المنظم على التّعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات جمهور المستهلكين وان كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصّلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التّغذية العكسية **feedback** للمعلومات. ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التّسويق الاختباري يتم بأسواق خارجية.

ثانيا/ نظرية دورة الانتاج لفرنون.

بالرغم من قوة النّظرية الكلاسيكية التي تغزو التّجارة بين الدول إلى الاختلافات التكنولوجية إلا أنّ أحد مُحددات هذه النّظرية يمكن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقرير الميزة النسبية و أنماط التّجارة، فالميزة التكنولوجية غير

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

ساكنة وقابلة للتغيير عبر الزمن في ظل سهولة انتقال التكنولوجيا عبر الدول، وقد قام الاقتصادي فرنون VERNON بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية وافترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا ومن ثمة ينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى خارج أمريكا فالتفوق التكنولوجي يعطيها دوراً ريادياً في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها.

وبعد تحقيق النجاح ورواج السوق الأمريكية فإن هذه المنتجات تستحوذ على اهتمام وطلب تجار آخرين خارج أمريكا مما يمكنها من المباشرة في تصدير هذه المنتجات لدول أخرى ومع توسع الطلب الأجنبي على مثل هذه السلع فإنه يصل إلى حجم كبير بما فيه الكفاية لتحفيز منشآت أجنبية على تبني هذه السلع ومحاولة إنتاجها لصالحها فإذا تمكنت هذه المنشآت الأجنبية من الحصول على التكنولوجيا الإنتاجية اللازمة فإنها ستبشر في الإنتاج ثم البيع في السوق المحلي التي تعمل فيه هذه المنشأة يؤدي ذلك في البداية إلى انخفاض صادرات أمريكا لهذه السوق ، وفي مرحلة لاحقة قد تبدأ هذه المنشأة الأجنبية بتصدير السلعة إلى دول أخرى أجنبية ما يؤدي إلى تخفيض إضافي في صادرات المنتج الأمريكي و مع اكتساب هذه المنشأة الأجنبية الخبرة و المهارة في إنتاج هذه السلع و التوسع الكبير في الإنتاج لسد حاجة الأسواق المحلية الخارجية فإنها قد تتمكن من تخفيض تكاليفها إلى درجة تمكنها في النهاية من البدء في تصدير السلع للسوق الأمريكي ويمكن أن تمثل هذه الدورة الإنتاجية ومرافقها من تغير في الميزان التجاري الأمريكي.

ثالثاً/نظرية التبادل اللامتكافئ :

إن من شأن التبادل الدولي أن يعود بالتفع على أطرافه حسب النظرية الكلاسيكية وكذا التوافر النسبي لعوامل الإنتاج وكذا من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى تقارب مستويات الدخل في الدول النامية. ولكن في الواقع التبادل الدولي لم يكن كذلك في الماضي ولا في الحاضر، ولذا فلا بد من النظر إليه في إطار اللاتكافؤ بين أطرافه وذلك هو أساس نظرية التبادل اللامتكافئ⁽¹⁾.

المطلب الثالث : سياسات التبادل التجاري

الفرع الأول: مفهوم سياسة التبادل التجاري وأهدافه

¹ - محمود يونس، "الاقتصاد الدولي"، دار المعارف المغربي، مصدر، 1999، ص91.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التبادل التجاري

أولاً: تعريف السياسة التجارية

هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقاً لآلية السوق الحر⁽¹⁾.

وتُعرف كذلك على أنّها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو التنمية الاقتصادية القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل والاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف، وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

ومن خلال التعريف السابقة يتضح أنّ السياسة التجارية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الخارجية، عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب أو الأدوات، بغرض تحقيق أهداف معينة (مالية، اجتماعية، اقتصادية، استراتيجية)، و يختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أنواع السياسة التجارية

تلجأ الدول أحياناً لحماية صناعتها الوطنية (خاصة الناشئة) من منافسة السلع الأجنبية المماثلة في السوق المحلي

عن طريق تبني عدّة سياسات منها:

أولاً / سياسة حماية التجارة الخارجية:

تُعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنّها:

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

1 - عبد الباسط وفا، "سياسة التجارة الخارجية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 12 .

2 - علي حافظ منصور، "اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1990، ص: 172.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

ثانياً: سياسة تحرير التجارة الخارجية:

تُعرّف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى. و من هنا نستنتج أنّ سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

الفرع الثالث: أدوات السياسة التجارية:

تتمثل أدوات السياسة التجارية في الوسائل التي يمكن التأثير بها على التجارة الخارجية للبلد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و أهم هذه الأدوات هي الرسوم الجمركية، الحظر أو المنع، حصص الاستيراد و تشجيع الصادرات⁽¹⁾.

أولاً : الرسوم الجمركية: هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر حدودها سواء كانت صادرات أو واردات فهي ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها و تمثل مورد مالي للدولة، و تنقسم إلى رسم على الصادرات و رسم على الواردات.

ثانياً: الحظر أو المنع : يقصد بالحظر أو المنع أنّ الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج و من هنا يتبين أنّ الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط ، أو على الصادرات و الواردات معاً و قد يكون الحظر على جميع السلع و على جميع الدول و قد يكون جزئياً على بعض السلع و على بعض الدول و في جميع الحالات لا يعتبر الحظر نظاماً للحماية بقدر ما يعتبر نظاماً لإلغاء التبادل الدولي ما و لهذا فهو يعتبر حظرًا للتجارة الدولية⁽²⁾، و يأخذ أحد الشكّلين التاليين:

1 -خالد محمد السواعي "التجارة و التنمية" دار المناهج للنشر و التوزيع الطبعة الاولى 2006 ص 202-207-208

2 -مجدي محمود شهاب ، " الاقتصاد الدولي المعاصر"، الاسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر مصر 2007ص127.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

- الحظر الكليّ: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي ، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي و قد اثبتت التجارب فشل هذه السياسة .
- حظر الجزئيّ: هو قيام الدولة بمنع التّبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو لبعض السلع و ذلك لأسباب صحية أو مالية (1).

ثالثا : حصص الاستيراد:

وضع حد قانوني لعدد الوحدات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة، أو تحديد حد أعلى من العملات الصعبة لاستيراد كميات معينة من بعض السلع. لا يسمح باستيراد تلك السلعة الا في حدود الكمية المحددة من الدولة و يعتبر نظام حصص الاستيراد نوعا من القيود المفروضة على الواردات على قيمتها أو كميتها. تتشدد العديد من الحكومات في الدول النامية في هذه الناحية. إلا أنه بسبب مفاوضات منظمة التجارة الدولية، أصبح استخدام هذا النظام محدودا و يقتصر على بعض السلع الزراعية.

رابعا : تشجيع الصادرات :

- تعتمد هذه السياسة على نوعين من الأنظمة هما نظام الإعانات و نظام الاغراق .
- نظام الإعانات: يُعرف هذا نظام على أنه كافة المزايا و التسهيلات و المنح التقديرية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية. و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح.
 - نظام الإغراق: يتمثل في بيع السلعة المنتجة محليًا في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تُباع به في السوق الداخلية و الغرض منه كسب الاسواق الخارجية و القضاء على كل منافسة محتملة (2).

1 - خالد محمد السواعي "التجارة و التنمية" مرجع ذكر سابقا ص -207-

2 - خالد محمد السواعي نفس المرجع السابق ص 208 .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصّرف و التّبادل التجاري

خامسا :نظام الرّقابة على الصّرف الأجنبي :

نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد و المؤسسات الاستيراد بواسطتها فإنّ الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية و على كل استخداماتها⁽¹⁾ .

خلاصة الفصل الأوّل

نتيجة للأهمية التي يكتسبها كل من سعر الصّرف و التّجارة الخارجية ، فقد قمنا بتسليط الصّوء على كل منهما ، والحديث عن مختلف جوانبهما. و لقد كان هذا الموضوع محل نقاش العلماء الاقتصاديين منذ تغيير النّظام التّقدي الدولي حتّى الآن نظرا للأهمية البالغة و الدور المشهود على العلاقة بين هذين المتغيرين سعر الصّرف و التّجارة الخارجية . إذ يعتبرُ سعر الصّرفُ موضوع الساعة، فلا يمكن لأيّ دولة سواء كانت مُتقدمة أم نامية الاستغناء عنه، لأنّه يعتبرُ جوهر التّعاملات الاقتصادية بين الدّول ، لذا قد حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة أسعار الصّرف من الجانب النّظري خاصة ما تعلق بتحديد المفاهيم و التّعريف الخاصة به، وبواسطته يتم تحديد القيمة الفعلية للعملة بالنسبة لعملة أخرى ، فتم هذه العملية من خلال بيع و شراء العُملة بين الدول.

فلا يمكننا فهم سياسة سعر الصّرف ما لم نتطرق له من حيث المفهوم والأسس التي يعتمدها، و لقد أظهرت الأنظمة التّقدية المتعاقبة أنّ هذه الأداة تلعبُ دورًا هامًا في التأثير على وضعية العديد من المتغيّرات، و على رأسها التّبادلات التجارية كما تعكسُ قوة الاقتصاد .

وهذا ما يضعُ السّلطات التّقدية أمام مسؤولية الاختيار الأحسن لنظام الصّرف ، لأنّ هذه الأداة تلعبُ دورًا هامًا في ربط الاقتصاد المحلي بالعالمي بتنشيط التّجارة الخارجية و توسيع نشاط الاستيراد و التصدير، و خدمة البرامج و الأهداف الاقتصادية للبلد، و من أجل تحقيق ذلك لا بد على الحكومة أن تتخذَ جُملةً من الإجراءات الاقتصادية، من أجل التّصدي للصّدمات و التّقليل من المخاطر.

¹ - السيد أحمد السريني مرجع ذكر سابقا ص 153

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتبادل التجاري

فسعرُ الصرف هو أداة لتسوية مدفوعات المبادلات التجارية الخارجية، ولهذا فإنَّ الوجهة العالمية لسياسات سعر الصرف تتجه نحو أشكال التعويم أو الائتمادات النقدية. و ما نلاحظه اليوم، هو تعزيز هذه السياسات بالدراسات و البحوث الاقتصادية في كافة دول العالم.



الفصل الثاني:
الدراسات العلمية السابقة

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

الفصل الثاني . الدّراسات العلمية السّابقة
مقدمة
المبحث الأول : الأدبيات التّطبيقية السّابقة .
أولا : الدّراسات العلمية السّابقة باللغة العربية
ثانيا : الدّراسات العلمية السّابقة باللغة الأجنبيّة
ثالثا : أهم نتائج الدّراسات التّطبيقية للعلاقة بين سعر الصّرف و التّجارة الخارجيّة
المبحث الثاني : تعقيب عام حول الدّراسات السّابقة
أولا : أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدّراسات السّابقة
ثانيا : جوانب الاستفادة من الدّراسات السّابقة
ثالثا : الفجوة العلمية التي تُعالجها الدّراسة الحاليّة
خلاصة الفصل الثاني

تمهيد

حظي موضوع "تقلب أسعار الصرف و التدفقات التجارية" اهتمامًا كبيرًا¹، و قد أسال الكثير من الحبر، لدى الباحثين الاقتصاديين نتيجة ظهور الأنظمة العائمة. فمنذ انميار نظام برنتون وودز عام 1973 لأسعار الصّرف الثّابتة، أصبحت هذه الأخيرة، سواءً الحقيقية أو الاسمية تشهد تقلبات عدّة و بشكل واسع، فحسب رأي بعض الباحثين إنّ زيادة درجة التقلب في سعر الصّرف سيكون له آثارًا سلبية على حجم التجارة الدولية، فعدم التّأكد من سعر الصّرف سوف يؤثّر سلبيًا على التجارة الدولية بشكل عام، بمعنى سوف يخفض حتمًا من حجم التجارة الدولية نتيجة ارتفاع مخاطر النّشاط التجاري.

و حسب الأدبيات السابقة فإنّ سرعة تقلبات أسعار الصّرف و عدم التّأكد منها يؤدّي الى ارتفاع التّكلفة لدى المتداولين الذين ينفرون من المخاطرة وبالتالي هذا يقلّل أو يُخفض من التجارة الخارجية بسبب الحالة غير المتوقعة في تغيير أسعار الصّرف، فيصبح الرّبح غير مُؤكّد وبالتالي يقلل من حجم التجارة الدولية و تنخفض فوائدها .

إنّ النتائج التجريبية تبدو غير حاسمة ومُتفاوتة من علاقة سلبية الى ايجابية الى مُنعمة. وهذا حسب ما أشار اليه الباحث (OZTURK, Ilhan 2006)⁽¹⁾، في استعراض للأدلة التجريبية المتراكمة على مدى العقد الماضي للفترة (1973-2005) و من أهمّ الدراسات التي توصلت الى أنّ زيادة التقلب يُمكن أن يكون له آثارًا سلبية هي: (Ethier (1973)⁽²⁾ * Cushma(1988)⁽³⁾

*Baron (1976)⁽⁴⁾ Clark (1973)⁽¹⁾, Akhtar and Hilton (1984)⁽²⁾ .

¹ -OZTURK, Ilhan "**EXCHANGE RATE VOLATILITY AND TRADE**": A LITERATURE SURVEY International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol.3-1 (2006).

² - WILFRED Ethier "**INTERNATIONAL TRADE AND THE FORWARD EXCHANGE MARKET**" The American Economic Review, Vol. 63, No. 3 (Jun., 1973), pp. 494-503 .

³ - CUSHMAN, D. O. (1988), "**U.S. BILATERAL TRADE FLOWS AND EXCHANGE RISK DURING THE THE FLOATING PERIOD** ", Journal of International Economics, 25, 317-330

⁴ - David P Baron "**FLUCTATING EXCHANGE RATES AND THE PRICING OF EXPORTS** " Economic Inquiry, 1976, vol. 14, issue 3, 425-38.

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

Thursby and Thursby (1987)⁽³⁾*Kenen and Rodrik (1986),⁽⁴⁾.

و هناك دراسات أخرى أظهرت نتائجها أنّ هذه العلاقة ليس لها تأثير ذو أهمية منها:

*Hooper and Kohlhagen (1978)⁽⁵⁾, *Gotur (1985),⁽⁶⁾

* Koray and Lastrapes (1989)⁽⁷⁾, *Bailey et al. (1987)⁽⁸⁾, *Bahmani et al. (1993)⁽⁹⁾,

وقد أظهرت دراسات نظرية أخرى أنّ زيادة التّقلب يُمكن أن يكون له آثارا إيجابية على حجم التّجارة وعلى

سبيل المثال:

*McKenzie and Brooks (1997)⁽¹⁰⁾, * Giovannini (1988)⁽¹¹⁾, *Brada and Mendez

(1988)⁽¹²⁾, * Kasman and Kasman (2005),⁽¹³⁾ and Doyle (2001)⁽¹⁴⁾

أفضل ما يُميّز هذه الدّراسات هي أنّها مُختلطة من حيث التّنتائج خاصّة أنّ اختبار هذه العلاقة يختلف من

حيث اختيارات البيانات والنّمادج المستخدمة في البُحوث منها: فترة العيّنة، اختلاف مُواصفات النّمودج،

¹ - PETER B. Clark" **UNCERTAINTY, EXCHANGE RISK, AND THE LEVEL OF INTERNATIONAL TRADE**" Economic Inquiry, 1973, vol. 11, issue 3, 302-313

²- AKHTAR and Hilton, "**EFFECTS OF EXCHANGE RATE UNCERTAINTY ON GERMAN AND U.S TRADE**". Federal Reserve Bank of New York. Quarterly Review. Vol 9, 7-16.

³ - Thursby, M. C., & Thursby, J. G. (1987), "**Bilateral trade flows, lender hypothesis, and exchange risk**", Review of Economics and Statistics, 69, 488-495

⁴ - Kenen, P. T., & Rodrik, D. (1986), "**Measuring and analyzing the effects of short-term volatility in real exchange rates**", The Review of Economics and Statistics, 68, 311-315

⁵ - Hooper, P., & Kohlhagen, S. W. (1978), "**The effect of exchange rate uncertainty on the prices and volume of international trade**", Journal of International Economics, 8, 483-511.

⁶ - Gotur, P. (1985), "**Effects of exchange rate volatility on trade**", IMF Staff Papers, 32, 475-512.

⁷- Koray, F., and Lastrapes, W.D. (1989), "**Real Exchange Rate Volatility and U.S. Bilateral Trade: A VAR Approach**", Review of Economics and Statistics, 71, 708-712

⁸ - Bailey, M. J., Tavlas, G. S., & Ulan, M. (1987), "**The Impact of Exchange Rate volatility on Export Growth: Some Theoretical considerations and empirical results**", Journal of Policy Modeling, 9 (1), pp.225-43

⁹ - Bahmani-Oskooee, Mohsen and Sayeed Payesteh (1993), "**Does exchange rate volatility deter trade volume of LDCs?**" Journal of Economic Development, vol. 18, 189-205.

¹⁰- McKenzie, Michael D. and Brooks, R. (1997), "**The Impact of Exchange Rate Volatility on German - US Trade Flows**," Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 7, pp. 7387

¹¹- Giovannini, A. (1988), "**Exchange Rates and Traded Goods Prices**", Journal of International Economics, Vol. 24, 45-68.

¹² - Brada, Josef C. and José A. Méndez. (1988), "**Exchange Rate Risk, Exchange Rate Regime and the Volume of International Trade**", KYKLOS, 41: 263-80.

¹³ - Kasman, A. & Kasman, A. , (2005), "**Exchange Rate Uncertainty in Turkey and its Impact on Export Volume**", METU Studies in Development, 32 (June), 2005, 41-58

¹⁴ - Doyle, E. (2001), "**Exchange Rate Volatility and Irish-UK Trade, 1979-1992**", Applied Economics, 33, 249-65

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

المتغيّرات ،تقلب سعر الصّرف الاسمي أو الفعلي ، وكذلك فيما يخصّ الدّول التي تمّ البحث فيها (المتقدمة مقابل النامية).

فهذه الدّراسات التي عاجلت هذا الموضوع "سعر الصّرف و التجارة الخارجية" لم تقتصر على الباحثين الاكاديميين فحسب ، بل تعدّت ذلك الى المؤسسات الدّولية (منها صندوق النّقد الدّولي و البنك الدّولي) بالإضافة الى (البنوك المركزية المحلية) و كل ذلك من أجل الاستفادة من نتائج هذه الدّراسات و مساعدة السّلطات التقديّة للدول في اتخاذ قرارات ذات كفاءة حول سياسة أسعار الصّرف.

ففي سنة 1984، أصدر صندوق النّقد الدّولي دراسة للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) حول "تأثير تقلبات أسعار الصّرف على التجارة العالمية"، هذه الدّراسة خلصت إلى أنّ لا وجود لمثل هذه العلاقة. و بعد حوالي 20 عامًا أعيدت هذه الدّراسة من طرف عدّة باحثين من قسم بحوث FMI منهم : Peter B. Clark, Natalia Tamirisa و آخرون، و هذا نظرًا لوجود تطورات كبيرة في الاقتصاد العالمي و ذلك عام 2004 تحت عنوان:

"A New Look at Exchange Rate Volatility and Trade Flows"¹

ركز التحليل في هذه الدّراسة على مجموعة الدّول السّبع، وهذا يعكس الرّأي القائل بأنّ التقلبات في العُملة الرّئيسية كانت العامل الأساسي بالنسبة للدّول الأخرى في اطار التخطيط لسياساتها، في حين أنّ العُملة هذه الدول هي الأكثر أهمية لعمل النظام النقدي الدولي، والتقلبات في العديد من العُملة الأخرى هي ذات صلة بينها، لأسباب منهجية وكذلك لآثارها على عُملة البلدان الأخرى نفسها. لذلك ، تأخذ هذه الدّراسة نظرة أكثر شمولية للموضوع وتغطي أسعار الصّرف لجميع أعضاء صندوق النّقد الدولي الذين تتوفر لهم بيانات.

و قد استنتجت بشكل عام ، أنّه لا يوجد دليل قويّ على وجود تأثير سلبي كبير لتقلب سعر الصّرف على التجارة ولا تستبعد هذه الدّراسة احتمال أنّ التقلب الكبير في سعر الصّرف يمكن أن يُؤثر على الاقتصاد من خلال قنوات أخرى .

¹ - Peter B. Clark, Natalia Tamirisa, and Shang-Jin Wei, with Azim Sadikov and Li Zeng "A New Look at Exchange Rate Volatility and Trade Flows" 2004 International Monetary Fund ISBN 1-58906-358-9

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

وهناك دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي FMI سنة 2017 تحت عنوان:

Exchange Rates and Trade: A Disconnect ? (1)

أعدت من طرف عدّة باحثين من قسم بحوث FMI منهم Daniel Leigh و آخرون، هدفت هذه الورقة في البحث عن قوة استقرار العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة مع مرور الوقت و قد توصلت الى أنّ كلاً من سعر الصرف ومرونة أسعار أحجام التجارة مُستقرة إلى حدّ كبير مع مُرور الوقت وهناك عوامل مالية أخرى تُؤثر على هذه العلاقة، منها الركود الاقتصادي والظروف المالية، ولكن هناك أدلة محدودة على أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية قد غيرت بشكل كبير علاقة سعر الصرف بالتجارة بمرور الوقت.

كما قام كل من Justice (1983) و Barr (1984) بدراسة لبنك إنجلترا، و Akhtar et Hilton

(1984) للبنك الاحتياطي الفدرالي لنيويورك و Côté (1986) لبنك كندا(2).

ومُعظم الدراسات التي اعتمدت في هذا البحث هي دراسات أجنبية، لأنها تميّزت بغزارتها و تقاربت مع هدف دراساتنا، أما الدراسات العربية فركّزت خاصّة على التوازنات الخارجية بصفة عامة و عاجلت الموضوع بصورة غير مُباشرة، فجلّ الدراسات العربية قد اهتمت بدراسة تأثير أسعار الصرف على رصيد الميزان التجاري ككل: مثل دراسة (أمنية حلمي)، (سامي عمر ساسي)، (مختاري فتيحة و بلحاج فراجي)، (عبدالعزیز برنة)، (دوحة سلمى)، (زيار و آخرون)....إلا أنّ دراستي سي محمد كمال و مسلميم مريم كانتا الأقرب لدراستنا.

هذا و قد تمّ تصنيف هذه الدراسات حسب التسلسل الزمني للدراسة من الأحدث الى الأقدم و حسب كونها دراسات عربية أو أجنبية.

و فيما يلي نُقدم عرضاً لهذه الدراسات، من خلال محورين المحور الأوّل الدراسات العلمية السابقة وقد قسمناه الى الدراسات السابفة العربية و الأجنبية و المحور الثاني تعقيب عام حول الدراسات السابقة، و من خلال هذا المحور

¹ - Daniel Leigh, Weicheng Lian, Marcos Poplawski-Ribeiro, Rachel Szymanski, Viktor Tsyrennikov, and Hong Yang » **Exchange Rates and Trade: A Disconnect?** IMF Working Paper Research Department March 2017

²- Denis BÉLANGER Sylvia GUTIÉRREZ "**Impact de la variabilité des taux de change sur le commerce international: un survol critique de la littérature**" L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 66, n° 1, mars 1990

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

حاولنا أن نبين جوانب الاتفاق و الاختلاف بينها ، ثم انتقلنا الى توضيح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ، و أخيراً جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الأدبيات العلمية السابقة:

تعددت الدراسات و الأبحاث التي تطرقت "لموضوع سعر الصرف و التجارة الخارجية" و قد تناولته من عدّة مداخل، و قد تنوّعت هذه الدراسات بين العربية و الأجنبية.

و سوف نستعرض من خلال هذه الأطروحة جُملةً من الدراسات التي تمّ الاستفادة منها مع الإشارة الى أبرز ملاحظاتها، و تقديم تعليقاً عليها يتضمن جوانب الاتفاق و الاختلاف و بيان الفجوة العلمية التي تُعالجها الدراسة الحالية. و بوَدنا أن نُشير الى أنّ الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين (1973 و 2019) ، و نتائجها جاءت غير حاسمة و مُختلفة ، و شملت جُملةً من الأقطار و البلدان من كل أنحاء المعمورة ، ممّا يشيرُ إلى تنوعها الزمني و الجغرافي.

المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية :

1/دراسة أحمد أبو اليزيد الرسول و آخرون:(2019)

بعنوان "أثر انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري الزراعي المصري مع الدول العربية"⁽¹⁾.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر تخفيض قيمة الجنيه المصري على الميزان التجاري الزراعي المصري مع الدول العربية ، اعتمدت على بيانات سنوية للسلاسل الزمنية خلال الفترة (1995-2015) فاستخدمت متغيّر سعر الصرف

الاسمي و الحقيقي و تمّ تطبيق أساليب قياسية حديثة و المتمثلة في اختبار التكامل المشترك **Cointegration-Test**

من أجل اختبار مدى وجود **Curve-J** في التبادل التجاري الزراعي بين مصر و الدول العربية و أظهرت النتائج بوجود

علاقة سلبية ، وهذا ينفي وجود **Curve-J** في قطاع التجارة الخارجية الزراعية بين مصر و الدول العربية، وهو الأمر

الذي يدلّ على تدهور الميزان التجاري الزراعي بين مصر و الدول العربية في حالة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري في

¹⁻ أحمد أبو اليزيد الرسول و آخرون: "أثر انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري الزراعي المصري مع الدول العربية" 2019 ، العدد 1 ، المجلد

33 ، مجلة الفيوم للبحوث و التنمية الزراعية ، جامعة الفيوم

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

الأجل الطويل كما تم استخدام اختبار **Granger** للسببية لاختبار العلاقة السببية بين الميزان التجاري الزراعي مع الدول العربية وسعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد **Causality Unidirectional** تمتد من سعر الصرف الحقيقي إلى الميزان التجاري الزراعي المصري مع الدول العربية، أي أنّ سعر الصرف يؤثر في الميزان التجاري الزراعي المصري مع الدول العربية ولا يتأثر به.

2/ دراسة علي بن قدور ،عمار طهرات و محمد يبرير : (2018)

بعنوان "أثر تعديل سعر الصرف على كتلة التجارة الخارجية و التوازنات الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2015/1970"⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى تحليل أثر تعديل سعر الصرف على التجارة الخارجية فاستخدمت عيّنة من المتغيرات تمثلت في (سعر الصرف الحقيقي، الميزان التجاري بالحجم، أحجام الصادرات و الواردات ، مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية، مؤشر الناتج الداخلي الخام) كما استخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية للفترة (2015/1970) بتطبيق نموذج **Williamson** و أظهرت النتائج كالتالي:

لم تتأثر أحجام الصادرات بتغير سعر الصرف الحقيقي أمّا الواردات فهي ضد ضعف المرونة على المدى الطويل.

3/دراسة سعادي رشيدة و دربال عبد القادر (2018)

بعنوان "الأورو وسياسة سعر الصرف في الدول المغربية. دراسة حالة الجزائر باستعمال مُتجه الانحدار الذاتي **var** للفترة 2015/2000"⁽²⁾ .

هدفت هذه الدراسة الى معرفة آثار تغيرات سعر صرف الأورو مقابل الدولار على سياسات سعر الصرف في الدول المغربية حيث تم استعمال بيانات فصلية لجميع المتغيرات للفترة الزمنية (2015/2000) تم الحصول عليها من مصادر رسمية دولية (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي) و مصادر محلية (كالديوان الوطني للإحصائيات و مديرية الجمارك) ،طبقت الدراسة **دوال استجابة النبضة IFRS** باستعمال **نموذج متجه الانحدار الذاتي (var)** .

1- علي بن قدور ،عمار طهرات و محمد يبرير : (2018) "أثر تعديل سعر الصرف على كتلة التجارة الخارجية و التوازنات الكلية"¹ دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2015/1970

2 - سعادي رشيدة ودربال عبد القادر (2018) " الأورو وسياسة سعر الصرف في الدول المغربية. دراسة حالة الجزائر باستعمال متجه الانحدار الذاتي **var** للفترة 2015/2000"

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

خلصت الدراسة القياسية أنّ آثار تقلبات الأورو و الدولار على سعر صرف الدينار الجزائري كان محدودا بسبب ما تملكه الجزائر من احتياطات نقدية جراء ارتفاع أسعار النفط و تدخلها في سوق النقد من أجل المحافظة على سعر صرف الدينار الجزائري في حدود معيّنة، عكس المغرب و تونس فإنّ ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يؤدي الى انخفاض سعر صرف الدرهم المغربي و الدينار التونسي و بالتالي هذا يزيد من تنافسية السلع المغربية في السوق الأوروبية و تقل تكلفة السياحة في تونس .

4/دراسة باسم حازم حميد البدري (2018) :

بعنوان "تقييم حساسية سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية للعراق للمدة 2014/1995"⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة الى توضيح الآثار قصيرة و طويلة الأجل لتغيرات سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي على تدفقات التجارة الثنائية في بعض المنتجات الزراعية العراقية. استخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية للفترة (2015/1995)، كما قامت هذه الدراسة على أساس نظرية منحنى **J** التي فحواها أن تغير سعر صرف العملة يؤثر ايجابيا على الميزان التجاري على المدى الطويل ولتوضيح هذه العلاقة وظفت اختبار **جوهانسون للتكامل المتزامن (المشترك)** أما فيما يخص العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير فتم اختبارها من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

أظهرت النتائج أنه إذا كانت التجارة الخارجية العراقية في القطاع الزراعي مُقسمة إلى فئات معيّنة من المنتجات ، فلا يمكن أن نجد هذه العلاقة بين المتغيرات إلا في بعض القطاعات المرتبطة بشكل كبير مع تحركات سعر الصرف على المدى الطويل. إذن إنّ التحليل القطاعي أكد وجود علاقة في المدى الطويل. أما في المدى القصير فأوضحت الدراسة استجابة الميزان التجاري لتغيرات سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي.

5/ دراسة سيد اعمر زهرة (2018) :

¹ - باسم حازم حميد البدري (2018) "تقييم حساسية سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية للعراق للمدة 2014/1995" - جامعة بغداد - كلية الزراعة - قسم الاقتصاد الزراعي.

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

بعنوان "انعكاسات سياسات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016/1986)".⁽¹⁾

هدفت هذه الدّراسة الى توضيح انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي للجزائر . استخدمت سلاسل زمنية للفترة (2016/1986). طبقت نموذج تصحيح الخطأ بتطبيق اختبار التكامل المشترك لأنجل - غرانجر . شكلت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري المحور الأساسي ضمن برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي .

و قد توصلت هذه الدّراسة الى أنّ هذه السّياسة أي تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تؤدّي إلى زيادة حقيقية في الصّادرات وأما حققت زيادة اسمية فقط فلم تحقق الأهداف المرجوة .

6/دراسة ماهر حسن محمد حمد (2018) بعنوان "تأثير تغير سعر الصّرف على الصّادرات و الواردات في مصر "

"The Impact of Exchange Rate Change on Exports and Imports in Egypt"⁽²⁾

هدفت هذه الدّراسة الى التّعرف على الأثر الاقتصادي لتغيّر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري على كل من الصّادرات و الواردات المصرية ، استخدم الباحث بيانات سنوية للسلاسل الزمنية خلال الفترة (2017/1990) و كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، إضافة الى المنهج القياسي ، بتطبيق عدّة نماذج منها : الانحدار المتعدد للمتغيرات (Multivariate Multiple linear Regression) ، الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear Regression) ، ونموذج متجه الانحدار العام (Vector Auto Regressive: VAR) ..

¹ - سيد اعمر زهرة (2018) بعنوان "انعكاسات سياسات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016/1986)". أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور ثالث تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية - أدرار الجزائر .

² - ماهر حسن محمد حمد (2018) بعنوان "تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات و الواردات في مصر " قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة فلسطين .

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

و قد توصلت هذه الدّراسة الى جملة من النتائج أهمّها : وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري و الصادرات المصرية ، ووجود علاقة طردية بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري و الواردات المصرية .

7/دراسة موسليم مريم (2017)

بعنوان "أثر سعر صرف الدولار - الأورو على التّجارة الخارجية في الجزائر"⁽¹⁾

هدفت هذه الدّراسة الى البحث عن تأثير عملي الدولار و الأورو على الصادرات و الواردات الجزائرية، اعتمدت على بيانات سنوية للسلاسل الزمنية خلال الفترة (2014/1981) طبقت نموذج قياسي (VECM) ولتحقيق هذا الهدف طبقت **دوال استجابة النبضة** و مكوّنات التباين المقدرة من **نموذج تصحيح الخطأ الموجه**. وقامت باختبار جذر الوحدة، وتحليل السلاسل الزمنية من خلال أسلوب التكامل المشترك، ثم تحليل العلاقة السببية (Granger Causality).

وقد توصلت الدّراسة الى عدم وجود أيّ تأثير بين سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الصادرات و الواردات الجزائرية، و ذلك راجع لخصوصية الفترة المدروسة وعدم مرونة الواردات الجزائرية .

8/دراسة مختاري فتيحة و بلحاج فراحي (2017)

بعنوان "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (2015-1990)".⁽²⁾

بحثت هذه الدّراسة في العلاقة قصيرة و طويلة المدى بين الميزان التجاري وسعر الصّرف الفعلي الحقيقي ومعدل التّضخم لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-1990) ، انطلاقا من أساليب قياسية حديثة والمتمثلة في اختبار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (2015-1990)

1 - موسليم مريم (2017) "أثر سعر صرف الدولار - الأورو على التّجارة الخارجية في الجزائر" أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان

2 - مختاري فتيحة و بلحاج فراحي (2017) "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (2015-1990)

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

سكون السّلاسل الزّمنية وأسلوب التكامل المشترك ضمن اطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنّة (ARDL) للكشف عن وجود علاقة توازنه بين الميزان التجاري الكلي الجزائري والمتغيّرات المفسترة له على المدى الطّويل. و قد خلصت الدّراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل وهي تتجه من المتغيّرات المفسترة باتجاه المتغيّر التابع اضافة الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات مقدرات عبر الزمن ممّا يفسر استقرار معادلة الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدّراسة.

9/دراسة عبد الوهاب دادن و زاوية رشيدة(2016)

بعنوان "تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطّويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2013/1990) " (1).

إنّ الهدف من هذه الدّراسة هو معرفة مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات على المدى الطّويل ، و ذلك بغية معرفة الأثر الذي لعبته السّياسة التقديرية بعد فترة الاصلاحات المالية و الاقتصادية التي قامت بها الجزائر مستخدمة سلاسل زمنية للفترة الممتدة (2013/1990). طبقت هذه الدّراسة اختبار علاقة التكامل المتزامن Cointegration وتقدير نموذج تصحيح الخطأ كما استخدمت نموذج الانحدار الذاتي " VAR " .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدّراسة هي : لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يخص الصادرات إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر الى ارتفاع أسعار البترول التي تتبع عوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة .

10/دراسة عبد العزيز برنه (2016)

بعنوان "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)"(1).

1 - عبد الوهاب دادن و زاوية رشيدة(2016) "تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2013/1990) " المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية عدد 2016/03

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تقلبات سعر صرف كل من الدولار الأمريكي و الدينار الجزائري بالنسبة للأورو على رصيد الميزان التجاري الجزائري، استخدمت بيانات لسلسلة زمنية سنوية ممتدة من (1999-2014) و تم تطبيق أساليب قياسية حديثة و المتمثلة في اختبار التكامل المتزامن (المشترك) من أجل دراسة العلاقة بين كل من الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو من جهة، والميزان التجاري وسعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو من جهة أخرى.

وقد تبين أنّ هناك علاقة في المدى الطويل بين الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو، وعدم وجود هذه العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري الجزائري ، وهذا بسبب طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل رئيسي.

11/دراسة أمنية حلمي سنة (2015):

بعنوان "تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري" (2)

هدفت هذه الدراسة الى اختبار تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري في الأجلين القصير والطويل، استخدمت بيانات سنوية للفترة الزمنية (1974-2014) ، كما طبقت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. (ARDL) Model

وأسلوب اختبار الحدود لنماذج التكامل المشترك **Bounds Test Approach to Cointegration**

ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). كما استخدمت بيانات الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي

.2015

و أهم نتيجة توصلت لها هذه الدراسة هي : المغالاة في القيمة الحقيقية للجنه (أي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعّال) يُؤثر سلباً على الميزان التجاري الكلي في الأجلين القصير والطويل و سلباً على الميزان التجاري غير البترولي في

¹ - عبد العزيز برنه (2016) "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014).

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : تجارة ومالية دولية.

² - أمنية حلمي (2015): "تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

الأجل الطويل. مما يؤكد على أهمية تخفيض معدل التضخم في مصر بالمقارنة بمعدل التضخم لدى شركائها التجاريين للاستفادة من تخفيض سعر الصرف الاسمي للجنيه في تحسين الميزان التجاري.

و النتيجة الأخرى هي أنّ ارتفاع الأسعار العالمية للواردات المصرية يؤثر سلباً على الميزان التجاري الكلي في الأجلين القصير والطويل وكذلك يؤثر سلباً على الميزان التجاري غير البترولي في الأجلين القصير والطويل.

12/دراسة دوحه سلمى سنة (2015): بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها" دراسة حالة الجزائر⁽¹⁾

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة السببية طويلة الأمد بين سعر الصرف و الميزان التجاري. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تمّ اختيار عينتها من المتغيرات التالية (سعر الصرف الاسمي، سعر برمبل البترول و الميزان التجاري للفترة 2013/1990 باستخدام بيانات سنوية) طبقت اختبار السلاسل الزمنية من خلال أسلوب التكامل المشترك لانجل

– جرانجر وجوهانسون، ومن ثم تقدير العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS .

وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري .

13/دراسة رافي بديع حبيب سنة (2015)

بعنوان " دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية" ⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات وتقلبات سعر الصرف الاسمي على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها ، وبالتالي التوصل إلى دور سعر الصرف في المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة الممتدة من (2010/1990) وتمّ

¹ – دوحه سلمى (2015): بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها" دراسة حالة الجزائر رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية بجامعة بسكرة (الجزائر)

² – دراسة رافي بديع حبيب سنة (2015) " دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية" ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي جامعة دمشق سوريا .

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

الحصول على هذه البيانات من المكتب المركزي للإحصاء والنشر الرّبعية لمصرف سورية المركزي. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام برنامج (eviews8) الإحصائي الحديث و تطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة عكسية بين التقلبات في سعر الصّرف الاسمي و الصادرات في معظم فترات الدراسة، وتناوبت العلاقة بين طردية وعكسية بالنسبة للواردات.

14/دراسة بدرأوي شهيناز سنة (2015)

بعنوان "تأثير أنظمة سعر الصّرف على التّموا الاقتصادي في الدول التّامية " لعينة من 12 دولة نامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل (2012/1980)"⁽¹⁾.

استخدمت هذه الدّراسة بيانات مقطعية و سلاسل زمنية شملت الفترة (2012/1980) كما شملت عيّنة من 18 دولة من الدّول التّامية تضم دول مجلس التّعاون الخليجي (السعودية ، الكويت ، البحرين ، عمان ، الإمارات) و عيّنة متكوّنة من 05 دول افريقية (الجزائر ، تونس ، المغرب ، مصر ، موريتانيا) و عيّنة من 04 دول شرق أوسطية (الأردن ، سوريا ، تركيا ، إيران) و عيّنة من 03 دول أسيوية (ماليزيا ، الهند ، إندونيسيا) بالإضافة الى دولة لاتينية في أمريكا الجنوبية تتمثل في جمهورية الشيلي . استخدمت نموذج الانحدار المدمج بالسلاسل الزمنية و المقطعية بيانات البانل (Panel Data) .

15/دراسة مناقر نور الدين وقارة إبراهيم سنة (2015)

بعنوان "أثر أنظمة سعر الصّرف على أداء النمو الاقتصادي و تنمية الصادرات: دراسة قياسية لحالة الجزائر"⁽²⁾

¹ - دراسة بدرأوي شهيناز سنة (2015) "تأثير أنظمة سعر الصرف على التّموا الاقتصادي في الدول التّامية " لعينة من 12 دولة نامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل (2012/1980)". أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي تخصص مالية ، جامعة تلمسان.

² - مناقر نور الدين وقارة إبراهيم سنة (2015) "أثر أنظمة سعر الصرف على أداء النمو الاقتصادي و تنمية الصادرات: دراسة قياسية لحالة الجزائر"

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

يهدف هذا البحث الى دراسة و اختبار أثر أنظمة سعر الصرف على معدلات النمو الاقتصادي و تنمية الصادرات ، و ذلك من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري حيث استخدمت مُتغيرات السلاسل الزمنية للفترة (2012/1974) و طبقت هذه الدراسة نموذج تصحيح الخطأ بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، اتضح لنا أنّ معدلات النمو الاقتصادي لا تتأثر بشكل معنوي بنوع نظام سعر الصرف، ومن جهة أخرى أكدت لنا هذه الدراسة أنّ نتائج اختبار التكامل المشترك بمنهجية johansen تمثلت في غياب أي علاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي و نسبة الصادرات الى الناتج ، و هذا ما يدل على أنّ سياسة تخفيض العملة لم تساهم في تعزيز نسبة الصادرات ، و هذا يرجع أساساً الى كون الدينار الجزائري كان مقوّمًا بأعلى من قيمته ، و بالتالي فسياسة تخفيض العملة كانت بمثابة عودة الدينار الى مستواه التوازي.

16/دراسة بلحشر عائشة سنة (2014)

بِعنوان "سعر الصرف الحقيقي التوازي -دراسة حالة الدينار الجزائري-(1)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحددات الأساسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي للدينار الجزائري، من خلال معرفة مدى ملاءمته لسياسة الصرف المتبعة في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة التكامل المتزامن خلال ال

فترة (1970-2012) للمتغيرات التالية: سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري كمتغير تابع، أسعار البترول،

الناتج الداخلي الخام، الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، وأن كل من أسعار

البترول والناتج الداخلي الخام يؤثران إيجابيا وبشكل معنوي على سعر الصرف الحقيقي التوازي للدينار الجزائري، أمّا

¹ بلحشر عائشة (2014) "سعر الصرف الحقيقي التوازي -دراسة حالة الدينار الجزائري-" أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

الانفاق الحكومي والانفتاح التجاري فلهما تأثير سلبي، مما يعني أنّ أسعار البترول تعتبر المحدد الرئيسي لسعر الصّرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري وذلك كون اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي.

17/ دراسة سي محمد كمال: سنة (2014)

بعنوان "التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية دراسة لحالة الجزائر"⁽¹⁾.

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، و التي هدفت الى قياس الأثر الكمي لعمليتي الدولار والأورو على الصادرات و الواردات الجزائرية وقد اختارت الدراسة عينتها من المتغيرات التالية (الصادرات، الواردات، سعر برمبل النفط، للفترة (2010/2002) باستخدام بيانات شهرية ولتحقيق هذا الهدف استخدمت هذه الدراسة دوال الاستجابة **Response Function Impulse IFR** و نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي **VAR** و كان من أبرز نتائجها (أثر ايجابي على الصادرات و أثر سلبي على الواردات) ارتفاع قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار أمام الأورو. وأما تخفيض الدينار الجزائري أمام الأورو فله أثر سلبي على الواردات أي يرفع من فاتورة الواردات.

وتبيّن أنّ هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والنفط خلال العقد الأخير أدّت الى الرفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار أمام الأورو.

18/دراسة بغداد زيان سنة (2013)

بعنوان "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"⁽²⁾

هدفت الدراسة الى معرفة ما مدّى تأثير التقلبات الحاصلة بين عمليتي الدولار و الأورو على المبادلات التجارية الجزائرية باستخدام سلاسل زمنية للفترة (2010/2000).

¹ سي محمد كمال: (2014) "التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية دراسة لحالة الجزائر". أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان. (2014/2013)

² - بغداد زيان (2013) "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، بجامعة وهران 2013/2012

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

و للوصول الى هدف الدّراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي و التاريخي الى جانب المنهج التحليلي الاستقرائي بحيث حلّل بيانات الفترة المدروسة .

و قد توصلت هذه الدّراسة الى وجود علاقة سلبية بين تغير سعر صرف الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية الجزائرية و قد ظهر ذلك جلياً في أزمة 1989، بعد تدهور قيمة الدولار و انخفاض أسعار البترول فأدى ذلك الى انخفاض الصّادات و الواردات الجزائرية .

19/دراسة زاهر عبد الحليم خضر (2012) :

بعنوان: " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني الفلسطيني (2010/1994) (1).

هدفت الدّراسة الى ايضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السّلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتحديد اتجاه تلك الآثار من خلال القيام بدراسة قياسية باستخدام أداة تحليل السّلاسل الزمنية للفترة (2010-1994) .

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي باستخدام أسلوبين، الأول، تحليل السّلاسل الزمنية من خلال أسلوب التكامل المشترك لانجل - جرانجر وجوهانسون ، ومن ثم تقدير العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً. والأسلوب الثاني يتمثل في أسلوب الانحدار الخطي البسيط.

وقد توصلت الدّراسة لمجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين سعر الصّرف وكلاً من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والتّفقات العامّة والتّضخم أمّا فيما يخص التجارة الخارجية فتوصلت الى وجود علاقة طردية بين سعر الصّرف الفعلي الحقيقي وإجمالي الصّادات و الواردات الفلسطينية.

20/ دراسة زيوار والزعبي وعوض (2009)

بعنوان "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (2004/1970) " (2)

¹ - زاهر عبد الحليم خضر (2012): "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني الفلسطيني (2010-1994)". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بجامعة الأزهر في مدينة غزة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية قسم الاقتصاد
² سميرة زيار، وبشير الزعبي وطالب عوض: "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (2004-1970) " ، مجلة دراسات، (الأردن: الجامعة الأردنية، كلية العلوم الإدارية، مجلة دراسات، المجلد 36، العدد 2، 2009).

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

تناولت هذه الدراسة تحليل أثر التغير في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري باستخدام سلاسل زمنية للفترة 1970-2004، وقد استخدمت دالة الطلب الخارجي على الصادرات ودالة الطلب المحلي على الواردات و دالة الحساب الجاري، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و المستندة الى اختبار التكامل المشترك

. Cointegration

و من أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي : الميزان التجاري غير مرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي و إنّ تخفيض العملة قد أثر إيجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري ، أما الواردات فلم تتأثر بالتغير في سعر الصرف الحقيقي ، ويعود السبب في ذلك الى أنّ معظم الواردات الجزائرية هي من السلع الاستهلاكية.

21/دراسة عبد الجليل هجيرة (2012)

بعنوان " أثر تغيّرات سعر الصرف على الميزان التجاري"دراسة حالة الجزائر" (1)

هدفت هذه الدراسة القياسية الى اختبار العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري، من جهة و بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي والميزان التجاري الجزائري في المدى الطويل، طبقت هذه الدراسة طريقة التكامل المتزامن، بالإضافة الى اختبارات السببية بين المتغيرات المدروسة باعتمادها علي برنامج

.EVIWS.

اعتمدت الباحثة في تحقيق هدف الدراسة على بيانات شهرية في صورة سلاسل زمنية تغطي الفترة الممتدة من (شهر ماي 2000 إلى شهر ديسمبر 2010)، وتمّ الحصول عليها من مصادر مختلفة مثل نشرات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، نشرات البنك المركزي والبيانات المنشورة بالبنك الدولي. من أجل معرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغيّر سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لعملة الأورو و الدولار الأمريكي .

أهم نتيجة تمّ التوصل إليها : وهي عدم وجود العلاقة السببية بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجاري

من جهة و بين سعر صرف الدولار و رصيد الميزان التجاري من جهة أخرى.

¹ عبد الجليل هجيرة " أثر تغيّرات سعر الصرف على الميزان التجاري"دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد 2012/2011

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

مع وجود علاقة بين تغيّرات سعر صرف الأورو و الدولار، و رصيد الميزان التجاري الجزائري في المدى الطّويل .
لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

المطلب الثاني : الدّراسات العلمية السّابقة باللغة الأجنبية:

1/Vinh and Duong (janvier 2019): (1)

"The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Vietnam: A Bounds Testing Approach "

بحثت هذه الورقة في تأثير تقلب سعر الصّرف على الصّادرات الفيتنامية باستخدام البيانات الفصلية من (الربع الأول من عام 2000 إلى الربع الرابع من عام 2014). و استخدم الباحث المتوسط المتحرك لنموذج الانحراف المعياري **(MASD) The Moving Average of the Standard Deviation model** وأسعار الصّرف الفعّالة الفعلية بحسب بمتوسط مرجح لسعر الصّرف الثنائي الاسمي الفيتنامي مقابل سلّة من ثماني عُملات أجنبية لقياس تقلب سعر الصّرف. كما استخدمت هذه الورقة أيضًا ما يسمّى **بنهج التأخر التلقائي الموزع (ARDL)** في اختبار وتحليل العلاقة بين المتغيّرات أي تقلب سعر الصّرف الفعلي والصادرات. باستخدام دالة الطلب على الصادرات وتنفيذه باستخدام برنامج **EViews**.

أظهرت النتائج أنّ تقلب سعر الصّرف يؤثر سلبًا على حجم الصادرات على المدى الطّويل ، كما تؤثر انخفاض قيمة العملة المحلية سلبًا على الصادرات على المدى القصير ، ولكن بشكل إيجابي على المدى الطّويل ، بما يتفق مع تأثير منحنى **J** . والمثير للدهشة أنّ ارتفاع الدخل الحقيقي للبلد الأجنبي في الواقع يقلل من حجم الصادرات الفيتنامية. هذه النتائج تشير إلى بعض الآثار السياسية في إدارة نظام سعر الصّرف وتشجيع الصادرات الفيتنامية. لقد وجدت هذه الدّراسة أنّ هناك علاقة تكامل مشترك بين الصادرات المحلية والأجنبية الحقيقية.

والنتيجة أنّ أداء التصدير سيتأثر بتقلب سعر الصّرف في المدى الطّويل، إذ أنّ زيادة تقلب سعر الصّرف بنسبة واحد بالمائة ستقلل من حجم الصادرات بشكل كبير بنحو **0.11** في المئة ، في حين أنّ تخفيض قيمة (عملة الدونغ)

¹- Vinh and Duong (janvier 2019): **"The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Vietnam: A Bounds Testing Approach "** Journal of Risk and Financial Management

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

الفيتنامية سيكون له آثارا إيجابية وينتج عنه تحسين الصادرات على المدى الطويل نظراً لأنّ مُعدل التضخم في الفيتنام غير مُستقر.

2/Chandan Sharma, (juin 2019) ⁽¹⁾

"Exchange rate volatility and exports from India: a commodity-level panel data analysis"

هدفت هذه الدراسة الى البحث عن العلاقة بين مخاطر سعر الصّرف وصادرات السلع الأساسية في الهند. استخدمت بيانات شهرية لحوالي 100 منتج للفترة الممتدة (من 12 / 2012 إلى 11 / 2017)، لقياس تقلب سعر الصّرف، استخدمت هذه الورقة البحثية أسعار الصّرف الحقيقية وكذلك الاسمية باستخدام التّموذج القائم على التّغاير اللإرادي الشرطي **Panel ARDL, GARCH**.

يشير التّحليل التّجريبي إلى وجود علاقة سلبية قصيرة وطويلة الأجل لتغيّرات سعر الصّرف على الصادرات على وجه التّحديد ، في المدى الطّويل ، فإنّ تقلب سعر الصّرف الحقيقي وكذلك سعر الصّرف الاسمي لهما تأثير كبير على أداء الصادرات ، ومع ذلك فإنّ عدم اليقين لسعر الصّرف الاسمي لها اثار قويّة ومُكثفة، على المدى القصير ، وهو الذي يضر بالصادرات الهندية.

ومع ذلك ، فإنّ التّأثير على المدى القصير أقل بكثير من التّأثير على المدى الطّويل ، ممّا يدعّم الحجّة و يمكنُ التّحوّط من مخاطر سعر الصّرف قصير الأجل جزئياً على الأقل ، من خلال الأدوات المالية ، ومع ذلك ، لا يمكنُ التّحوّط من عدم اليقين على المدى الطّويل بسهولة وفعالية خاصة من حيث التّكلفة.

يجب أن يكون الحدّ من عدم اليقين وتحقيق الاستقرار في سعر الصّرف ومُستوى السّعر هدفاً مهمّاً للسياسة في البلدان التّامة مثل الهند لتحقيق نمو أعلى في الصادرات ، على المدين القصير والطّويل.

¹ -Chandan Sharma, (juin 2019) **"Exchange rate volatility and exports from India: a commodity-level panel data analysis"**, Journal of Financial Economic Policy, <https://doi.org/10.1108/JFEP-11-2018-0157>.

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

3/Mohsen BAHMANI-OSKOOEE and Abera GELAN (2018) ⁽¹⁾ :

"Exchange-rate Volatility and International Trade Performance: Evidence from 12 African Countries"

هدفت هذه الورقة ، الى دراسة عيّنة من اثني عشر بلداً افريقياً خلال الفترة (2015/1971) باستخدام بيانات ربع سنوية ، لمعرفة أثر تقلبات سعر الصّرف الحقيقي على تدفقاتها التجارية (صادراتها و وارداتها) ، سواء في المدى القصير أو في المدى الطويل ، باستخدام **نهج اختبار الحدود A Bounds Testing Approach** . كما استخدمت هذه الدّراسة عيّنة من عدّة مُتغيّرات (سلسلة الصّادرات الحقيقية، الواردات الحقيقية، الدخل الحقيقي لكل دولة، الدخل الحقيقي العالمي التّسبي، سعر الصّرف الحقيقي) .

توّصلت هذه الدّراسة الى أنّ تقلب سعر الصّرف يؤثر على التدفقات التجارية للعديد من الدول في هذه العيّنة على المدى القصير ، أمّا على المدى الطويل فاقترنت الآثار على صادرات خمس دول فقط وعلى واردات دولة واحدة فقط .

4/Bernardin Senadza, Desmond Delali Diaba (2018) ⁽²⁾

"Effect of exchange rate volatility on trade in Sub-Saharan Africa"

هدفت هذه الدّراسة الى البحث في الأثر التّابع عن تقلب سعر الصّرف على التّجارة (الصّادرات والواردات) في البلدان الجنوبية للصحراء الافريقية . استخدمت هذه الورقة بيانات سنوية لأحدى عشر عيّنة تمثلت في اقتصادات جنوب الصحراء الكبرى الافريقية تتكون من (غامبيا وغانا وكينيا ، مدغشقر وموريشيوس وموزمبيق ونيجيريا وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وزامبيا ،) تطبق سعر الصّرف العائم، خلال الفترة من (1993 إلى 2014).

استخدمت هذه الدّراسة التّمودجين **GARCH و EGARCH** ، لم تتوصل الدّراسة الى وجود أيّ تأثير ذو أهميّة لتقلب سعر الصّرف على الواردات. لكن في حالة الصّادرات، وجدت هذه الدّراسة تأثيراً سلبياً على المدى القصير، و تأثير إيجابي على المدى الطويل. ثم تُشير هذه التّائج إلى الآثار التّفاضلية لتقلب سعر الصّرف بين الواردات والصّادرات وبين المدى القصير والمدى الطويل، على الأقل في السّياق الأفريقي مُثلة في عيّنة

¹-/Mohsen BAHMANI-OSKOOEE and Abera GELAN (2018): « **Exchange-rate Volatility and International Trade Performance: Evidence from 12 African Countries** »

²- Bernardin Senadza, Desmond Delali Diaba (2018) **Effect of exchange rate volatility on trade in Sub-Saharan Africa** " Science Direct Journal of African Trade 4 (2017) 20–36.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

من احدى عشر دولة . التأثير الإيجابي على الصادرات على المدى الطويل هو مرحب به من طرف العديد من الدول الأفريقية، خاصة التي تبنت نظام سعر الصرف العائم كجزء من الإصلاحات الاقتصادية. أما الاقتصادات الصغيرة المعتمدة على الاستيراد لا يبدو أن تقلب سعر الصرف يؤثر بشكل كبير على الواردات حسب ما توصلت به هذه الدراسة . وجدت الدراسة تأثيراً سلبياً للتقلب في المدى القصير ، بما يتوافق مع وجهة النظر أعلاه ، ولكن له تأثير إيجابي على المدى الطويل.

5/Rashid Latief * and Lin Lefen(octobre 2018) ⁽¹⁾:

"The Effect of Exchange Rate Volatility on International Trade and Foreign Direct Investment (FDI) in Developing Countries along "One Belt and One Road"

تهدف هذه الورقة إلى تحليل تأثير تقلب أسعار الصرف على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية على طول "حزام واحد وطريق واحد" ⁽²⁾ OBOR اختارت هذه الدراسة سبع دول نامية تشكل جزءاً من هذا المشروع ، وهي (بنغلاديش وبتان⁽³⁾ والهند وجزر المالديف ونيبال وباكستان وسريلانكا). استخدمت هذه الورقة بيانات سنوية للفترة من (1995 إلى 2016) جمعت هذه البيانات من مؤسسة التراث الأمريكية ، والإحصاءات المالية الدولية (IFS) قاعدة بيانات طورها صندوق النقد الدولي ، ومؤسسات التنمية العالمية (WDI) قاعدة بيانات طورها البنك الدولي.

طبقت نماذج التغيرات اللاإرادي المشروط المعمم (GARCH) ، والناتج المتغير اللاإرادي المشروط

العكسي (TGARCH) ، لقياس التذبذب في سعر الصرف.

علاوة على ذلك، استخدمت نموذج التأثير السريع لتحليل العلاقة بين تقلب سعر الصرف والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. كشفت نتائج هذه الورقة أن تقلب سعر الصرف يؤثر بشكل كبير على التجارة الدولية

¹- Rashid Latief * and Lin Lefen(octobre 2018) "**The Effect of Exchange Rate Volatility on International Trade and Foreign Direct Investment (FDI) in Developing Countries along "One Belt and One Road" "** Int. J. Financial Stud. 2018, 6, 86; doi:10.3390/ijfs6040086

²"OBOR" مشروع "حزام واحد وطريق واحد" "One Belt and One Road" بدأت الحكومة الصينية بمدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وزيادة التعاون مع الدول الأخرى. يحتوي هذا المشروع على أهداف رئيسية ، تشمل (1) زيادة التبادل التجاري ، (2) تشجيع تنسيق السياسات ، (3) تحسين الاتصال ، (4) الحصول على التكامل المالي ، (5) تعزيز التقارب بين الناس.

³ "بتان" مملكة صغيرة مستقلة في جنوب آسيا ، على المنحدرات الجنوبية الشرقية من جبال الهيمالايا ، شمال الهند عدد السكان 691،100 (تقديرات 2009) ؛ العاصمة ، تيمفو ؛ اللغات ، Dzongkha (الرسمية) ، النيبالية.

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

والاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل سلبي في البلدان المرتبطة بـ **OBOR** ، والذي يرتبطُ بالنّظرية الاقتصادية التي تدّعي أنّ تقلب سعر الصّرف قد يضرُّ بالتّجارة الدّولية والاستثمار الأجنبي المباشر. إذن نتيجة هذه الدّراسة هي أنّ تقلب سعر الصّرف يمكنُ أن يؤثر سلبيًا على التّجارة الدّولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان ذات الصّلة بـ **OBOR** .

6/Osama M. Badr & Ahmed F. El-khadrawi : (2018) ⁽¹⁾

Exchange Rate Volatility and Trade: An Empirical Investigation from the Egyptian Economy

قامت هذه الورقة بتحليل تأثير تقلبات أسعار الصّرف على التّجارة المصرية مع أهم الشّركاء الاتحاد الأوروبي ، العالم العربي ، الولايات المتحدة ، وجنوب آسيا. باستخدام بيانات سنوية خلال فترة (1980 – 2016). تمّ الحصول على تقديرات لعلاقة التّكامل المُشترك باستخدام نموذج **ARDL**. بأخذ التباين الشّرطي لنموذج (**GARCH**) كبديل لتقلبات أسعار الصّرف في تحليل هذه العلاقة و من أبرز نتائج هذه الدّراسة وجود تأثير سلبي كبير لتقلبات سعر الصّرف على الصّادرات وتأثير إيجابي غير مهم على الواردات.

7/GUMEL, Babandi Gambo ILIYASU, Madaki Nadira (2017) ⁽²⁾

"The Effect Of Exchange Rate Volatility On International Trade In Nigeria(1986/2015) "

تهدف هذه الورقة إلى دراسة نوع العلاقة الموجودة بين تقلب الأسعار على التّجارة الدولية في نيجيريا. تمّ استخدام بيانات مُتسلسلة سنوية للفترة الزّمنية من (1986 إلى 2015) حول سعر الصّرف النيجيري والاستيراد والتّصدير.

استخدمت الدّراسة ثلاث نماذج إجرائية في تحليل العلاقة بين تقلب سعر الصّرف والتّجارة الدولية في نيجيريا وهما اختبار جذر الوحدة واختبار التّكامل المُشترك واختبار العلاقة السببية للغرانجر. النتيجة التي تمّ التوصل إليها من

¹- Osama M. Badr & Ahmed F. El-khadrawi(2018): **Exchange Rate Volatility and Trade: An Empirical Investigation from the Egyptian Economy** Applied Economics and Finance Vol. 5, No. 4; 2018

²- GUMEL, Babandi Gambo ILIYASU, Madaki Nadira (2017) **"The Effect Of Exchange Rate Volatility On International Trade In Nigeria(1986/2015) "** Ilorin Journal of Management Sciences January 2017

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

اختبار التكامل المُشترك هي: وجود علاقة طويلة المدى بين المُتغيّرات الأساسية. يعتبر تقلب أسعار الصّرف هو مصدر رئيسي لمخاطر سعر الصّرف و تترتب عنه بعض الآثار على حجم التّجارة الدّولية وميزان المدفوعات.

وبالتالي، فإنّ الدّراسة أوّصت بتقوية سياسات التّصنيع، وزيادة في المعروض من النّقد الأجنبي لتلبية الطلب المحلي وتقليل إذا كان ذلك مُمكنًا من الطلب الرّائد الذي لا لزوم له. من بين التّوصيات الأخرى هو استخدام البيانات الشّهريّة في مزيد من الأبحاث.

وقد أظهرت الدّراسات التّجريبية أنّ عدم التّأكد من سعر الصّرف له تأثير سلبي على التّجارة الدولية.

8/Muhammad Aftab , Ijaz Ur Rehman , (2017)¹

"Exchange Rate risk And The Bilateral Trade Between Malaysia and Singapore", Studies in Economics and Finance,

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير مخاطر سعر الصّرف على التّجارة الثّنائية لأثنين من الاقتصادات المفتوحة في شرق آسيا - ماليزيا وسنغافورة - على المستوى الصّناعي .

استخدمت هذه الدّراسة نماذج طلب الاستيراد والتّصدير التي تدرس (65 صناعة استيراد و 65 صناعة تصدير في ماليزيا)، مع استخدام سنغافورة للبيانات الشّهريّة خلال الفترة (2000-2014). كما طبقت هذه الدّراسة نموذج التّعايش التّكراري الشّرطي المُعمّم (GARCH) لقياس مخاطر سعر الصّرف، واستخدمت نُهج التّأخر التلقائي المُوزّع (ARDL) Auto-regressive Distributed Lag للتكامل المُشترك وتصحيح الخطأ لفحص هذه النّماذج التّجريبية للدّراسة.

تُشير النّتائج المُحصّلة عليها من هذه الدّراسة إلى أنّ مخاطر الصّرف لها تأثير على عدد مُعتدل من الصّناعات على المدى القصير، ومع ذلك، فإنّ هذا التأثير يدوم في عدد قليل جدًا من الصّناعات على المدى الطّويل . و المتغير

¹-Muhammad Aftab , Ijaz Ur Rehman , (2017) "Exchange Rate risk And The Bilateral Trade Between Malaysia and Singapore", Studies in Economics and Finance, Vol. 34 Issue: 3, pp.407-426, <https://doi.org/10.1108/SEF-08-2015-018>.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

للاهتمام أنّ تقلب سعر الصرف يُعجل من الطلب على الواردات لصناعات الاستيراد الماليزية الكبيرة مثل الغاز والبلاستيك .

لم تستكشف أيّ دراسة سابقة الموضوع على مستوى الصناعة مع التركيز على التدفقات التجارية الثنائية بين ماليزيا وسنغافورة . يخدم هذا البحث تداعيات مهمة أثناء التفكير في مخاطر سعر الصرف والربط التجاري في حالة الأزواج التجارية للاقتصادات المفتوحة التي تتكامل بدرجة كبيرة في وجود مجموعة متنوعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمجموعات الاقتصادية.

9/Bernard Njindan Iyke and Sin-Yu Ho(2017) ⁽¹⁾

"The Real Exchange Rate, the Ghanaian Trade Balance, and the J-curve"

درست هذه الورقة آثار تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الميزان التجاري لغانا باستخدام بيانات ربع سنوية خلال

الفترة من (1986 إلى 2016) وبيانات سعر الصرف الحقيقي و الميزان التجاري و نهج التأخر التلقائي الموزع (ARDL) **Auto-regressive Distributed Lag** في التكامل المشترك وتصحيح الخطأ .

توصلت هذه الدراسة الى عدم وجود أي تأثير لتغيرات أسعار الصرف على المدى القصير والبعيد على التجارة

. في المقابل ، تؤثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في المواصفات غير الخطية، وتؤدي الانخفاضات الحقيقية إلى تحسين التوازن التجاري على المدى الطويل .

10/Bahmani-Oskooee, Mohsen, and Muhammad Aftab. (2017).²⁾

On The Asymmetric Effects Of Exchange Rate Volatility On Trade Flows: New Evidence From US-Malaysia Trade At The Industry Level. *EconomicModelling* 63: 86–103.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الآثار الناجمة عن تقلب سعر الصرف على التدفقات التجارية: دليل جديد

حول التجارة بين الولايات المتحدة وماليزيا على مستوى الصناعة.

¹- Bernard Njindan Iyke and Sin-Yu Ho(2017) **"The Real Exchange Rate, the Ghanaian Trade Balance, and the J-curve"**

²- Bahmani-Oskooee, Mohsen, and Muhammad Aftab. (2017). **On The Asymmetric Effects Of Exchange Rate Volatility On Trade Flows: New Evidence From US-Malaysia Trade At The Industry Level. *EconomicModelling* 63: 86–103.**

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

افترضت جميع الدراسات السابقة التي أُقيمت أنّ تأثير تقلب سعر الصرف على التدفقات التجارية له آثار مُتمثلة. في هذه الورقة ، نفتح مسارًا جديدًا في الأدبيات من خلال القول بأنّ تأثيرات تقلب سعر الصرف على التدفقات التجارية قد تكون غير مُتمثلة .

تعود الآثار غير المُتمثلة في الغالب إلى التغير في توقعات المتداولين عندما تنخفض قيمة العملة مقارنة بالحالة التي ترتفع فيها تلك العملة .

تمّ توضيح التأثيرات غير المُتمثلة باستخدام بيانات شهرية من 54 صناعة ماليزية تُصدّر إلى الولايات المتحدة ومن 63 صناعة ماليزية تُستورد من الولايات المتحدة.

طبقت هذه الدراسة نهج التأخر التلقائي الموزع (ARDL) **Auto-regressive Distributed**

Lag غير الخطي لشين وآخرون (2014). يدعم التأثيرات غير المُتمثلة على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل في حوالي ثلث الصناعات. يحدد النهج الصناعات التي تتأثر عندما يزداد التقلب مُقابل تلك التي تتأثر عندما ينخفض التقلب.

11/Mohsen BAHMANI-OSKOOEE and Abera GELAN(2017).⁽¹⁾

Exchange-rate Volatility and International Trade Performance: Evidence from 12 African Countries.

هدفت هذه الورقة ، الى دراسة التأثير الحقيقي لتقلب سعر الصرف على التدفقات التجارية لـ 12 دولة أفريقية ، على المدى القصير و الطويل ، للفترة (من 1970 / 2014 او 2015) بالنسبة لمعظم هذه البلدان. استخدمت هذه الدراسة سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وكان الدّخل العالمي محددًا رئيسيًا للصادرات في معظم البلدان. و طبقت نهج اختبار الحدود المقاربة **bounds-testing approach**، كما استخدمت طريقة المربعات

الصغرى OLS.

¹- Mohsen BAHMANI-OSKOOEE and Abera GELAN(2017) **Exchange-rate Volatility and International Trade Performance: Evidence from 12 African Countries.** / MPRA Paper No. 81177, posted 7 September 2017 03:08 UTC.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

و من بين أهمّ النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي : أنّ تقلب سعر الصّرف الحقيقي يُؤثر على التدفقات التجارية للعديد من البلدان على المدى القصير ، فقد حسن من صادرات ثمانية دول من أصل 12 دولة أفريقية، تشمل القائمة (مصر وإثيوبيا وليسوتو وموريشيوس والمغرب ونيجيريا وسيراليون وجنوب إفريقيا). أمّا على المدى الطويل فيؤثر على صادرات خمسة بلدان وعلى واردات دولة واحدة فقط.

على المدى القصير ، كان لتقلبات سعر الصّرف الفعلي الحقيقي تأثيراً كبيراً على واردات سبع دول (مثل مصر وليسوتو وموريشيوس والمغرب وجنوب إفريقيا وتنزانيا وتونس).

ومع ذلك ، ظهرت آثار سلبية على المدى الطويل في كل من نيجيريا وسيراليون ، وأثار إيجابية في كل من مصر وإثيوبيا وليسوتو. علاوة على ذلك ، فإنّ انخفاض قيمة العملة حفز الصادرات في مصر وليسوتو ونيجيريا ولكنه أضر بصادرات إثيوبيا وسيراليون (بسبب الطلب غير المرغوب). و أدى التقلب الحقيقي في سعر الصّرف إلى نتائج متباينة بشكل واضح في قطاع الاستيراد.

12/ Chaudhary Ghulam Mujtaba et al.(2016) ⁽¹⁾

« Exchange Rate and Foreign Trade: A Comparative Study of Major South Asian and South-East Asian Countries »

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو البحث في العلاقة بين سعر الصّرف والصادرات والواردات من اقتصاديات

جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. تم استخدام نهج التأخر التلقائي الموزع (ARDL) **Auto-regressive**

Distributed Lag في التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للبحث عن العلاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين

المتغيرات في اقتصادات العينات خلال الفترة (1979-2010).

¹ - Ghulam Mujtaba Chaudhary, Shujahat Haider Hashmi, , Muhammad Asif Khan(2016). **Exchange Rate and Foreign Trade: A Comparative Study of Major South Asian and South-East Asian Countries'** Procedia - Social and Behavioral Sciences 230 (2016) 85 – 93.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

أظهرت النتائج أنّ العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات موجودة في أكثر من نصف بلدان العينة ، ومع ذلك ، فإنّ العلاقة بين سعر الصرف والواردات موجودة فقط في بلد واحد من العينة . علاوةً على ذلك ، لا توجد علاقة ذات أهمية على المدى القصير بين المتغيرات في غالبية بلدان العينة.

13/Asteriou, Dimitrios, Kaan Masatci, and Keith Pilbeam.(2016.)⁽¹⁾

" Exchange Rate Volatility and International Trade: International Evidence From The MINT Countries "

بحثت هذه الورقة في تأثير تقلب سعر الصرف على أحجام التجارة الدولية للمكسيك، إندونيسيا، نيجيريا وتركيا. استخدمت بيانات شهرية للفترة (من الشهر الأول ل1995/حتى شهر 12 ل2012) كما استخدمت متغيرات سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي طبقت كل من نماذج **GARCH** و **نهج اختبار التأخر الموزع (ARDL) Auto Regressive Distributive lag** للكشف عن العلاقة طويلة الأمد ، كما تم استخدام نماذج **Granger السببية** للتأثيرات قصيرة المدى .

ظهرت النتائج كما يلي: لا يوجد أيّ رابطة بين تقلبات أسعار الصرف وأنشطة التجارة الدولية على المدى الطويل، باستثناء تركيا، وحتى في هذه الحالة، فإنّ حجم تأثير التقلب ضئيل للغاية، على المدى القصير. تم اكتشاف علاقة سببية مهمّة بين تقلب سعر الصرف والطلب على الاستيراد و التصدير في إندونيسيا والمكسيك أمّا في نيجيريا ، فتمّ الكشف عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التقلبات و الطلب على الصادرات ، بينما بالنسبة لتركيا ، لم يتم اكتشاف أيّ علاقة سببية بين تقلب سعر الصرف وطلبات الاستيراد و التصدير.

14/Sidheswar Panda ،Ranjan Kumar Mohanty(2015)⁽²⁾

¹- Asteriou, Dimitrios, Kaan Masatci, and Keith Pilbeam.(2016.) "**Exchange Rate Volatility and International Trade: International Evidence From The MINT Countries**". Economic Modelling 58: 133-40. Asteriou, Dimitrios ،Masatci, Kaan ،Pilbeam, Keith.

²-Sidheswar Panda ،Ranjan Kumar Mohanty(2015)**Effects of exchange rate volatility on exports: Evidence from India**"Economics Bulletin 35(1):305-312 · March 2015 with 1,128 Reads.

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

"Effects of exchange rate volatility on exports: Evidence from India"

تبحث هذه الدّراسة بشكل تجريبي آثار تقلب سعر الصّرف الحقيقي على صادرات الهند باستخدام بيانات السّلاسل الزّمنية للفترة (من 1970 - 1971 إلى 2011-2012).

استخدمت هذه الدّراسة انحرافاً قياسياً بسيطاً كمقياس لتقلب سعر الصّرف وتنفيذ تقنية **جوهانسون للتكامل المشترك Johansen cointegration technique** لفهم العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

ومن نتائج هذه الدّراسة أنّ هناك علاقة واحدة تدمج العلاقة بين الصّادرات وتقلب سعر الصّرف الحقيقي والنتائج المحلي الإجمالي العالمي.

ترتبط أحجام صادرات الهند بشكل إيجابي بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي، أمّا حجم صادرات الهند فتتأثر سلباً بتقلب سعر الصّرف الحقيقي الخاص بها.

تشير النتائج العملية إلى أنّ الاعتدال في تقلب سعر الصّرف يمكن أن يزيد من حجم الصّادرات في حالة الهند.

15/ Elif Guneren Genc and Oksan Kibritci Artar: (2014) ⁽¹⁾

"The Effect Of Exchange Rates On Exports And Imports Of Emerging Countries"

بحثت هذه الورقة في تأثير أسعار الصّرف على الصّادرات و الواردات في 22 دولة ناشئة باستخدام بيانات سنوية للفترة (2012/1985) كما طبقت منهج **panel cointegration** وتمّ الحصول على البيانات من قاعدة البنك الدولي وتوصّلت الدّراسة إلى وجود علاقة مُشتركة بين سعر الصّرف الفعلي و الصّادرات / الواردات في الدّول النّامية على المدى الطّويل.

أمّا 5 خمسة دول من 22 دولة ناشئة (بوليفيا ، الكاميرون ، دومينيكا ، الغابون والمكسيك) فوجود العلاقة على المدى الطّويل والقصير على حد سواء.

16/Dimitrios Serenisa, Nicholas Tsounisb(2014) ⁽²⁾

"Does Exchange Rate Variation Effect African Trade Flows?"

¹- Elif Guneren Genc and Oksan Kibritci Artar: (2014) « **The Effect Of Exchange Rates On Exports And Imports Of Emerging Countries** »

² - Dimitrios Serenisa *, Nicholas Tsounisb(2014) "**Does Exchange Rate Variation Effect African Trade Flows?**"

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

تبحث هذه الورقة في تأثير تقلب سعر الصرف لمجموعة من ثلاث دول أفريقية: (ملاوي، المغرب وجنوب إفريقيا) خلال الفترة (الربع الأول من عام 1973: الى الربع الأول من عام 1990).

استخدمت هذه الدراسة مُتغيّرات حقيقية لكل من قيمة الصادرات الحقيقية ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمثابة مقياس للقدرة التنافسية و الناتج الاجمالي العالمي.

طبق الباحثون في هذه الدراسة، نموذج التداخل المشترك متعدد المتغيرات **cointegration** و نموذج تصحيح

الأخطاء للبلدان الثلاثة الأفريقية. في تحليل بيانات السلاسل الزمنية مثل التكامل المشترك وجذور الوحدة. يشير التحليل التجريبي إلى أنه على الرغم من تقلب سعر الصرف عند قياسه الانحراف المعياري البسيط لتسجيل التبادل الفعّال ليس له أيّ تأثير على مستوى الصادرات لجنوب الدول الأفريقية . ومع ذلك ، عند استخدام التدابير البديلة التي تؤثر على ارتفاع وانخفاض قيم سعر الصرف ، والتي يمكن اعتبارها مسؤولة عن التغيرات في الصادرات ، هناك مؤشر على التأثير الأقوى من تحركات سعر الصرف إلى مستوى الصادرات.

نتيجة لهذا نجد أكثر من علاقة إحصائية مهمة والتي في معظمها تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الصادرات وتقلب سعر الصرف.

17/Alessandro Nicita UNCTAD, Geneva¹ (2013) (

"Exchange Rates, International Trade And Trade Policies"

تبحث هذه الورقة في أهمية أسعار الصرف على التجارة الدولية من خلال تحليل تأثير تقلبات أسعار الصرف واختلالها على التجارة ومن ثم استكشاف ما إذا كانت اختلالات سعر الصرف تؤثر على قرارات الحكومات بشأن السياسات التجارية.

تتكون المنهجية من تقدير نماذج التأثيرات الثابتة بشكل مفصل من مجموعة بيانات تضم حوالي 100 دولة وتغطي 10 سنوات (2000-2009).

¹ - Alessandro Nicita UNCTAD, Geneva (2013) "**Exchange Rates, International Trade And Trade Policies**" UNITED NATIONS PUBLICATION ISSN 1607-8291

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

نتائج هذه الدراسة تتفق عمومًا مع تلك الأدبيات الحديثة في دعم أهمية اختلال سعر الصرف مع تجاهل تقلب سعر الصرف في الحجم .

توضح هذه الورقة أيضًا أدلة تدعم الحجة القائلة بأنّ السياسة التجارية معتادة على تعويض بعض عواقب العملة المبالغ في قيمتها ، وخاصة فيما يتعلق بتدخلات مكافحة الإغراق.

تحمل نتائج هذا البحث ثلاثة آثار سياسية عامة:

أولاً ، يتعيّن على صانعي السياسات الانتباه إلى أسعار صرف بلدانهم وأسعار بلدان أخرى حيث تأثير اختلالات العملة على التجارة الدولية كبير .

الثاني ، و يمكن أن يفسر التقييم النسبي للعملة جزءًا صغيرًا فقط من اختلالات التجارة العالمية.

يمكن أن تكون التعديلات في أسعار الصرف جزءًا فقط من الحل لإعادة التوازن العالمي وتحتاج إلى ذلك وتكون مصحوبة بإجراءات سياسية أخرى.

وأخيرًا، تطبيق استراتيجيات لتجنب عودة الحمائية، وينبغي أن تشمل تدابير التعاون المتعدد الأطراف فيما يتعلق بتثبيت أسعار الصرف نحو مستوى التوازن.

18/Bahmani-Oskooee.et All.(2013).⁽¹⁾

"The Effects Of Exchange-Rate Volatility On Commodity Trade Between The US and Brazil."

تبحث هذه الدراسة في الصادرات والواردات الثنائية التدفقات بين الولايات المتحدة والبرازيل. استخدمت هذه

الدراسة سلاسل زمنية للفترة من (1971 إلى 2010)، بتطبيق تحليل التكامل المشترك لتقدير آثار هذا الخطر. و قد

توصّلت الدراسة إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية هي :

أولاً، إنّ أغلبية الصناعات لا تتأثر بالتقلبات على المدى الطويل ، حيث تستجيب نسبة كبيرة بشكل غير

مُتوقع من القطاعات الى التأثير بشكل إيجابي لزيادة المخاطر.

¹- Bahmani-Oskooee, Mohsen, Hanafiah Harvey, and Scott W. Hegerty.(2013). "**The Effects Of Exchange-Rate Volatility On Commodity Trade Between The US and Brazil.**" The North American Journal of Economics and Finance 25: 70–93.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

ثانياً، تختلف الحساسية للمخاطر بشكل ملحوظ في قطاع الصناعة: تضررت الصادرات البرازيلية من المنتجات الزراعية بشكل خاص، بينما لا تتأثر واردات الآلات الأمريكية كثيراً.

أخيراً، من المرجح أن تستجيب المنتجات ذات الأسهم التجارية الصغيرة لزيادة عدم اليقين من المصدرين الرئيسيين. كما تواصل البرازيل ظهورها كاقْتصاد عالمي كبير ، فقد تمتعت كل من زيادة التجارة والعملية التي تغذي تدفق رأس المال. في حين يعتقد في كثير من الأحيان أن تقلب سعر الصرف يضر بالتجارة، وقد وجد الأدب الاقتصادي أن هذا ليس صحيحاً دائماً.

19/Harun YÜKSELET ALI (2012) ¹

"The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Turkey"

تبحث هذه الورقة بشكل تجريبي في تأثير تقلبات أسعار الصرف وأسعار التصدير ووزن الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الشركاء التجاريين لتركيا على إجمالي الصادرات للفترة من شهر 2/2003 إلى شهر 12/2010. وركزت هذه الدراسة على تأثير تقلب سعر الصرف على الصادرات التركية.

لتحقيق هذا الغرض ، تم استخدام مناهج مختلفة، تماشياً مع الدراسات السابقة ، طبقت **طريقة المربعات الصغرى (OLS)** وأجريت اختبارات مناسبة لضمان موثوقية التحليل. كما تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية الشهرية للتحليل.

ولتحديد العلاقة تم استخدام الارتباط المتبادل بين أزواج المتغيرات. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الصادرات و تقلبات سعر الصرف. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة لم يكن لها تأثيراً كبيراً على مستوى 5%. على الرغم من أن العديد من الدراسات التي توصلت إلى وجود تأثير تقلب سعر الصرف على الصادرات ، لم يكن هناك إجماع على التحقق من صحة النتائج بين هذه الدراسات المختلفة. تم اختيار هذا الموضوع نظراً لوجود عدد قليل من الدراسات حول حالة تركيا ، بينما في المقابل ، كانت هناك دراسات لا حصر لها أجريت خارج تركيا.

¹- Harun YÜKSELET ALI (2012) **"The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Turkey"**
European Journal of Economic and Political Studies

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

20/Hamdy Ben Salah (2010) ⁽¹⁾

L'impact De La Volatilité Des Taux De Change Sur Le Commerce International : Essai De Validation Empirique Désagrégée Des Exportations Sectorielles Canadiennes Vers Les États-Unis Via Une Approche D'estimation VAR.

تقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن التفاعلات والروابط الموجودة بين تقلب أسعار الصرف والتجارة الدولية. الهدف من هذا العمل هو تقديم هذه العلاقة نظرياً ثم دراستها تجريبياً البحث في وجود هذه العلاقة السببية بين التجارة وتقلب أسعار الصرف. الأدب على يعتبر السؤال متناقضاً بالكامل وبدعم العديد الخلافات التي لا تسمح لنا أن نستنتج بوضوح العلاقة في السؤال. سنحاول دفع هذا البحث قليلاً مراجعة هذه الأدلة من أجل كندا وتقديم التحقيق دليل تجريبي على احتمال وجود تأثير كبير للتقلب على التدفقات المفصلة للصادرات القطاعية الكندية لشريكها ، الولايات المتحدة. ندرس الاستجابة التجريبية ل 05 قطاعات تصديرية و تقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعّال بين كندا و الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن نتائجنا لا تسمح لنا باختتام الأهمية النسبية لتأثير تقلب سعر الصرف على الصادرات القطاعية المصنفة إلى الولايات المتحدة. وبشكل عام ، حتى لو اعترفنا بأنّ علامات المعاملات المقدرة لمتغير المخاطرة في كل قطاع هو سلبي، نصل إلى استنتاج أنّ التقلبات لا يبدو أنّ لها تأثير ذو دلالة إحصائية على الحجم الفعلي للصادرات الكندية اتجاه الولايات المتحدة.

في النهاية، النتائج المقدّمة في هذا الجزء التجريبي لا تسمح بإبطال الاستنتاج المرسوم سابقاً من قبل صندوق النقد الدولي (1984) ، إنّ الأدلة التجريبية المتراكمة لا تميل إلى دعم فرضية وجود صلة بين تقلب أسعار الصرف والتجارة. في نفس السياق، تحليل النتائج التجريبية لدراستنا القطاعية من 5 قطاعات فشل تجارة التصدير بين كندا والولايات المتحدة. وجود مثل هذا الرابط أهمية منهجية بين التباين بين أسعار الصرف المقاسة وحجم الصادرات المصنفة بين الدولتان. هذه النتيجة تشير إلى أنّ الخطر يرتبط بتقلبات في ليس للنقد الأجنبي تأثير كبير على التجارة بين كندا والولايات المتحدة. هذه الأدلة التجريبية تقودنا إلى استنتاج أنّ البيانات المصنّفة لا تدعم فرضية العلاقة السببية ترابط كبير بين سوق الصرف الأجنبي والتجارة الدولية.

¹ Hamdy Ben Salah (2010) **L'impact De La Volatilité Des Taux De Change Sur Le Commerce International : Essai De Validation Empirique Désagrégée Des Exportations Sectorielles Canadiennes Vers Les États-Unis Via Une Approche D'estimation VAR**

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

21/Ng Yuen-ling et All (2008) (1)

"Real Exchange Rate And Trade Balance Relationship :An Empirical Study En Malaysia "

بحثت هذه الورقة في العلاقة بين سعر الصّرف الحقيقي و الميزان التجاري الماليزي استخدم الباحثون بيانات سنوية

للفترة من (2006/1955) كما استخدمت عدة تقنيات في هذا البحث منها اختبار جذر الوحدة ، اختبار انجل

غرانجر ، التكامل المشترك و نموذج VECM التصحيح النموذجي للخطأ. و قد توصلت هذه الدّراسة الى النتائج

التّالية :وجود علاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري الماليزي على المدى الطويل ،الاتفاق مع حالة مارشر -ليرنر

و تحقيق المنحنى J في حالة ماليزيا.

22/Halil Fidan(2008) (2)

« Impact of the Real Effective Exchange Rate (Reer) on Turkish Agricultural Trade »

بحثت هذه الورقة في العلاقة بين سعر الصّرف الفعلي الحقيقي و قطاع الصّادرات و الواردات الزراعيّة التركيّة ،

استخدم الباحث بيانات سنوية للفترة من (2004/1970) و حصل عليها من (FAO) from the Food

.Agriculture Organization

حلّلت هذه الدّراسة تفاعلات الصّادرات والواردات الزراعيّة ، و سعر الصّرف الفعلي الحقيقي (REER) ، و قد

تمّ استخدام عدّة نماذج منها تحليل التباين ، وسببية جرانجر وكذلك منهجية جوهانسن لمعرفة تكامل العلاقات المشتركة.

إنّ سعر الصّرف الفعلي الحقيقي REER يسبب التّصدير والاستيراد الزراعي حسب جرانجر.

توصّلت هذه الدّراسة الى : وجود علاقة ايجابية بعد السنة العاشرة بين سعر الصّرف الفعلي الحقيقي REER

والصّادرات الزراعيّة على المدى البعيد و له تأثير غير مهم على المدى القصير .

¹ -Ng Yuen-ling et All (2008) "Real Exchange Rate And Trade Balance Relationship :An Empirical Study En Malaysia"

² Halil Fidan (2008) -Impact of the Real Effective Exchange Rate (Reer) on Turkish Agricultural Trade International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering Vol:2, No:5, 2008

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

23/Silvana Tenreiro (2007) ⁽¹⁾

"On the trade impact of nominal exchange rate volatility "

بحثت هذه الورقة في العلاقة بين معدّل التقلبات لسعر الصّرف والتجارة لمجموعة من الدّول، أخذ هذا التّحليل في الاعتبار عيّنة من 87 دولة ، باستخدام بيانات سنوية للفترة (1997/1970) لجميع أزواج البلدان . بيانات عن الصادرات الثنائية، بيانات الناتج المحلي الإجمالي من تقرير البنك الدولي للتنمية، ومُنظمة التجارة العالمية، أمّا أسعار الصّرف فمصدرها الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

كما استخدمت هذه الدراسة عدّة نماذج اختلاف التباين heteroskedasticity و/أو endogeneity وطريقة المربعات الصغرى (OLS).

و أظهرت النتائج بأن: معدّل تقلبات سعر الصّرف لا يؤثر على التدفقات التجارية الخارجية (تأثير سلبي).

24/Mohsen Bahmani-Oskooee and Zohre Ardalani(2006) ⁽²⁾

"Exchange Rate Sensitivity of U.S. Trade Flows: Evidence from Industry Data"

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين انخفاض قيمة الدولار الأمريكي و التدفقات التجارية للولايات المتحدة استخدمت بيانات التجارة بين الولايات المتحدة وبقية العالم أي بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين.

استخدم الباحثون في هذه الورقة ، بيانات الاستيراد والتصدير الشهرية من 66 صناعة في مجموعة SITC

Commodity Group في الولايات المتحدة خلال الفترة من (يناير 1991 إلى أوت 2002) ، باستخدام تحليل التكامل المشترك .

وتبيّن أنّه على المدى الطّويل، فإنّ انخفاض قيمة الدولار الحقيقي كان له تأثير مهم على الصادرات بحيث رفع من إيرادات التصدير للعديد من الصناعات الأمريكية، تأثير إيجابي في حين أنّ هذا الانخفاض للدولار الحقيقي ليس له أيّ تأثير مهم على معظم الصناعات المستوردة.

¹- Silvana Tenreiro (2007) "On the trade impact of nominal exchange rate volatility" Journal of Development Economics 82 (2007) 485–508.

² - Mohsen Bahmani-Oskooee and Zohre Ardalani(2006) Exchange Rate Sensitivity of U.S. Trade Flows: Evidence from Industry Data. Southern Economic Journal Vol. 72, No. 3 (Jan., 2006), pp. 542-559.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

25/OZTURK, Ilhan (2006) (1)

" Exchange Rate Volatility And Trade: A Literature Survy »

استعرضت هذه الورقة الأدبيات التي تناولت آثار تقلب سعر الصرف على التجارة. أفضل ما يميّز الأدلة العامة هو أنّ النتائج تكون حساسة لاختيارات فترة العينة ومواصفات النموذج ووكلاء تقلبات أسعار الصرف والبلدان التي تمّ النظر فيها (المتقدمة مقابل النامية). تم إجراء العديد من الدراسات التجريبية لبحث ما إذا كانت التجارة تتأثر بتقلب سعر الصرف. ويعتقد على نطاق واسع أنّ زيادة تقلب سعر الصرف يحوّل دون نمو التجارة الخارجية.

قدمت هذه الورقة دراسة استقصائية شاملة لأدبيات تقلبات أسعار الصرف والتجارة، حيث تدرس كل من النظريات في هذا المجال ونتائج الدراسات التجريبية المنشورة منذ عام 1978.

يصعب مقارنة نتائج الدراسات المختلفة و ذلك باختلاف فترة العينة، مواصفات النموذج واختلاف البلدان وقياس المخاطر. في العديد من الحالات، يتم استخدام التداوير طويلة المدى التي قد تكون أفضل لتغيّرات الاتجاه في سعر الصرف بدلاً من التقلب. عموماً، يبدو أن عددًا كبيرًا من الدراسات تفضل الافتراض التقليدي بأن تقلب سعر الصرف يقلل من حجم التجارة الدولية.

26/Peter B. Clark, et All (2004) (2)

"A New Look at Exchange Rate Volatility and Trade Flows"

بحثت هذه الدراسة في تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة، وقد أعدت دراسة أولية من صندوق النقد الدولي عام 1984 لصالح اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة (GATT). تم إعداد هذه الدراسة من قبل فريق من الباحثين بقيادة Clark و Shang-Jin (كلارك وشانغ جين و آخرون).

و هذا نتيجة التطورات الهائلة في الاقتصاد العالمي ، و لهذا قد أصدر صندوق النقد الدولي هذه الدراسة بشأن هذا الموضوع ، و حدث هذا بعد تفاقم التقلبات في أسعار الصرف ، في حين أنّ البعض الآخر يكون قد قلل من تأثير التقلب على التجارة. لذلك كان من المناسب إعادة النظر في القضية بعد حوالي 20 عامًا. تؤدي زيادة الانحراف في التقلب في

¹ - OZTURK, Ilhan (2006) " Exchange Rate Volatility And Trade: A Literature Survy » International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol.3-1 (2006).

²- Peter B. Clark, Natalia Tamirisa, and Shang-Jin Wei, with Azim Sadikov and Li Zeng "A New Look at Exchange Rate Volatility and Trade Flows" (2004)

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

سعر الصّرف إلى انخفاض في التّجارة إلى حدّ ما هناك تأثير سلبي على مستوى التجارة ، الذي يعني انخفاض في التدفقات التّجارية ، و منه على سبيل المثال ، (Rose (2000، فإن الانحراف بمعيّار واحد للتقلب في سعر الصرف يقدر انخفاضاً بنسبة 13 بالمائة ، و (Tenreyro (2003، الذي يضع تقديرات تتراوح من 4 إلى 8 بالمائة كتخفيض في التّجارة .

و لكن بشكل عام، لا يوجد دليل قويّ على وجود تأثير سلبي كبير لتقلب سعر الصّرف على التّجارة الدّولية وهذا ما تشير إليه أحد الاحتمالات المفسرة لتعزيز التّجارة ، ما الذي قد يفسر الاختلاف في النتائج؟ أحد التّفسيرات المحتملة على النحو التّالي: التّفاوت في الوقت التّأثيرات الثابتة للدولة في السّيطرة المبدئية على جميع العوامل غير المحددة أي المتغيرة للوقت والتي تكون خاصة بكل بلد ، بما في ذلك سعر الصّرف الفعّال ، أي سعر الصّرف الإجمالي، التّقلبات لكل من الشّركاء التّجارين المعنيين. وهذا لا يستبعد احتمال أنّ كثرة تقلبات سعر الصّرف يمكن أن تؤثر على الاقتصاد من خلال قنوات أخرى.

27/Derick boyd ,ron smith and caporale (2001) ⁽¹⁾

" Real Exchange Rate Effects On The Balance Of Trade, Cointegration And The Marshall –Lerner Condition "

هدفت هذه الدّراسة الى قياس تأثير سعر الصّرف الحقيقي على الميزان التّجاري، استخدمت بيانات فصلية حيث

طبّق هذا التّموذج على عيّنة من ثمانية دول منظمة التّعاون الاقتصادي(OECD) في المدّى الطويل هي (كندا

،فرنسا،إيطاليا،الفترة الزّمنية من (1996/1975) واليابان من (1994/1975) ، و ألمانيا

(1996/1978) والمملكة المتحدة، الولايات المتحدة للفترة (1994/1975) أمّا هولندا للفترة الزمنية من

(1994/1977) بيانات مصدرها صندوق النقد الدولي FMI . استخدمت متغيّرات التّجارة (صادرات وواردات

السلع و الخدمات)، كما طبقت نموذج تحليل التكامل المشترك Cointegration –Var وأسلوب الانحدار

الاتجاهي VARDEL (Vector Auto- regressive Distributed Lag) و تحليل ARDL للناتج المحلي

الداخلي و الخارجي .

¹- Derick boyd ,ron smith and caporale (2001) "Real Exchange Rate Effects On The Balance Of Trade, Cointegration And The Marshall –Lerner Condition "

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

إنّ النظرية الاقتصادية تقول بأنّ انخفاض سعر الصّرف للعملة المحلية يتبعه تحسن الميزان التجاري، وهذا يعتمد على مرونة الطلب على الصادرات و الواردات بتحقيق شرط مارشال -لينر .
و قد توصلت الدراسة الى وجود اتجاه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. و النتيجة الرئيسية للدراسة تشير الى أنّ شرط مارشل -لينر يتحقق في المدى الطويل، زيادة على أنّ تخفيض القيمة الاسمية لسعر الصّرف يمكن أن يغيّر سعر الصّرف الحقيقي و هذا يدعم النظرية الاقتصادية ، أي عملية تخفيض قيمة العملة يمكن أن يحسن من الميزان التجاري للدولة .

28/ Michael D.McKenzie Robert D.Brooks (1997) ⁽¹⁾

« The impact of exchange rate volatility on German-US trade flows »

تحلّل هذه الورقة تأثير تقلب سعر الصّرف على التدفقات التجارية الثنائية بين ألمانيا والولايات المتحدة للفترة

(1973/4 إلى 1992/9).

استخدمت هذه الدراسة نماذج ARCH في تحليل التقلب في سعر الصّرف وتمّ اختبار الصادرات والواردات الألمانية من الولايات المتحدة. تختلف هذه الورقة عن العديد من الأوراق المنشورة سابقاً حيث وجد أنّ تأثيرات التقلبات إيجابية وذات دلالة إحصائية للفترة قيد المراجعة. كما تمّ استخدام بيانات سعر الصّرف الحقيقية أو الاسمية في اشتقاق تقدير التقلب.

29/Akhtar and Hilton (1984) ⁽²⁾

"Effects of Exchange Rate Uncertainty on German and U.S. Trade", Federal Reserve Bank of New York"

¹- Michael D.McKenzie Robert D.Brooks (1997) « The impact of exchange rate volatility on German-US trade flows » Journal of International Financial Markets, Institutions and Money Volume 7, Issue 1, April 1997, Pages 73-87.

²- Akhtar and Hilton (1984) "Effects of Exchange Rate Uncertainty on German and U.S. Trade", Federal Reserve Bank of New York

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

هدفت هذه الورقة الى معرفة أثر تغيّرات سعر الصّرف على التّجارة الألمانية و الأمريكية خلال الفترة (1981/1974) باستخدام بيانات ربع سنوية و عينة من مُتغير سعر الصّرف الاسمي ،الصّادات ،الواردات ،لكننا البلدين ، و استخدم الباحثان **طريقة المربعات الصّغرى OLS**.

و من أبرز التّائج التي توصلت اليها هذه الدّراسة هي : أنّ تقلب سعر الصّرف يقلل من حجم التّجارة الدّولية في السّلع المصنّعة أي تقلب سعر العُملة له تأثير سلبي على التّجارة الألمانية -الأمريكية.

30/Kohlhagen and Hooper(1978) (1)

"The effect Of Exchange Rate Uncertainty On The The prices And Volume Of International Trade »

هدفت هذه الورقة الى تحليل تأثير أسعار الصّرف غير المؤكّدة على أسعار وحجم التّجارة الدّولية بين الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا خلال الفترة (1975/1965).

من خلال تحديد نموذج للمخاطر التفاضلية حسب الطّلب على الواردات وجوانب العرض من السّوق للسّلع المتداولة، يتم تحليل التّأثير النّظري لمخاطر سعر الصّرف على كل من أسعار التّوازن والكميات.

وجدت هذه الدّراسة أنّ عدم التّأكّد من أسعار الصّرف كان له تأثير كبير على الأسعار ولكن ليس على حجم التّجارة. تدعم هذه التّأثيرات السّعرية نتائج الأدبيات السابقة على تصنيف عقود التّصدير ، أي أنّه باستثناء بعض الواردات الأمريكية ، فإنّ معظم التّجارة مقومة إلى حدّ كبير بعملة المصدّر.

توصّلت هذه الدّراسة الى وجود أثر سلبي مُفسّر للعلاقة التّنائية لمُتغيّرات سعر الصّرف على دالة الطّلب للواردات و دالة العرض للصّادات بمعنى أنّ أيّ تغيّر في سعر الصّرف ينجّم عنه تغيّر في أسعار السّلع المتاجر بها و باتجاه عكسي كون أنّه يدخل في تكلفة الإنتاج.

المطلب الثالث: أهم نتائج الدّراسات التّطبيقية للعلاقة بين سعر الصّرف و التّجارة الخارجية:

¹ - Kohlhagen and Hooper (1978) "The effect Of Exchange Rate Uncertainty On The Prices And Volume Of International Trade", Journal of International Economics, 8, 483-511

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

في عام 1973 بعد التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت وتطبيق نظام التعويم الحر، و ظهور التقلبات في سعر الصرف أدى ذلك بالباحثين وصانعي السياسات للتحقق في كيف يؤثر تقلب سعر الصرف على حجم التجارة و نذكر على سبيل المثال (Clark Peter (1973)⁽¹⁾ التي أظهرت نتائج بحثه أنّ الارتفاع في سعر الصرف سيقبل من التجارة الدولية. وجد Clark أنّ الحسارة الناتجة عن انخفاض قيمة العملة الأجنبية للمصدر سيتم تخفيفها جزئياً عن طريق خفض تكلفة المدخلات، وأنّ الارتفاع في التقلبات لسعر الصرف سوف تقلل من الصادرات. وهذا يتماشى مع النماذج النظرية لسُلوك المصدرين السلبيين للمخاطر، (Kohlhagen (1978).

و يجادل Arize و Malindretos (1998) بأنّ التقلبات المرتفعة في أسعار الصرف ستقلل من حجم الصادرات من خلال ارتفاع تكاليف التكيف مثل الاستثمار الذي لا رجعة فيه بسبب ارتفاع الشكوك والمخاطر.

و ما لاحظناه أنّ بعض الدراسات تقيس تأثير تقلب سعر الصرف على الصادرات فقط، و لكن معظم هذه الدراسات غير قادرة على تقديم أدلة مهمة بين تقلب سعر الصرف ونمو الصادرات (Aristotelous, 2001).

فمنذ تطبيق نظام تعويم الدولار و هذا النقاش الحاد بين الباحثين مما أدى بهم من كل الدول الى التحري حول هذا الموضوع و لم تصل هذه الأبحاث الى الاجابة القاطعة حول هذا الموضوع و كانت النتائج مختلفة و متباينة. و الجداول الموالية تبين تباين نتائج الأبحاث العربية و الأجنبية "

جدول رقم (1.2) الدراسات التطبيقية السابقة باللغة العربية للعلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية

إسم الباحث	الدولة	عنوان البحث و فترة العينة	المتغيرات	النتيجة
1. سمية زيرار و آخرون (2009) الجامعة الأردنية	الاقتصاد الجزائري	أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970 – 2004)	- سعر الصرف الحقيقي . - الناتج المحلي الاسمي الجزائري - الناتج المحلي الاسمي للعالم - الصادرات - الواردات.	- تخفيض العملة الوطنية أدى الى تحسن الميزان التجاري.

¹ Clark Peter (1973) "Uncertainty, Exchange Rate Risk, and the Level of International Trade", Western Economic Journal 11 (September), pp. 303-1

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

<p>-تأثير سلمي و سياسة التخفيض لم تنجح في الدول الثلاث.</p>	<p>-الميزانية -الحساب الجاري -التضخم -الموجودات الأجنبية.</p>	<p>أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز لانتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة (1990/1981)</p>	<p>2. أياد حماد عبد وصبحي حسون الساعدي (2011)</p>
<p>-تأثير المتغيرات التابعة على المتغير المستقل. -وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات السوداني.</p>	<p>-سعر الصرف -كمية النقود في التداول -النتاج المحلي الحقيقي. -التضخم. -معدل تكلفة التمويل.</p>	<p>دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات (2013-1970)</p>	<p>3. تماضر جابر البشير الحسن (2015)</p>
<p>علاقة طردية بين Fi و EX (الاستثمار وسعر الصرف)، بين (سعر الصرف و الواردات) بين Ex و Im و Ex و Xp (سعر الصرف و الصادرات)</p>	<p>-الاستثمارات الأجنبية -الصادرات. -الواردات كمتغيرات تابعة و سعر الصرف كمتغير مستقل.</p>	<p>نظم و سياسات سعر الصرف في السودان و أثرهما على التجارة الخارجية خلال الفترة من (2011/ 1990)</p>	<p>4. محمد مبارك مصطفى الامام و ابراهيم فضل المولى البشير .</p>
<p>وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و سعر البترول مع تطور الميزان التجاري</p>	<p>-سعر الصرف الاسمي TCN -سعر البترول</p>	<p>أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر" (2013/1990)</p>	<p>5. دوحة سلمى (2015)</p>
<p>وجود علاقة عكسية بين توازن ميزان المدفوعات و سعر الصرف و هي مطابقة للنظرية الاقتصادية</p>	<p>المتغير المستقل سعر الصرف و المتغير التابع ميزان المدفوعات باستعمال طريقة المربعات الصغرى OIS</p>	<p>مآلاتتخفيض سعر الجنيه على ميزان المدفوعات في السودان للفترة (2011/1990)</p>	<p>6. محمد مبارك مصطفى الامام</p>
<p>-علاقة عكسية بين سعر الصرف الاسمي و الواردات.</p>	<p>-سعر الصرف الاسمي TCN. -الصادرات -الواردات -سعر البترول -مؤشر أسعار الاستهلاك.</p>	<p>أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر. (2008/1990)</p>	<p>7. عطاء الله بن طيرش (2011)</p>
<p>التأثير سلمي على ميزان المدفوعات وتحسنه سنة 1998 يرجع الى تحسن أسعار البترول.</p>	<p>-الصادرات EX -الواردات IM -سعر الصرف P -الميزان التجاري B</p>	<p>الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقييم.</p>	<p>8. محمد راتول الجزائري</p>
<p>-ارتفاع السعر الحقيقي للجنبيه له تأثير سلمي على</p>	<p>-الميزان التجاري (الصادرات -الواردات) -سعر الصرف -</p>	<p>تأثير انخفاض سعر الصرف على</p>	<p>9. أمينة حلمي (2015)</p>

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

الميزان التجاري الكلي (على المدى ط,ق) - تأثير سلي على الميزان التجاري غير البتولي على المدى الطويل.	الانفاق الحكومي - المعروض النقدي - معدل نمو الاقتصاد العالمي - اسعار الواردات.	الميزان التجاري المصري . (2014/1974)	الاقتصاد المصري	
- تخفيض قيمة الدينار له تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري. - عدم مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات .	- سعر الصرف - (الصادرات - الواردات) - الانفتاح التجاري - المرونة الدخيلة	تخفيض الدينار و أثره على التجارة الخارجية. (2011/1970)	الاقتصاد الجزائري	10 . سمية زرار و محمد موساوي (2014)
تأثير ايجابي اي وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و اجمالي الصادرات و الواردات .	- سعر الصرف الحقيقي - الصادرات - الواردات	تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (2010/1994)	الاقتصاد الفلسطيني	11 . زاهر عبد الحليم خضر (2012)
تأثير سلبي اي سلوك رصيد الحساب الجاري في سورية لا يفسر بشكل جوهري من خلال تغيرات سعر الصرف .	- سعر الصرف الاسمي - الصادرات - الواردات - النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.	أثر سياسة سعر الصرف على استقرار الاقتصاد الكلي (دراسة تطبيقية لسعر صرف الليرة السورية) (2010/1990)	الاقتصاد السوري	12 . رونزا هابل رزق (2012)

جدول رقم (2.2) الدراسات التطبيقية السابقة باللغة الأجنبية للعلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية

النتائج	المتغيرات	عنوان البحث	الدولة و فترة العينة	الباحث
تأثير سلبي.	- سعر الصّرف الاسمي - حجم الصّادرات - حجم الواردات - الدخل السيادي	Effects of Exchange Rate Uncertainty on German And U.S Trade.	ألمانيا (1981/1974)	1/Akhtar and Hilton (1984)
ارتباط ضعيف.	- سعر الصّرف الحقيقي - مؤشر سعر الاستهلاك - الصّادرات الحقيقية - النقد -m1 الواردات الحقيقية	Exchange rate volatility and U.S. multilateral trade Flows”	أمريكا (1987/1975)	2/Lastrapes et Koray (1990)

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

تأثير سلبي كبير.	- سعر الصّرف الحقيقي - حجم الصّادرات الحقيقي - مقياس للنشاط الاقتصادي الأجنبي الحقيقي	DOES EXCHANGE RATE VOLATILITY DEPRESS TRADE FLOWS? EVIDENCE FROM ERROR-CORRECTION MODELS	دول المجموعة السبع (1990/1973)	3/Abdur Chowdhury (1993)
تأثير سلبي.	سعر الصّرف الاسمي الفعّال - الصّادرات - الواردات - GDP-	Exchange Rate Variability And EU Trade	دول الاتحاد الأوروبي (1992/1987)	4/khalid sekkat (1997)
تأثير سلبي.	- سعر الصّرف الحقيقي - الناتج المحلي الإجمالي - مؤشر أسعار المستهلك.	Real Exchange Rate Volatility and Sri Lanka's Exports to the Developed Countries, 1978-96	سريلانكا (1996/1978)	5/Ananda Weliwita, E.MEkanaya ke and Hiroshi Tsuji (1999)
نتيجة سلبية لا يوجد تأثير على الصادرات.	- سعر الصّرف الحقيقي - الصّادرات - الواردات -	Exchange-Rate Volatility, Exchange-Rate Regime, and Trade Volume: Evidence from the UK-US Export Function (1889-1999)	بريطانيا (1999/1889)	6/Kyriacos Aristotelous (2001).
تأثير سلبي و لكن ليس قوي بين سعر الصرف و التجارة الدولية.	- سعر الصرف الحقيقي - التجارة - PIB reels - سعر الصّرف الاسمي .	Exchange Rate Volatility and Trade Flows - Some New Evidence	عدّة دول (1990/1970)	7/Fonds Monétaire International (FMI) (2004)
تأثير سلبي بين سعر الصرف و التجارة الدولية.	سعر الصّرف الحقيقي - الصادرات - الواردات.	Identifying the Relationship Between Trade and Exchange Rate Volatility	عدّة دول (1997/1970)	8/Christian Broda et d'autres (2004)
تأثير سلبي كبير على الصادرات لتغير اسعار الصرف .	- سعر الصّرف الحقيقي - الصّادرات الحقيقية - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP)	Exchange Rate Volatility and Trade among the Asia Pacific.	14 دولة من الخيض الاسيوي (2002/1980)	9/Saang Joon Baak. (2004).
تأثير سلبي كبير على المدى القصير و الطويل .	- سعر الصّرف الحقيقي - الصادرات الحقيقية GDP	Volatility of Exchange Rate and Export Growth in Pakistan: The Structure and Interdependence in Regional Markets"	باكستان (2004/1991)	10/Khalid Mustapha and Mohammed Nishat* (2004).
	- سعر الصّرف الحقيقي	Exchange Rate Regime,	المغرب	11/Jamal

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

تأثير سلبي على الصادرات و الواردات.	-التّاتج المحلي الإجمالي - الصادرات -الواردات.	Real Exchange Rate, Trade Flows and Foreign Direct Investments: The case of Morocco	(2000/1960)	Bouoiyour & Serge Rey (2005)
علاقة سلبية و ليست لها اي أهمية	-سعر الصرف الحقيقي -الميزان التجاري	Estimation of the J-curve in China: a cointegration approach.	الصين (2000/1974)	12/ Jaleel Ahmad and Jing Yang (2007)
علاقة سلبية و ليست لها اي أهمية.	-سعر الصّرف الحقيقي - الدخل المحلي الإجمالي-سعر الفائدة-الإنفاق الحكومي - الصادرات- الواردات- الاستثمار -الدخل الأجنبي.	Relationship between Real Exchange Rate and Trade Balance: An Empirical Study on Malaysia	ماليزيا (2006/1955)	13/Ng Yuen-Ling et d'autre (2009)
علاقة سلبية و ليست لها اي أهمية للتجارة الكندية الأمريكية.	-حجم الصّادات الحقيقي -الدخل -مؤشر سعر الصّادات -سعر الصّرف الحقيقي	L'impact de la volatilité des taux de change sur le commerce international : essai de validation empirique désagrégée des exportations sectorielles canadiennes vers les États-Unis via une approche d'estimation VAR	كندا (2004/1980)	14/Hamdy Ben Salah (2010)
ليس له تأثير كبير في حالة 42 دولة غير المتجانسة. ولكن تأثير مهم في حالة 16 الدولة النامية.	الصادرات ،حجم التّجارة ،التّاتج المحلي الإجمالي ، سعر الصّرف الحقيقي ،مؤشر أسعار المستهلك وسعر الصّرف الاسمي.	The Impact of Exchange Rate Volatility on Trade Flows: An Empirical Study with A Panel Data Approach	42دولة غير متجانسة ، و 16 دولة نامية (2007/1981)	15/Hande Karabiyik (2010)
تأثير سلبي قوي على صادرات أمريكا في المدى الطويل .	-سعر الصّرف الحقيقي -سعر الصّرف الثنائي الاسمي -الدخل الأجنبي الحقيقي- مؤشر أسعار المستهلك- الصادرات.	THE REAL EXCHANGE RATE VOLATILITY AND U.S. EXPORTS: AN EMPIRICAL INVESTIGATION.	أمريكا (2007/1990)	16/Ekanayake et d'autre. (2010)
تأثير سلبي وكبير على كل من المدى القصير و الطويل.	-سعر الصرف الحقيقي - الصادرات الاسمية-مؤشر الإنتاج الصناعي-التّاتج المحلي الإجمالي.	An Empirical Study on Exchange Rate Volatility and its Impacts on Bilateral Export Growth: Evidence from Bangladesh	بنغلادش (2008/2003)	17/Shoaib Md Shoaib Ahmed. (2010) .
تأثير كبير وسلبي على واردات إيران الحقيقية	سعر الصّرف الحقيقي -الواردات الحقيقية -الدخل القومي الحقيقي	The Effect of Exchange Rate Uncertainty on Import: TARARCH Approach	إيران (2009/1959)	18/T.Moham madi, M. Taghavi, A . Bandidarian

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

				(2011)
آثار بعضها إيجابي وبعضها سلبي). فالصناعات الأكثر تضررا صغيرة، مقاسا بحصة تجارتها.	-سعر الصّرف الاسمي الثنائي- الصادرات-الواردات-الناتج المحلي الاجمالي.	Exchange-Rate Volatility and Industry Trade Between the U.S. and Korea.	أمريكا (2006/1965)	19/Mohsen Bahmani-and all (2012)
نتيجة إيجابية وهامة.	-الناتج المحلي الإجمالي-مؤشر أسعار المستهلكين-تقلبات أسعار الصرف-إجمالي الصادرات.	EFFECT OF EXCHANGE RATE VOLATILITY ON EXPORTS: EVIDENCE FROM EIGHT DEVELOPED COUNTRIES	ثمانية بلدان نامية (2011/1991)	20/Hira Aslam Butt (2013)
تأثير جزئي بسيط.	سعر الصّرف الاسمي-الصادرات-الواردات	EXCHANGE RATES, INTERNATIONAL TRADE AND TRADE POLICIES	100دولة (2009/2000)	21/Alessandro Nicita UNCTAD, Geneva (2013)
تأثير إيجابي كبير على الصادرات غير النفطية تقلبات سعر الصرف لا تكون فعالة إلا في المدى الطويل.	-التّصدير الحقيقي-الدخل الأجنبي، سعر الصّرف الحقيقي، وتقلب أسعار الصّرف، والواردات الحقيقية.	Exchange Rate Volatility and Non-oil Exports in Nigeria: 1986-2008	نيجيريا (2008/1986)	22/Anthony Enisan Akinlo-Victor Akintoye Adejumo (2014)
علاقة سلبية و ليست لها اي أهمية.	سعر الصّرف، التّضخم ، سعر الفائدة، عرض التّقود (M2)-الصادرات التّنفطية و غير التّنفطية.	Exchange Rate Volatility and Sectoral Export of Nigeria: Case of Oil and Non-Oil Sectors	نيجيريا (2011/1980)	23/Mary Bosede Olufayo et Fagite Babafemi A. (2014)
تأثير سلبي فأسعار الصرف ليس لها أي تأثير على حجم الناتج القومي..	-سعر الصّرف الحقيقي، الواردات-الصادرات. الناتج المحلي الإجمالي.	IMPACTS OF LOWER EXCHANGE RATES ON EXPORTS, IMPORTS AND NATIONAL OUTPUT OF TANZANIA	تنزانيا (2011/1990)	24/Godfrey Nyamrunda1 and Cosmas Mbogela2 (2014)
علاقة سلبية و ليست لها اي أهمية.	سعر الصّرف-الصادرات-الواردات	The Impact of Exchange Rate Volatility on Trade Balance of Iran	ايران (2011/1993)	25/Mohammad Reza Lotfalipour, Bahare Bazargan (2014)

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

تأثير سلبي وكبير.	مؤشر سعر الصّرف الفعّال - النّاتج المحلي الإجمالي - الصّادرات - الواردات .	THE EFFECT OF EXCHANGE RATES ON EXPORTS AND IMPORTS OF EMERGING COUNTRIES	الدول النامية (2012/1985)	26/Elif Guneren Genc Oksan Kibritci Artar (2014)
نتيجة سلبية و ليست لها اي أهمية.	-سعر الصّرف الاسمي- الدخل الحقيقي للدولة و للفرد- الصّادرات الحقيقية - مقياس القدرة التنافسية -متغيرات وهمية (الحروب).	Exchange rate volatility, exchange rate regimes and trade flows: Evidence from the Norway-UK and Norway-US trade functions (1900-2000)	النرويج (2000/1900)	27/Saliha ElAmrani (2015).
تأثير إيجابي كبير على إجمالي التصدير والاستيراد.	-سعر الصّرف الحقيقي - الصّادرات الحقيقية -الناتج المحلي الاجمالي.	Variabilité du taux de change, flux commerciaux et croissance économique : le cas de Madagascar	مدغشقر (2012/1971)	28/Razafindr a manana Olivasoa Miaranirainy (2015)
تأثير سلبي قوي .	-سعر الصّرف الاسمي الحقيقي-الصّادرات - الواردات-النّاتج المحلي الاجمالي.	The Impact of Exchange Rate on Poland's Trade Flows	بولونيا (2013/2004)	29/Katarzyna twarowska (2015)

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مصادر مختلفة

المبحث الثاني: تعقيب عام حول الدّراسات السّابقة

المطلب الأول : أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدّراسات السّابقة :

نستنتج أن الدّراسات المختلفة لها نتائج مختلفة وهذا راجع لعدّة عوامل منها : اختلاف النّماذج المستخدمة

المناهج المختلفة، اختلاف فترة عيّنة ، واستخدام تقنيات و طرائق تقدير مختلفة.

نلاحظ أنّ الدّراسات السّابقة التي ذكرناها كانت متنوّعة من حيث مداخل تناولها لموضوع "أثر سعر الصّرف و

التّجارة الخارجية " و بالتّالي سنذكر أوجه الاتفاق و الاختلاف بينهم:

1/ أوجه الاتفاق

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

- اتفقت مجمل الدراسات السابقة على هدف عام مشترك وهو تأثير تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية باستثناء بعض الدراسات التي هدفت الى دراسة قطاعات بحد ذاتها، و منها دراسة **Muhammad Aftab (2017)** التي طبقت على القطاع الصناعي .
- اتفقت الدراسات السابقة مع دراستنا في تطبيق المناهج منها: الوصفي في الجانب النظري و المنهج الاحصائي في الجانب التطبيقي وهذا ما اتبعته دراستنا الحالية.

2 / أوجه الاختلاف

- اختلفت الدراسة الحالية عن بقية الدراسات العربية الأخرى فهذه الأخيرة بحثت عن المؤشرات الكلية للاقتصاد، الميزان التجاري، حركة رؤوس الأموال، الاستثمار الأجنبي، وعلى النمو الاقتصادي أما دراستنا الحالية فاحتوت على دراسة صادرات و واردات الميزان التجاري بشكل منفصل كل جزء على حدى عكس الدراسات الأخرى التي تناولت تصور مقترح .
- اختلفت الدراسات السابقة مع دراستنا في تطبيق النماذج منها: **OLS ARDL VCEM**
- اختلفت الدراسات السابقة مع دراستنا من حيث استخدام المتغيرات فمنها من استخدم سعر الصرف الحقيقي عكس دراستنا التي استخدمت سعر الصرف الاسمي.
- اختلفت الدراسة الحالية عن بقية الدراسات في أنّها تناولت مشكلة الدراسة من الجانب النظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى . كما طبقت في الجزائر في اطار حدود زمنية للفترة **(2018/1980)** أما عن الطريقة المتبعة للدراسة فقد اعتمدنا على نموذج **VAR** .

المطلب الثاني: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أنّ الدراسة الحالية قد استفادت كثيرا مما سبقها من الدراسات، حيث حاولت أن توظف كثيرا من الجهود السابقة للوصول الى تشخيص دقيق للمشكلة و معالجتها بشكل شمولي، و من جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي :

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول الى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم ب

"أثر تخفيض سعر العملة على المبادلات التجارية دراسة حالة الدينار الجزائري من (2018/1980)".

كما استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في اثناء الاطار النظري ، و صياغة التصور المقترح ، وبالتالي

الوصول الى المنهج الملائم لهذه الدراسة.

استفادت دراستنا الحالية من توفير مادة وخلفية علمية كبيرة بموضوع البحث من خلال تحديد أفكار هذا البحث

، وصياغة أسئلة الدراسة الجديدة لتصبح حصرية وغير منسوخة من بحث قديم.

ووظفت الدراسة الحالية توصيات و مقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها.

تفترض النظرية الاقتصادية (نظرية تعادل القوة الشرائية) أنّ تذبذب أسعار العملات أي ارتفاعها أو انخفاضها

بالنسبة لبعضها البعض يؤدي حتمًا الى ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع المحلية الموجهة الى التصدير مما يؤدي الى انتقال

أثر الارتفاع أو الانخفاض الى الدول الأخرى و بالتالي يؤثر على حجم التجارة الخارجية .

إنّ الاستعراض المذكور أعلاه والمتمثل في النماذج النظرية و الاختبارات التجريبية لهذه الدراسات و المتعلقة بأثر

سعر الصرف على تدفقات التجارة بشقيها الصادرات و الواردات قد اعتمدت على اطار زمني و جغرافي مختلف و عيّنت

و مناهج مختلفة و لهذا تم الوصول الى نتائج متباينة .

فهناك اتفاق مُطلق يبين أنّ العلاقة بين أسعار الصرف و التجارة الخارجية تختلف من دولة لأخرى و هذا ما

أظهره الاطار النظري عندما أوجد اختلاف في النتائج من سلبية إلى ايجابية ، الى عدم وجود أي تأثير يُذكر .

فإنّه أيضا يجب التسليم بأنّ أثر أسعار صرف كلّ من العملات التالية (الدولار أو الأورو أو الين الياباني،

الجنيه الاسترليني و حتى اليوان الصيني) على تدفقات التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات أو حتى العجز و

الفائض في الميزان التجاري هي تأثيرات مهمّة و هذا ليس على هذه الدول بحد ذاتها و إنّما حتى على دول أخرى سواء

كانت تعتمد على هذه العملات في اطار تحديد نظام سعر صرفها في الاطار الاقليمي للتبادلات التجارية أو في ظلّ

التبعية التجارية للخارج .

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

كما أنّ تغيّرات سعر صرف هذه العملات خاصة الدولار منها تؤثر حتّى على حجم التجارة الدولية و الطلب العالمي على عكس دول أخرى قد تكون أسعار صرفها لا تؤثر على السلع في العالم، (McCarthy 2000⁽¹⁾) و لا حتى على حجم الصادرات و الواردات المحلية داخل الدولة ذاتها، و هذا لمحدودية أثر سعر صرفها .

و هذا التسليم باختلاف النتائج هو ما جعل من توسع الاختبارات التجريبية مطلبًا أكاديميًا و ضرورةً حتمية للوصول إلى نتائج تعتمد عليها حكومات الدول و حتّى المؤسسات الدولية.

كما يبقى أنّ هناك اختلاف في طرق و أساليب الدراسة فهناك من اعتمد على طريقة المربعات الصغرى أو غيرها كما اختلفت هذه الدراسات في استخدام سعر الصرف الاسمي أو الحقيقي .

وهذا التنوع في النماذج و الاساليب التي بحثت فيه دراسات أثر سعر الصرف مثلا لدول متقدمة كالـدولار و الأورو على تدفقات التجارة على دولة بذاتها أو على علاقة ثنائية تجارية أو على عينة معينة من الدول جاء في ثلاثة (03) نماذج طفت على هذا المشهد و النماذج المستخدمة هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (ARDL) (VECM) و رغم ظهور طرق قياسية جديدة و متطورة الا أنّ طريقة المربعات الصغرى هي طريقة مبدئية فإنّ هذا النموذج و رغم بساطته فهو كفيلاً لتوضيح أثر تغيّر سعر الصرف على التجارة الدولية.

المطلب الثالث: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية :

بخلاف الدراسات السابقة ، تختبر هذه الورقة العلاقة بين تخفيض سعر العملة الوطنية (الدينار الجزائري) مع الصادرات و الواردات الجزائرية باستخدام البيانات السنوية و تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة التي من المحتمل أن تُوفر معلومات أكثر دقة فيما يتعلق بالارتباط بين تقلب سعر الصرف والتدفقات التجارية.

¹ - McCarthy Jonathan., " Pass-Through of Exchange Rate and Import Prices to Domestic Inflation in Some Industrialized Economies " , Federal Reserve Bank of New York, USA , 2000.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

من خلال استعراض أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أنّ دراستنا الحالية تتفق مع

الدراسات السابقة الأجنبية في موضوعها الرئيسي وهو تقلب سعر الصّرف و التدفقات التجارية أي هدفها العام الآ أنّها

تختلف عنها في عدّة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة و هي :

✓ تضمنت دراستنا ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة (بيانات هذه الدراسة حديثة و قد جمعناها من مصادر موثوقة منها البنك الدولي).

✓ استخدمنا في هذه الدراسة مدخلين بحثيين:

• المدخل الأول: تمثّل في المنهج النوعي أو ما يُسمّى كذلك بالمنهج الكيفي أو الوصفي و هو ما تعلق بالبيانات النوعية، التي استفادت منها دراستنا التي تمثلت في التحليلات المكتوبة، والدراسات الوصفية، والمقالات و الرّبط بين جميع وجهات النظر المختلفة، من أجل الخروج بالنتائج.

• المدخل الثاني: تمثّل في المنهج الكمي و اهتمامنا بالفرضيات، وما تضمّنت من متغيرات بحثية، ومن ثمّ التعريفات العلمية، ومن خلال هذا المنهج استطعنا اختبار وقياس العلاقات فيما بين المتغيرات، سواء المستقلة أو التابعة، لاختبار الفرضيات، ومن ثمّ تطبيق النظريات والمفاهيم المكتسبة على أرض الواقع و توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات.

✓ تضمّنت دراستنا تنوعاً في المناهج، حيث شملت :

• المنهج الإحصائي الذي اعتمد على النّشرات الاحصائية .

• المنهج التاريخي تمثّل في دراسة تطور تلك الظواهر وتاريخها ليكتمل فهمها، إضافة إلى تحليل للوثائق والأحداث المختلفة وإيجاد التفسيرات الملائمة والمنطقية لها على أسس علمية دقيقة بغرض الوصول إلى نتائج تمثل حقائق منطقية.

• المنهج التحليلي تمثّل في تحليل الأشكال و الجداول واستنتاجها.

• المنهج القياسي، كما استخدمنا الاتجاه الجديد في التحليل الاقتصادي و هو أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي، يمكن على أساسه قبول أو رفض النظريات الاقتصادية.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

✓ /توفير تقدير كمي للقيم التي تقيس العلاقات الاقتصادية و قوانينها، و التنبؤ بسلوكياتها المستقبلية (كميًا) أي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الموجودة في النظريات الاقتصادية، بالاستعانة بالعديد من العلوم الأخرى وأهمها الرياضيات والاحصاء وغيرها، للوصول الى الهدف وهو اختبار الفرضيات ، ورسم السياسات واتخاذ القرارات ، ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية في المستقبل، وهذا التنوع في المناهج والأساليب من أجل تكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة.

✓ /لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط و إنما تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة.

✓ /تعددت أدوات هذه الدراسة حيث شملت مصادر لجمع المعلومات والوثائق وتصنف إلى فئتين رئيسيتين هما كالاتي:

- **المصادر التقليدية :** هي مجموعة المصادر التي استخدمت بشكل معهود عند جمع المعلومات، كالإحصاءات و البيانات من الهيئات المحلية أو الدولية. وتم الحصول عليها من مصادر مختلفة و رئيسية و ليست ثانوية مثل نشرات الجهاز المركزي والإحصاء، نشرات البنك المركزي والبيانات المنشورة بالبنك الدولي.
- **المصادر الإلكترونية:** كما اعتمدنا على المصادر التي أتاحتها التطور التكنولوجي، لجلب المعلومات وتبادلها بشكل رقمي، وتعد شبكة الإنترنت من أبرزها .

ملاحظة:

تم جمع معلومات عينة مجتمع الدراسة، من مصادر موثوقة والتركيز على جميع المتغيرات ، بدون إهمال أي عنصر ، من أجل دراسة العينة دراسة تامة وكاملة، وتحليلها للحصول على النتيجة التي يهدف اليها البحث بمعرفتها. كما استخدمت الاختبارات لقياس المستويات العلمية لمجتمع معين، مثل اختبار العلاقة السببية بين متغيرين أو أكثر، وهذا النوع من الأدوات يعتبر دقيقاً، ويعطي نتائج معقولة.

و من العرض السابق يتضح أنّ هذه الدراسة عاجلت فجوة علمية متعدّدة الجوانب بتطرقها "لموضوع أثر سعر الصرف على المبادلات التجارية" و شمول عيّنتها لعدّة متغيرات منها: سعر الصرف، الصادرات، الواردات، مؤشر سعر المستهلك ، سعر برميل النفط، و اجمالي الناتج المحلي. و تعدّ أدواتها في جمع المعلومات من مصادر تقليدية والإلكترونية. و استخدامها لعدّة مناهج منها الكمي، النوعي، التحليلي، التاريخي و القياسي.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

هذه الدراسة مُعاصرة و تناولت فترة زمنية حديثة (2018/1980) تعرض فيها الاقتصاد الجزائري الى العديد من الأزمات المالية و التقديية و الاقتصادية مما تعكس تقييماً حقيقياً للاقتصاد الجزائري . وإذا نظرنا إلى البحوث والدراسات السابقة نجد ها مُختلفة، منها ما تناول مدى انفتاح الاقتصاد وأثر ذلك على فاعلية السياسات المالية والتقديية أيضا تحليل واقتباس أثر انخفاض العملة على الميزان التجاري، كذلك تناولت هذه الدراسات كيفية اختيار نظام الصّرف الأمثل من خلال استعراض نظم الصّرف المختلفة أيضا أثر انتقال وانعكاس التغيرات في أسعار الصّرف على مؤشر الأسعار المحلية.

رغم أنّ هذه البحوث والدراسات مُتعددة إلا أنّ هذا البحث يتميز بالتالي:

هذا البحث يدرس السياسات التقديية وخاصة سياسة التقد الأجنبي باعتبارها الآلية المركزية لتحقيق استقرار الأسعار، والتي تُعتبر من أهم سياسات الاقتصاد الكليّ. ويساهم في سدّ الفجوة في الدراسات في هذا المجال. تضمّنت الدراسة الفترة الزمنية التي عرف الدينار الجزائري عدّة تخفيضات في ظلّ اصلاحات 1994، إضافة الى تطبيق نظام التعويم الموجه ، وقابلية تحويل الدينار الجزائري ، كما تمّ في هذه الفترة التوقيع على اتفاقية الشراكة - الأورو مُتوسطة - سنة 2002، كما شهدت هذه الفترة (الأزمة النفطية 1986 وأزمة 1997 والأزمة المالية العالمية في نهاية العام 2007 و أزمة (أواخر 2013).

و في الأخير سوف نستعرض فيما يلي جدولاً للدراسات الأجنبية القياسية بين التفاوت في نتائج أثر تقلبات سعر

الصّرف على التجارة الخارجية للفترة الزمنية من 2018/1978

جدول رقم(3.2) تفاوت نتائج الدراسات القياسية حول آثار تقلب أسعار الصّرف على التجارة

للفترة الزمنية من 2018/1978

الرقم	الدراسات	تأثير سلبي	تأثير إيجابي	تأثير ضئيل	تأثير غامض
1	(Hooper & Kohlhagen 1978)	0	0	1	0
2	Abrams (1980)	1	0	0	0
3	Cushman (1983)	1	0	0	0
4	Akhtar and Hilton (1984)	1	0	0	0
5	IMF (1984)	0	0	0	1
6	Gotur (1985)	0	0	0	1
7	Chan and Wong (1985)	0	0	0	1
8	Kenen and Rodrick (1986)	1	0	0	0
9	Bailey et al. (1986)	0	0	1	0
10	Cushman (1986)	1	0	0	0

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

1	0	0	0	Bailey et al. (1987)	11
0	0	0	1	Cushman (1988)	12
0	0	0	1	De Grauwe (1988)	13
1	0	0	0	Pradhan (1988)	14
0	0	0	1	Anderson and Garcia (1989)	15
0	0	0	1	Perée and Steinherr (1989)	16
0	1	0	0	Klein (1990)	17
0	0	0	1	Bini-Smaghi (1991)	18
0	1	0	0	Smit (1991)	19
0	0	1	0	Assery and Peel (1991)	20
0	0	0	1	Kumar and Dhawan (1991)	21
0	0	0	1	Pozo (1992)	22
0	0	0	1	Savvides (1992)	23
0	0	0	1	Grobar (1993)	24
0	0	0	1	Bahmani-Oskooee and Payesteh (1993)	25
0	0	0	1	Chowdhury (1993)	26
1	0	0	0	Kroner and Lastrapes (1993)	27
1	0	0	0	Qian and Varangis (1993)	28
0	0	0	1	Caporale and Doroodian (1994)	29
0	0	0	1	Arize (1995)	30
0	1	0	0	Holly (1995)	31
0	0	0	1	Stokman (1995)	32
0	0	0	1	Arize (1996a)	33
0	0	0	1	Arize (1996b)	34
1	0	0	0	Daly (1996)	35
0	0	1	0	Kiheung and Wooree (1996)	36
0	0	1	0	McKenzie and Brooks (1997)	37
0	0	0	1	Arize (1997 a)	38
0	0	0	1	Arize (1997 b)	39
0	0	0	1	Arize (1998)	40
0	0	0	1	Arize and Shwiff (1998)	41
0	0	0	1	Hassan and Tufte (1998)	42
1	0	0	0	McKenzie (1998)	43
0	0	0	1	Dell'Ariccia (1999)	44
1	0	0	0	Lee (1999)	45
0	0	0	1	Arize et al. (2000)	46
0	0	0	1	Rose (2000)	47
0	0	0	1	Chou (2000)	48
0	0	1	0	Abott et al. (2001)	49
0	0	1	0	Aristotelous (2001)	50
0	1	0	0	Doyle (2001)	51
1	0	0	0	Sauer and Bohara (2001)	52
0	1	0	0	Sekkat (2001)	53
1	0	0	0	Achy and Sekkat (2001)	54
0	0	0	1	Giorgioni and Thomson (2002)	55
0	0	0	1	Vergil (2002)	56
0	0	0	1	Nabli and Varoudakis (2002)	57
0	0	1	0	Fountas and Aristotelous (2003)	58
1	0	0	0	Clarck and Wei (2004)	59
0	0	0	1	Arize et al. (2004)	60
0	0	0	1	Sadikov et al. (2004)	61
0	0	0	1	Honroyiannis et al. (2005)	62
1	0	0	0	Saucier and Lee (2005)	63
1	0	0	0	Rey (2006)	64
1	0	0	0	Egert and Zumaquero (2007)	65
1	0	0	0	Hosseini and Moghadssi (2010)	66
0	0	0	1	Sekkat (2012)	67

الفصل الثاني: الدّراسات العلمية السّابقة

1	0	0	0	Bouoiyour and Selmi (2012)	68
1	0	0	0	Bouoiyour and Selmi (2013)	69
0	0	1	0	Dimitrios and, Nicholas Tsounisb(2014)	70
0	1	0	0	Asteriou, Dimitrios, and all., (2016.)	71
0	1	0	0	Bernard Njindan Iyke and Sin-Yu Ho(2017)	72
0	0	0	1	Rashid Latief and Lin Lefen(2018)	73
18	09	07	38	المجموع	

المصدر: **CORIC AND PUGH (2010)** ومجموعة من الباحثين

خلاصة الفصل الثاني:

اكتسبت دراسة سعر الصّرف وعلاقته مع التدفقات التّجارية أهمية كبيرة ، في العقود القليلة الماضية. فأصبحت قضية حرجة بالنّسبة للباحثين الأكاديميين، و حتى بالنّسبة للمؤسسات الدولية.

و من خلال هذا الفصل قد استعرضنا أهم الدّراسات السّابقة التي بحثت في أثر تقلبات أسعار الصّرف على تدفقات التّجارة الدولية و ما لاحظناه هو غزارة الدّراسات التّطبيقية الأجنبيّة في حين تبقى الدّراسات العربيّة شحيحة نوعا ما في هذا المجال ، كما تعرفنا على أهم الاختبارات التّجريبية و نماذجها القياسية و أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدّراسات .

فمنذ عام **1973** طبقت العديد من الدّول ومنها البلدان التّامية سياسة نظام سعر الصّرف العائم ، بدلا من نظام سعر الصّرف الثّابت، وقد أجريت دراسات مُبكرة ومُختلفة لاستكشاف العلاقة بين سعر الصّرف والتّجارة الخارجيّة و كانت

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

نتائجها مختلفة و متفاوتة، فنتائج الدراسات في هذا المجال غير حاسمة بعد. ومع ذلك، هناك إجماع عام بين الباحثين على أن المبادلات التجارية تتأثر على المدى الطويل بسعر الصرف، أي وجود رابطة سلبية لسعر الصرف والمبادلات التجارية على المدى الطويل .

تعكس النتائج التجريبية عدم وجود توافق في الآراء بين الباحثين في تأثير تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية.

قد وجد **Akhtar and Hilton (1984)** تأثير سلبي للتجارة الثنائية بين ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية مُستخدمًا سعر الصرف الاسمي.

فيما أبلغ **Onafowora (2003)** عن وجود ارتباط إيجابي طويل الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري الحقيقي لثلاثة بلدان من آسيان تايلاند وماليزيا وإندونيسيا في تجارتها الثنائية مع الولايات المتحدة واليابان. أما **peter Baak (2008)** قد وثق الارتباط بين سعر الصرف وحجم الصادرات في المدى الطويل بين الصين والولايات المتحدة، لكن العلاقة قصيرة الأجل لم تكتشف بشكل واضح.

ووفقًا **bahmani and scott (2009)** فإنَّ التقلب المتزايد له آثار قصيرة المدى على التدفقات التجارية لمعظم الصناعات ، لكن التأثيرات طويلة المدى كبيرة (إيجابية أو سلبية) لثلث الصناعات فقط. ومُعظم الآثار الهامة سلبية وليست إيجابية على التجارة المكسيكية مع الأمريكية .

و أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذا الطرح هو أنَّ أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية تختلف من دولة لأخرى و نتائجها مُتباينة من علاقة سلبية، ايجابية ، في حين أنَّ هناك دراسات لم تجد أيَّ تأثير لأسعار الصرف على الصادرات و الواردات لبعض الدول .

في الواقع ، بعض الدراسات التجريبية الحديثة تشير إلى أنَّ مخاطر العملة قد خففت من حجم التجارة الدولية خلال الفترة الحالية نتيجة تعويم أسعار الصرف وآخرون يرون العكس ، فالحُصول على هذه النتائج المختلفة لا تدعم هذه العلاقة.

الفصل الثاني: الدراسات العلمية السابقة

هذه النظرة العامة وغير الحاسمة لهذا الجدل التجريبي و العمل النظري من نتائجه، أن يجعل من الممكن تجميع

الجُهودِ للتوصل لبعض طرق البحث الجديدة أو اختيار مُتغيّرات جديدة التي تؤثر على حجم المبادلات التجارية .

اقترحت بعض الدراسات على صانعي السياسة أن يفكروا في تقلبات سعر الصرف في بعض البلدان وليس جميعها

خاصةً عند تطبيقها إجراءات السياسة التي تقلل من التقلب غير المتوقع في سعر الصرف، كما يعتبر بعض الكتاب أنّ

تقلب سعر الصرف ليس واحداً من أسباب مشاكل التجارة الخارجية لكن تبدو أنّها نتيجة لعوامل أخرى منها القيود

المحلية على نمو التجارة الخارجية والمشاكل المستمدة من عدم التوازن وانتقال الفوارق في أسعار الفائدة وغيرها.



الفصل الثالث:
دراسة تحليلية قياسية لأثر
سعر الصّرف و المبادلات
التجارية

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على المُبادلات التّجارية
مقدمة
المبحث الأول : دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على المُبادلات التّجارية
أولا :مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري
ثانيا : سياسة تخفيض الدينار الجزائري و أهدافها
ثالثا: مراحل تطور السّياسات التّجارية الجزائرية
رابعا : تطور المُبادلات التّجارية الجزائرية
خامسا : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية.
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصّرف الدينار الجزائري على المُبادلات التّجارية
مقدمة
أولا :اختبار استقراريه السّلاسل الزّمنية
ثانيا: اختبار العلاقة السّببية لـ انجل وجرا نجر. (Granger- Engle Test).
ثالثا: النموذج القياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية.
رابعا: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى. OLS
خلاصة الفصل الثالث
خاتمة عامة

تمهيد

يعدّ استقرار صرف العُمة من أساسيات السّياسة التّقديية في مُختلف الدّول، كما يُوفّر الأمان و الاطمئنان للمُتعاملين الأُجانب. فتلجأ الدّول بشكلٍ عامٍ إلى تطبيق سياسة سعر الصّرف المُمثلة في- تخفيض قيمة العُمة- التي لا تقل أهمية عن السّياسات الاقتصادية الأُخرى ، لتنمية صادراتها أي - زيادة الطّلب على سلعها- و التّقليل من حجم وارداتها، لأنّ تكلفتها سترتفعُ ، مع تحفيز جهازها الإنتاجي لمواجهة ارتفاع الطّلب الدّاخلي .

و الجزائر، باعتبارها دولة ذات اقتصاد نامي و ريعي، واعتمادها الكليّ على التّجارة الخارجية (خاصة الصّادرات التّفطية) ، فهي مُعرضة لمخاطر أسعار الصّرف بشكلٍ أو بآخر.. ففي عام 2010 ، كانت واردات السلع والخدمات تساوي 31.4% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في حين كانت الصّادرات مُساوية ل 38.4 %، كما ارتفع حجم التّبادل التّجاري إلى أكثر من 122 مليار دولار سنة 2012(انظر الجدول رقم (12.3) ص 145) .

بدايةً انتهجت الدولة الجزائرية النّظام الاشتراكي، و طبقت معه نظام الرّبط الثابت للدينار إلى عُمة واحدة (الفرنك الفرنسي) ثم الرّبط الى سلّة من العُملات بداية من 1974، إلا أنّ هذا النّظام عرف عدّة اختلالات، فتوجهت الى مُحاولة تطبيق اقتصاد السّوق بانتهاج نظام التّعويم المُوجّه خلال تسعينات القرن الماضي، حيث أُعتُبرت تلك المرحلة مُنعرجًا حاسمًا للتّحول من الاقتصاد المُوجّه، فطبقت الحكومات المتعاقبة عدّة تصحيحات و ذلك لمواجهة المشاكل (الاقتصادية و الاجتماعية) التي عرفتها البلاد آنذاك النّاتجة عن تدهور أسعار التّفط (أزمة 1986) و انخفاض عوائد العُمة الصّعبة.

سارعت الجزائر الى اتّخاذ عدّة تدابير من أجل الخروج من تلك الأزمات ، و إنعاش الاقتصاد الوطني ، بتحرير التّجارة الخارجية ، وتحديد سعر الصّرف وفق نظام التّعويم المُوجّه و بالتّالي تشجيع عمليات الانتاج و الاستثمار و البحث عن الأسواق الخارجية للحصول على العُمة الصّعبة.

وقد طبقت الحكومات الجزائرية المتعاقبة سياسة تخفيض قيمة العُمة لاسترجاع التّوازن الخارجي و تحرير التّجارة الخارجية ، في ظلّ اعتماد الاقتصاد على الصّادرات التّفطية و سوف نتطرق في هذا الفصل الى الدّراسة التحليلية لتطور سعر صرف الدينار الجزائري و كذا تطور الصّادرات و الواردات الجزائرية، بالإضافة الى الدّراسة القياسية من خلال بناء نموذج قياسي لاختبار العلاقة بينهما(أي بين سعر الصّرف و المُبادلات التّجارية) واستخدام أدوات الاقتصاد القياسي

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على المبادلات التجارية

المبحث الأول : دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية

المطلب الأول : دراسة تحليلية لتطور سعر صرف الدينار الجزائري .

الفرع الأول : مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري:

لقد طبقت الجزائر سياسة سعر الصرف في منهجين عبر مرحلتين أساسيتين منذ استقلالها حتى يومنا هذا، حيث تميّزت المرحلة الأولى و ابتداء من سنة 1964 بتبني نظام الصرف الثابت حيث تم ربط سعر صرف الدينار إلى الفرنك الفرنسي وبدءاً من 1974 تم التحويل إلى الربط بسلة من العملات لأهم الشركاء التجاريين ،وبداية من أكتوبر 1994 تم التخلي عن نظام الصرف الثابت وأعطيت للدينار الجزائري نوع من المرونة ، وفي 1996 تم تجسيد نظام التعويم الموجه للدينار الجزائري .

و قد كان سعر صرف الدولار يساوي 3.84 دج/\$ سنة 1980، وفي سنة 1990 انخفض إلى 8.96 دج/\$ وفي سنة 2000 انهار ووصل الى 75.26 دج/\$ و واصل تدهوره سنة 2018 حيث أصبح يساوي 116.59 دج/\$ للدولار الواحد و ما نلاحظه أنّ الدينار الجزائري عرف أقصى تدهورًا في عشرية تسعينات القرن الماضي . ومن خلال بحثنا هذا ،سُحِلت تحليل تطور نظام سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال وفي ظلّ الاصلاحات - التي طبقتها الحكومة الجزائرية بتوصيات من المنظمات النقدية الدولية- الى يومنا هذا، حيث عرفت أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري عدّة تغيّرات يُمكن تلخيصها عبر مرحلتين أساسيتين:

- مرحلة تحديد سعر صرف الدينار الجزائري و تثبيته (1989/1964).
- مرحلة الاصلاحات الاقتصادية والتسعير الجديد للدينار الجزائري (2018/1989).

أولا /مرحلة تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري و تثبيته (1989/1964):

1/مرحلة إنشاء الدينار الجزائري و ربطه بالفرنك الفرنسي (1973/1964)

طُرِحَ الدينار الجزائري للتداول بدلاً من الفرنك الجزائري كعملة رسمية، بموجب القانون رقم 64 / 11 المؤرخ

بتاريخ 10 / 04 / 1964 و كان النظام النقدي الدولي في هذه المرحلة مُسيرًا باتفاقية " بريتون وودز" فطبقت

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

الجزائر نظام الرّبط الثابت للدينار إلى عملة واحدة هي (الفرنك الفرنسي)، بحيث حدّدت سعر صرف عملتها بما يُعادل 0.18 غ من الذهب الخالص أي بنفس التّكافؤ مع الفرنك الفرنسي إلى غاية سبعينات القرن الماضي.

أمّمت الحكومة الجزائرية بين سنة 1966 و 1967 كبرى المنشآت المالية والمصرفية والتي كانت تابعة للدولة الأجنبية، على أن تكون تحت إدارة البنك المركزي الجزائري.

وخلال فترة ضّعف الفرنك الفرنسي شرّعت الجزائر في تطبيق مُخطّاتها التّنموية (المخطط الثلاثي الأوّل) والذي يتطلب استقرار سعر الصّرف والذي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم انخفاض الدّينار الجزائري مع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم علاقته الثابتة معه، حيث أصبح (1 دج يساوي 1.25 فرنك فرنسي) ، و ذلك بين (أوت 1967 و ديسمبر 1973) (1).

كما عرفت العملة الفرنسية خلال هذه المرحلة ضّعفاً أدّى إلى الانخفاض المستمر للدّينار الجزائري مُقابل مُختلف عمولات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرّباعي الأوّل (1970 / 1973).

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتّخلي عن أسعار الصّرف الثابتة والمبنية عن اتفاقية بروتون وودز، و تعويم أسعار الصّرف و تعميمها ، تمّ اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدّينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرّباعي الثاني (1974 / 1977). وقد سعى هذا النّظام الجديد للتّسعير إلى تحقيق هدف مُزدوج :

- توفير دعم مُقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدّينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التّجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصّة وأتّما مؤسسات ناشئة.

- السّماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنوّعاتها على المدى الطّويل دون أن تتعرض لتغيّرات عنيفة (تنازلية) - لسعر الصّرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري (2).

1 - محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2000 ص 155

2 - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، - نفس المرجع - ذكر سابقا - ص 156

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

2/مرحلة ربط الدينار بسلة من العُملة و ظهور سعر الصّرف المُوازي (1986/1974):

أمام انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العُملة سنة 1971 لجأت السّلاطات التّقديّة الجزائريّة إلى استعمال نظام صرف يربطُ الدّينار الجزائري بسلة مكوّنة من أربعة عشر عُملَةً (14 عُملَةً) من ضمنها الدولار الأمريكي، و ذلك بداية من سنة 1974 (انظر الجدول رقم 3.1) ، ومنحت لكلّ عُملَةٍ من هذه السّلة ترجيحًا مُحدّدًا على أساس وزنها في التّسديدات الخارجيّة وعلى هذا الأساس يتمّ حساب سعر صرفِ الدّينار الجزائري بالنّسبة للعُملَة المسعّرة من قبل البنك المركزي الجزائري.

وبالتّالي فإنّ القوة الشّرائيّة للدّينار الجزائري أصبحت تتحدّد عن طريق علاقة ثابتة بين الدّينار وسلة العُملة، يلعبُ الدولار الأمريكي دور العُملَة الوسيطة باعتباره العُملَة الرّئيسيّة الّتي يتمحور حولها هذا النّظام بحيث تسمحُ تسعيرته على مُستوى سُوق الصّرف بتحديد تسعيرة بقيمة العُملة المكوّنة للسّلة . و الجدول الاتي يبيّن ارتباط الدّينار الجزائري بسلة من العُملة:

جدول رقم(1.3) ارتباط الدّينار الجزائري بسلة من العُملة من 1974 إلى 1994

الرقم	العُملة	النسبة	الرقم	العُملة	النسبة
01	الدولار الأمريكي (USD)	(%40.15)	08	البيزتا الاسبانية (ESP)	(%2.00)
02	الفرنك الفرنسي (FRF)	(% 29.2)	09	الفلوران الهولندي (NLG)	(% 1.5)
03	المارك الألماني (DEM)	(% 11.5)	10	الكورون السويدي (SEK)	(% 1.5)
04	الليرة الإيطاليّة (HTL)	(%4.00)	11	الدولار الكندي (CAD)	(%0.75)
05	الجنيه الإسترليني (GBP)	(%3.85)	12	الشيلينغ النمساوي (ATS)	(% 0.5)
06	الفرنك البلجيكي (FB)	(%2.50)	13	الكورون الدانماركي (DKK)	(% 0.2)
07	الفرنك السويسري (CHF)	(% 2.25)	14	الكورون النرويجي (NOK)	(%0.1)

المصدر: من اعداد الطالبة نقلا عن البنك الجزائر

نلاحظُ من خلال الجدول أعلاه أنّ الدولار الأمريكي يُهيمن على نسبة مهمّة في السّلة تفوق 40 %،

اكتسب هذه الأهمية من -عائدات تصدير المحروقات ومدفوعات خدمة الدّيون⁽¹⁾.

ثم يليه الفرنك الفرنسي أكثر من 29% باعتبار أنّ الصّادرات الوطنيّة مَقومة بالدولار الأمريكي في السّوق

العالمية لكن مُعظم الواردات من السّوق الأوروبيّة مَقومة بالأورو .

¹ - Taline Koranchelian- The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience -IMF WORKING PAPER- WP/05/135 July 2005.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

و لكن في سنة 1986 تضررت الجزائر نتيجة الأزمة التّفطية - التي تدهورت فيها أسعار النّفط- و تراجعت ايرادات الصّادرات، فواجهت الحكومة تحديات عديدة على جميع المستويات و خاصة الوضع الاقتصادي حيث دخلت البلاد في دوامة المديونية الخارجية⁽¹⁾، فلجأت الى المؤسسات الدّولية و منها FMI لمطالبة المساعدة فوافقت هذه المؤسسة بشروط منها تطبيق عمليات تصحيح قيمة العُملة الوطنية (الدينار الجزائري) أي تخفيض سعره مُقابل الأورو والدولار أساسًا .

كما ظهرت في هذه المرحلة عدّة تشريعات وقوانين تُحدّد طرُق الاستثمار، وأصبح كلّ شيء مُحتكرًا من قبل الدّولة فأصبحت الاستيرادات خاضعة لما يُسمّى بالترخيص الإجمالي للاستيراد أو لإيجارات الاستيراد، أدت هذه العوامل إلى توسع السوق الموازية للصّرف المُرتبطة أساسًا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العُملة الأخرى، والتي شاع انتشارها خاصة مع سبعينات القرن العشرين وبالتحديد بعد انتشار نظام التّعويم لسعر الصّرف ، و الجدول الموالي يُبيّن ذلك:

جدول رقم (2.3) تطور سعر الصّرف الرّسمي و المُوازي من 1970/1989

السنة	1970	1974	1980	1985	1986	1987	1988	1989
سعر الصّرف الرّسمي	1.0	1.1	1.3	0.61	0.71	0.80	1.2	1.5
سعر الصّرف المُوازي	1.0	1.4	1.5	3.0	4.0	4.0	5.0	6.0

المصدر: Revue Algérienne d'économie et de gestion , Mai 1997, Université d'Oran

نلاحظ من الجدول السّابق أنّ سعر الصّرف المُوازي ظهر في الجزائر بعد سنة 1974 كما ذكرنا سابقًا ، نتيجة الطّلب المتزايد على العُملة الأجنبية، كما نلاحظ تّوسّع الفجوة بين السّعرين الرّسمي و المُوازي بدءًا من 1985 و هذا نتيجة ظهور بوادر الأزمة التّفطية سنة 1986 و ما نجّر عنها .

¹- Farid boukarrou et fatima djaalab- **balance des paiements. Taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie**-revue sciences humaines n°40 décembre 2013 pp52-84

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

3/مرحلة ما بعد الأزمة النفطية وبداية السياسة التّصحيحية ما بين 1987 –1989:

كشفت الصّدمة البترولية سنة 1986م عن هشاشة و ضُعب المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصابها اختلالات هيكلية، في موازيتها سواءً الميزان التّجاري أو ميزان المدفوعات، حيث وصل نمو التّاج المحليّ نسبة سّالبة قُدرت ب(-0.70 %) سنة 1987.

فهذه الصّدمة الممتثلة في (التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986)، أدخلت الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة نتيجة الصّعوبات المالية التّاجية عن ضُعب الإيرادات التّقطية ، وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرّت بها الجزائر، حيث تميّزت هذه الفترة بأزمة سياسية وأمنية حادّة نتجت عن تديّي أسعار البترول ، و الذي انخفض من (30) دولار للبرميل الواحد إلى أقل من 15 دولار سنة 1986 انظر الجدول رقم (3.16) ص (...).، خاصة بعد انخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصّادرات الجزائرية من المحروقات) ، فأدى ذلك إلى ارتفاع الديون الخارجية التي انتقلت من 18,26 مليار دولار سنة 1985 إلى 26.27 مليار دولار سنة 1993.

و بدءًا من سنة 1988 ألغت الجزائر نظام سعر صرف الدينار الجزائري مُقابل سلّة من العملات و حلّ محله نظام تخصيص التّقد الأجنبي في البُوك التّجارية، المخصصة للمؤسسات العمومية التي تتفاعل معها ، و عرفت هذه المرحلة انخفاضًا في العملة الوطنية نتيجة انخفاض مُعدل التّبادل التّجاري ، و ارتفاع مُعدلات التّضخم .

وعلى هذا الأساس لجأت الدّولة إلى تطبيق سياسة التّكشف و بيع كمية من الذهب للحصول على العملة الصّعبة و البيع المسبق للبترول و الغاز وذلك من أجل الخروج من الأزمة، التي تسببت في عدّة آثار سلبية منها :

• انخفاض الدينار الجزائري وارتفاع مُعدل التّضخم التّقدي مما أدى الى انخفاض القدرة الشّرائية للمواطن و

التي تسببت لاحقًا في أحداث 05 أكتوبر 1988.

• تعطيل المشاريع وإلغاء بعضها.

• نقص المواد والسّلع خاصة الاستهلاكية وارتفاع أسعارها.

• ارتفاع البطالة حيث أصبحت تفوق 1.5 مليون عاطل.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

لقد باشرت الجزائر سياسة تصحيحية بغية توفير الأرضية اللازمة لتطبيق أحكام وتشريعات الاقتصاد الموجه إلى السوق، بإصدار عدّة قوانين منها **قانون 86-12⁽¹⁾** الصادر بتاريخ **19 أوت 1986** المتعلق بنظام البنوك والقروض والذي حدّد مهام البنك المركزي بممارسة حق الإصدار ومراقبة توزيع القروض على الاقتصاد الوطني وتنظيم التداول النقدي ، وتنظيم الصّرف والتّجارة الخارجية.

وقد جسدت اصلاحات أخرى تمحورت أساساً حول تطوير المؤسسة وجعلها تعمل بعقلانية اقتصادية، حيث تمّ اصدار **القانون 88-01⁽²⁾** - والمؤرخ في **12 يناير 1988** ، المتضمّن تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصخصتها، قانون تعلق باستقلالية المؤسسات العمومية من الوجهة القانونية و التشغيلية.

و لكن هذه الاصلاحات لم ترتقي الى الأهداف المسطرة، في ظلّ الظروف الصّعبة التي كانت تعيشها البلاد آنذاك ممّا عرّجّل بتطبيق إصلاحات جذرية أخرى، تمثلت في التّحول التدريجي الى نظام اقتصاد السوق، والغاء سياسة احتكار الدّولة للتّجارة الخارجية وكل هذا تحت وصاية المنظمات الدّولية.

وفي هذه المرحلة انتقل مُعدل صرف الدينار من **4.85** دج للدولار في نهاية **1987** إلى **8.96** دج مُقابل كل دولار مع نهاية **1990** (الجدول رقم **3.4** ص 127). وانطلاقاً من **1991** تمّ تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ وأصبح صرف الدينار **18.47** للدولار الواحد (انظر الجدول رقم **3.4** ص 127).

و الجدول التالي يبين تطور سعر الصّرف من **1980** الى **1988**:

جدول رقم (3.3) تطور سعر الصّرف (دج/\$) للفترة **1989/ 1980**

السنة	1980	1981	1983	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر صرف دج/\$	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91	7.61

المصدر من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

¹ - **قانون رقم 86-12** مؤرخ في **19 أوت 1986**، يتعلق بنظام البنوك و القرض، الجريدة الرسمية، عدد **34**، صادر بتاريخ **20 أوت 1986**.
² - **قانون رقم 88-01**، مؤرخ في **12 جانفي 1988**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، عدد **02**، صادر بتاريخ **13 جانفي 1988**.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

ثانيا/مرحلة الاصلاحات الاقتصادية والتّسعير الجديد للدينار الجزائري (1989/2018):

نظراً للظروف الاقتصادية العالمية و المتمثلة في سُقوط القطبية الثنائية و ظهور النّظام الدّولي الجديد و انخفاض سعر برميل النّفط الّتي يُعتبر سعره غير مُستقر، و مُرتبط أساساً بأسواق عالمية و الّتي تعتمدُ الدولة كمرجع لإعداد ميزانيتها . وتماماً مع هذا التّغيير في الأنظمة و السياسات الاقتصادية العالمية الجديدة، عرفت الجزائر مُنعطفاً حاسماً في الحياة الاقتصادية تمثلت في اجراء سلسلة من الاصلاحات بُغية التّحول الى اقتصاد السّوق كما ذكرنا سابقاً . واعتبرت هذه مرحلة اللّبنة الأساسيّة في التّغيير لمختلف الاصلاحات في الجزائر أساسها دستور **1989** ⁽¹⁾ .

وعرفت هذه المرحلة عدّة إصلاحات اقتصادية من بينها اصلاحات هيكلية مسّت المنظومة المصرفية وبتجلى

ذلك في إعادة تنظيم هيكل البنك المركزي من خلال قانون 90-10 لتنظيم الصّرف و حركة الدينار الجزائري

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدّة مراحل هي:

1/ فترة اصلاحات التّسعينات 1989/1998

بعد الأزمة البترولية الخانقة الّتي عرفتها البلاد عام 1986 (والّتي سبق ذكرها)، و الّتي أدّت الى ظهور اضطرابات

اجتماعية ، سارعت الحكومة الجزائرية الى طلب المساعدة من صندوق النّقد الدّولي ، حيث كانت أوّل اتفاقية معه هي :

• **اتفاقية الاستعداد الائتماني الأوّل 1989 STAND-BUY** ، انعقدت شهر ماي بدعم قدر ب

(300 مليون دولار) تحت شروط قاسية منها :

تخفيض قيمة الدينار، حيث خُفض بأكثر من 100 %، فتدهورت قيمته من 8.96 دج /دولار سنة 1990 الى

18.47 دج / دولار سنة 1991 (انظر الجدول رقم. (4.3) ص 128) و اعتبر أنّ تخفيض قيمة العُملة الوطنية هو

فتح المجال لاقتصاد السّوق، الذي يخضع لقوى العرض و الطلب في سوق الصّرف .

وزيادة على ذلك، تحرير الأسعار، بحميد الأجور، الحدّ من التّضخم ، حرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، و تقليص

حجم الميزانية العامّة .

¹ - دستور 1989 ، أصدر بموجب مرسوم رئاسي رقم 89 -18 المؤرخ في 28/02/1989 ، جريدة رسمية، عدد 64 لسنة 1989.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

وعلى الرغم من إصدار عدّة قوانين منها القانون **12-86** ⁽¹⁾ والقانون **06-88** المعدل والمتمم له، والقانون **88-88** - **01** ، و القانون رقم **25-88** مؤرخ في 12 يوليو 1988 ⁽²⁾، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية، إلا أنّها لم تأت بنتائج ايجابية و تمّ إصدار قانون التّقد والقرض رقم **10-90** المؤرخ في 14 أبريل 1990 ⁽³⁾.

وفي أوت 1990 صدر قانون يمنح المؤسسات و الأفراد حق فتح حساب جاري بالعملة الصّعبة ثم تلتها عدّة اتفاقيات أخرى مع المنظمات الدولية منها:

• اتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني (STAND-BUY) (1991)

انعقدت هذه الاتفاقية في شهر جوان من 1991، و ذلك لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مُسيّرًا بقواعد السّوق، تمثلت هذه الاصلاحات في استقلالية المؤسسات، تشجيع الاستثمار و تحرير التّجارة الخارجية تمهيدًا لإعلان السّلطات التّقدية عن رغبتها في التّوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنّسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات، أي مع نهاية 1993 أو بداية 1994، و ابتداء من سنة 1992 ألغت الحكومة دعم السّلع الاستهلاكية و أقيمت على ثلاثة منها: الخبز، الحليب، و الدقيق .

وقبل البدء في عملية جعل الدينار قابلا للتّحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تمّ تعديل مُعدل الصّرف الرّسمي بغية إيصاله إلى مُستوى توازن الطّلب الوطني على السّلع والخدمات الأجنبيّة مع المُتاح من العُملة الصّعبة، حيث أصبح يُساوي **15.88** دينار/ للدولار الواحد في نهاية يناير 1991، ثم **16.59** في نهاية فبراير من 1991 ليصل في نهاية مارس الى **17.76** دج للدولار/ الواحد .

و في 30/09/1991 تمّ اتخاذ قرار التّخفيض بنسبة 22%. و هكذا استمر الدينار الجزائري في التّخفيض أو الانزلاق بهدف الوصول إلى مُستوى يسمح له بالاستقرار.

وفي ظلّ هذه الظّروف وقّعت الحكومة الجزائرية اتفاقًا آخر مع صندوق التّقد الدولي سميّ ب :

¹ - قانون رقم **12-86** مؤرخ في 19 أوت 1986، قانون ذكر سابقا.
² - قانون رقم **25-88** مؤرخ في 12 يوليو 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية، عدد 28، صادر بتاريخ 15 يوليو 1988 .
³ - قانون رقم **10-90**، مؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية عدد 16، صادر بتاريخ 18 أبريل 1990

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

• برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى من أفريل 1994/ الى ماي 1995

و كان مَوْجَهًا حُصَوصًا الى استقرار ميزان المدفوعات مع اشتراط **FMI** تطبيق اصلاحات اقتصادية عميقة مقابل منح قروض و شهدت هذه الفترة اصدار قوانين جديدة و تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري كما ألغي نظام الرقابة المسبقة على الصّرف وفي مجال القروض أنشئت لجنة الافتراض الخارجي، وأوكلت لها مهمة متابعة القروض الخارجية .

ووفقاً لمبدأ البحث عن التّوازن الخارجي، طُلب من السّلاطات العمومية تخفيض الدينار بنسبة **40.17%** خلال شهري مارس و أفريل من سنة **1994**، حيث أنّ برنامج التّحوّلات حدّد مجموعة من الأهداف التي يجب الالتزام بها. و في أواخر سبتمبر **1994** تمّ اتخاذ قرار التّخلي عن نظام الرّبط بسّلة العُملة، ليعوّض بداية من **01 أكتوبر 1994** إلى غاية نهاية **1995** بنظام " جلسات التثبيت **Fixing Session** " ويتعلّق الأمر ببيع العُملة الأجنبية بالمزاد من طرف بنك الجزائر، بُغية السّماح بتوفير الشّروط اللازمة لإنشاء سوق الصّرف. وجراء ذلك كان ينبغي تهيئة وتنظيم القواعد والإجراءات الخاصة والموارد البشرية التي تتماشى مع هذا التّوع من الأسواق بهدف تثبيت وتحديد سعر الصّرف عن طريق التّوازن بين الطلب والعرض في هذا السّوق.

شهدت الجزائر في هذه المرحلة الحاسمة ضغوطات مالية، سياسية، أمنية كما عُرفت هذه المرحلة بالمشيئة السوداء، وأمام هذا الوضع المتأزم لجأت الحكومة مرّة أخرى الى عقد اتفاق آخر مع صندوق التّقد الدولي هو :

• برنامج التعديل الهيكلي متوسط المدى من 1995 الى 1998 :

و هو ما يُسمّى ببرنامج التمويل الموسع يمتدّ لمُدّة ثلاث سنوات ، و كان هدفه إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري من أجل تنميته، و تأهيله لتطبيق آليات السّوق ، وخفض معدّل البطالة ، و مُعدّل التضخم . و من خلال هذه البرامج طُبقت تدابير واسعة لتحرير التجارة، و أصبحت البُنوك تملك حُرّية تقديم التّقد الأجنبي للمستوردين بناءً على طلب موثوق. وهكذا أزيلت كلّ القيود الادارية على أسعار الصّرف في تجارة السّلع، بتحرير الأسعار وإصلاح المنظومة البنكية وخصخصة المؤسسات العمومية. و تمّ اصدار عدّة لوائح و تنظيمات منها:

➤ **1995** تم اصدار لائحة **08-95** ديسمبر **1995** بتأسيس سوق الصّرف الأجنبي بين البُنوك.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

➤ 1996 التّوجه الى التّعويم المدار لسعر الصّرف و انشاء البنك المركزي لمكاتب الصّرف.

➤ 1997 ترخيص بنك الجزائر بتحويل الدينار في البُوك .

و منذ جوان 1995 بدأت المرحلة الثانية من إجراءات قابلية التّحويل الجارية للدينار في اطار التّبادلات الخارجية العادية، فبدأ بالتّرخيص لنفقات الصّحة والتّعليم التي تُسمّى بنفقات "المعاملات الجارية غير المنظورة" ويتم تحديدها بقيمة معيّنة خلال السنة بالنّسبة للمرضى المحليين الذين يُتابعون العلاج في الخارج وأيضاً بالنّسبة للطلبة المحليين، الذين يُزاولون الدّراسة خارج التّراب الوطني.

وبعد تكملة هذا التّحويل قامت بتحويل آخر في 28/08/1997 ورخص بنك الجزائر للنفقات حق صرف

قيمة معيّنة لنفقات السّفر إلى الخارج بالنّسبة للمواطنين وكان تكملة لسلسلة الإجراءات السّابقة، وأصبح هذا الحق في

15 سبتمبر 1997 عملياً يُطبق في البُوك⁽¹⁾. و الجدول الموالي يبين تطور سعر الصّرف.

جدول رقم (4.3) تطور سعر الصّرف من 1990 الى 1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر صرف دج/ \$	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57

المصدر من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن سعر صرف العُملة الوطنية عرّف ارتفاعاً مستمراً بحيث تدهورت قيمة الدينار الجزائري مُقابل العملات الأجنبية خاصّة في فترة الأزمات النفطية ، و نقص مداخيل الصّادرات و هذا ما لاحظناه في أزمة 1987/1986 حيث عرف مُعدل سعر صرف تدهوراً ملحوظاً ، و امتدّ هذا الانزلاق أو التّدهور حتّى سنة 1991 حيث فاق نسبة 100 % ، أمّا سنوات 1991/1992/1993 فكانت متقاربةً في مُعدل الصّرف غير أنّ شهر مارس من عام 1994 شهد تخفيضاً قدر بنسبة 7.3% ثم تخفيضاً آخر في أفريل من نفس السنة قدر ب 40.17 % أي بنسبة 47.47% خلال شهرين⁽²⁾ بطلب من المؤسسات الدولية ، كما شهد

¹ محمد أمين بربري، -"مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"- جامعة الشلف، الجزائر مجلة الباحث عدد 09-2011.

² زاوية رشيدة وعبد الوهاب دادن- " تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)"- المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية العدد 2016/3

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

معدل الصّرف تخفيضات أخرى قدرت ب 36 % عام 1995 و 15 % عام 1996⁽¹⁾ و هذا من أجل تصحيح اختلال ميزان المدفوعات حيث كانت السّلاطات المحلية تحدف من وراء هذه العملية ، الرّفغ من الصّادرات و تخفيض الواردات و هي الخطوة الأساسيّة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي⁽²⁾.

2/فترة اصلاحات الألفية الثالثة 2000/2018:

يعد قانون التّقد و القرض 90-10 معلّمًا و جيّهًا في الاصلاح البنكي ، و لكن كان لا بد من سنّ أوامر و أحكام مُعدّلة و مُتمّمة لذلك القانون لتعزيز استقلالية السّلطة التّقديّة ، و لهذا فقد أصدرت الحكومة الجزائريّة عدّة أوامر منها :

- الأمر (رقم 01-01) المؤرخ يوم 27 فبراير 2001، و المتعلق بإدارة و مراقبة بنك الجزائر، و تعزيز استقلالية السّلطة التّقديّة ، حيث قسم مجلس التّقد و القرض الى هئتين⁽³⁾ : مجلس الادارة و مجلس التّقد و القرض .

- الأمر (رقم 11-03) المؤرخ يوم 26 أوت 2003 ، المتعلق بالتّقد و القرض و يهدف إلى تحديد كل ما يتعلق بالعملة الوطنيّة (الدينار الجزائري والإصدار التّقدي)، كما تطرق إلى الصّرف و حركات رؤوس الأموال .

- النظام (01- 07) المؤرخ يوم 03 فيفري 2007⁽⁴⁾ ، و يهدف هذا النّظام إلى تحديد مبدأ قابليّة تحويل العملة الوطنيّة للعمّلات الأجنبيّة الجارية والقواعد المطبقة على التّحويلات من وإلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات و كل حقوق وواجبات مُتعاملّي التّجارة الخارجيّة والوسطاء المعتمدين ، وأهم ما جاء في هذا النّظام ما يلي :

- لا يمكن القيام بعمليات الصّرف بين الدينار الجزائري و العمّلات الأجنبيّة القابلة للتّحويل بصفة حرّة إلا لدى

الوسطاء المعتمدين أو بنك الجزائر .

¹- Adouka lakhdar-modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM-thèse pour l'obtention du doctorat-Es sciences en sciences économique option : gestion p 200

² -- Boucheta yahia -étude des facteurs déterminant du taux de change de dinar algérien - thèse pour l'obtention du doctorat-Es sciences en sciences économique option :finance P 78

³ - أبو بكر خوالد "تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه" مقال منشور في مجلة العلوم السياسيّة والقانون- العدد 07 فبراير 2018- المجلد 02 - تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين ص 193.

⁴ - النظام رقم 07 - 01 المؤرخ في 15 محرم الموافق 3 فبراير سنة 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

- الأمر 10-04 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2010 المعدّل و المُتمّم للأمر 03-11 المتعلق بالتّقد والقرض، وقد

ركز على الحرص على تحقيق استقرار الأسعار، التّسيير الحسن للتّعهدات المالية مع الخارج ، و ضبط سوق الصّرف لتسريع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني .

كما شهدت هذه المرحلة توجّها آخر نتيجة البُحوحة الماليّة، التي امتلأت بها الخزينة ، و لهذا حاولت السّلطات العمومية أن تستفيد من هذا الوضع الجيّد النَّاتج عن ارتفاع أسعار البترول و ذلك ابتداء من سنة 2000، وقامت ببعث برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بإقامة مُخططات تنموية، بداية من (2001/2014)، كما عرف سعر صرف الدينار مِقَابِل الدولار استقرارًا نسبيًا في هذه المرحلة و رغم أزمة 2008 الا أنّه ارتفعت قيمته ، و أصبح يساوي 64.58 دج/ للدولار الواحد بعدما كان سعره 79.68 دج /دولارسنة 2002، و لكن عرف تدهورًا منذ 2009 بتخفيض قيمته و أصبح 1 دولار يساوي 72.65 دج . و الجدول الموالي يبين ذلك .

جدول رقم (5.3) تطور سعر الصرف من 2000 الى 2009

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر صرف دج/\$	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65

المصدر من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

و قد عرفت أسعار سعر برميل النّفط عدّة تغيّرات و تذبذبات أثرت على جميع اقتصاديات دول العالم و منها الجزائر و كان أبرزها أزمة 1986 التي انخفض فيها سعر برميل النفط الى نصف قيمته ،تلتها أزمة 1997 اين انخفض السعر الى 13.02 سنة 1998 بعدما كان 21.33 سنة 1996 .

و بدخول الألفية الثالثة عرفت أسعار النّفط تحسّناً معتبرًا ، لكن سرعان ما تدهور سنة 2008 نتيجة الأزمة العالمية(2007/2008) و لكن سرعان ما عاودت الارتفاع و ذلك منذ سنة 2010 حيث فاق سعر برميل النفط عتبة 100 دولار سنوات 2011،2012، التي سمحت للدول المصدرة بتحقيق احتياطي لا بأس به من العُملة الصّعبة، ساعد البلاد من الخروج من داء المديونية الذي أثقل كاهل الدولة.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجارية

ولكن منذ أواخر سنة 2014 بدأت أسعار النفط تنهوى بسرعة حيث وصلت سنة 2015 الى 52.79 بعدما فاقت 112 دولار للبرميل سنة 2011 و نتيجة هذه الأزمة التي عصفت بأسعار المحروقات و التي أكدت هشاشة الاقتصاد الجزائري الموهون برعاية سعر برميل النفط ،وجدت الجزائر نفسها مرة أخرى تتخبط في صعوبات مالية، خاصة بعد نفاذ صندوق ضبط الإيرادات، و افرغ الخزينة من احتياطي الصّرف ،فتوجب على الجزائر إيجاد آليات و مصادر دخل جديدة لإخراج الاقتصاد الجزائري من الاتكالية على الموارد النفطية.

وأمام هذه الأوضاع قررت الحكومة عدم اللجوء الى الاستدانة الخارجية، خاصة من المؤسسات الدولية (FMI و BM) لما لها من شروط قاسية، و لجأت الى أداة التمويل الداخلي أو ما يُعرف بالتمويل غير التقليدي فصادق مجلس الوزراء على مخطط عمل الحكومة الذي يسعى لترشيد النفقات العمومية ويسمح باللجوء إلى التمويل الداخلي غير التقليدي لمواجهة الأزمة التي تمرُّ بها البلاد لمدة انتقالية تدوم خمس (5) سنوات.

فصادقت الحكومة على القانون رقم 03-17 المؤرخ 11 أكتوبر سنة 2017⁽¹⁾، والذي يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالتقدي و القرض (التمويل غير التقليدي) من أجل تغطية الدين العمومي الداخلي، تغطية احتياجات تمويل الخزينة، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار. وتزامنًا مع هذا المسعى واصلت الدولة تطبيق سياستها الاقتصادية الخاصة بترشيد النفقات العمومية من أجل إعادة توازن الميزانية في ظرف خمس (05) سنوات.

وفي غياب حلول جديدة و صائبة، تبقى البلاد مُعرضة لخطر "عدم القدرة على تحمل النفقات العمومية" وما ينجّر عن ذلك من تبعات اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية خطيرة، أو فقدان سيادتها الاقتصادية. و وسط هذه الظروف واصل سعر صرف الدينار الجزائري تدهوره مقابل الدولار بحيث انتقل من 80.58 دج/ \$ سنة 2014 الى 116.59 دج/ \$ سنة 2018 و الجدول الموالي يبين هذا التطور .

جدول رقم (6.3) تطور سعر الصّرف من 2010 الى 2018

¹ - القانون رقم 03-17 المؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017، يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية) رقم 57 / 12 أكتوبر 2017.

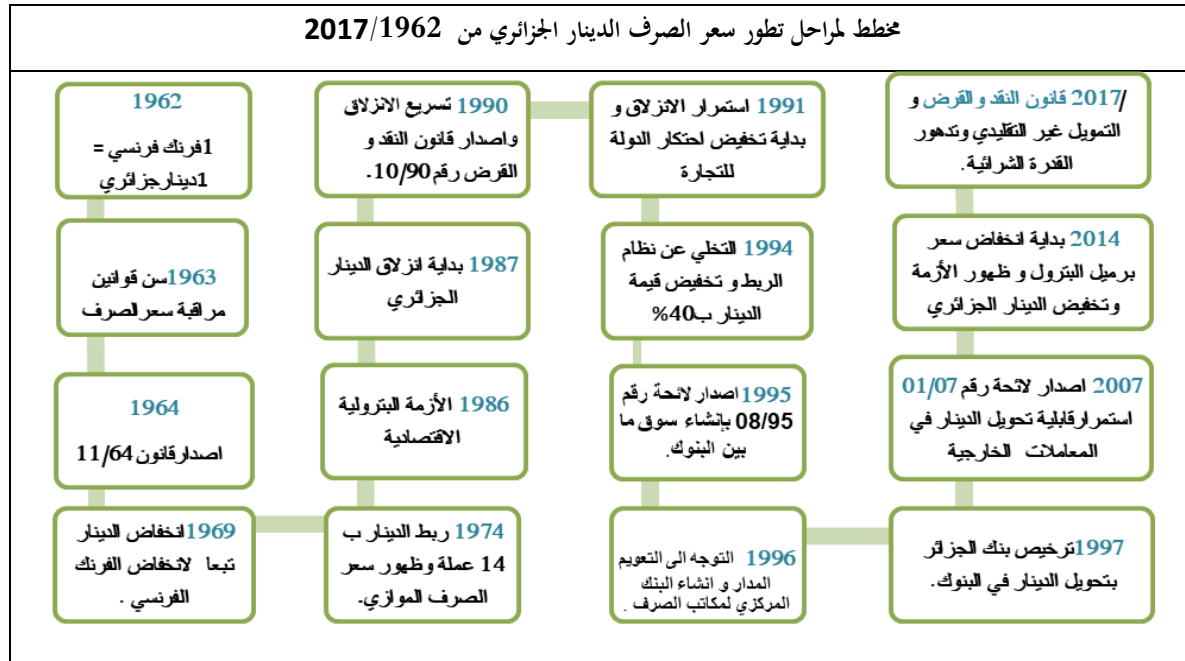
الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على المُبادلات التجارية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر صرف دج/ \$	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69	109.44	110.97	116.59

المصدر من اعداد الطالبية بناء على معطيات البنك الدولي

و المخطط التالي يبين أهم محطات تطور الدينار الجزائري .

الجدول رقم (7.3) مراحل تطور الدينار الجزائري من 1962/2017



المصدر من اعداد الطالبية من مصادر متنوعة

كما يُبين لنا الجدول المُوالي أهم الأنظمة و القوانين التي تتعلق بسعر صرف الدينار الجزائري منذ سنة 1963 الى 2017

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

جدول رقم (8.3) الأنظمة و القوانين الصادرة و المتعلقة بسعر صرف الدينار الجزائري من 1963/الي 2017

المراحل	الأنظمة	التحليل
من 1973/1963	نظام السعر الثابت	<p>1963 اصدار القانون رقم 62-441 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1963 المتعلق بإنشاء الخزينة الجزائرية ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري.</p> <p>1964 اصدار القانون رقم 64-11 المؤرخ بتاريخ 10/04/1964. المتعلق بإنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري".</p> <p>كان هذا النظام مسيرا باتفاقيه " بريتون وودز " Bretton Woods حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزم بتحديد العملة بوزن محدد من الذهب فالجزائر حددت سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب .</p>
من 1989/1974	نظام ربط سعر الصرف بسلة من العملات	<p>ثم تحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي ومنحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية.</p> <p>1986 اصدار قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض (لتنظيم الصرف و التجارة).</p> <p>1988 اصدار القانون رقم 88-01 والمؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية من الوجهة القانونية و التشغيلية .</p> <p>1990 قانون التقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.</p>

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

تتبع الجزائر حالياً ما يسمى بنظام "التعويم المدار" وهو نظام يختلف عن التعويم الحر أو الكامل فقط من حيث درجة تدخل البنك المركزي.

1994 (جلسات التثبيت) تم التخلي عن نظام التثبيت و طبق هذا النظام من خلال

جلسات التثبيت اليومية التي أنشئت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية .

1996 (سوق الصرف البيئية) تم تأسيس سوق الصرف الأجنبي ما بين البنوك بموجب

اللائحة رقم **08/95** بتاريخ **ديسمبر 1995** .

1997 (قابلية تحويل الدينار) ترخيص البنك المركزي عملية تحويل ال دج بمبلغ محدد

للمسافرين على مستوى البنوك التجارية .

2001 إصدار الأمر (رقم **01-01**) المؤرخ يوم **27 فبراير 2001**، و المتعلق بإدارة و مراقبة

بنك الجزائر، و تعزيز استقلالية السلطة التقديرية .

2003 إصدار الأمر (رقم **11-03**) المؤرخ يوم **26 أوت 2003** ، المتعلق بالتقّد و القرض

ويهدف إلى تحديد كل ما يتعلق بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري والإصدار التقديري)،

2007 اللائحة رقم **01-07** بتاريخ **3 فبراير 2007** عزّز الإطار التشريعي الحالي لعملية

تحويل الدينار في الجزائر بموجب اللائحة رقم **01/07**

تطبق هذه المادة (قابلية تحويل الدينار) على جميع المعاملات الحالية مع الدول الأجنبية.

2010 الأمر **04-10** المؤرخ بتاريخ **26 أوت 2010** المعدّل و المتّم للأمر **11-03**

المتعلق بالتقّد و القرض، وقد ركز على الحرص على تحقيق استقرار الأسعار ، و ضبط سوق الصّرف .

2011 النظام رقم **06-11** بتاريخ **2011/10/19**

يعدل و يتمم اللائحة **01/07** والمتعلقة بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

2016 النظام رقم **01-16** بتاريخ **2016/03/06** يتمم النظام **01-07** يتضمن

عمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية لدى الوطاء المعتمدين و / أو لدى بنك الجزائر .

يرخص بنك الجزائر لمكاتب الصرف القيام بعملية شراء مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية وللشيكات السياحية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى أشخاص طبيعة مقيمة وغير مقيمة.

2017 إصدار القانون رقم **10-17** المتعلق بالنقد و القرض الذي يتمم أحكام

الأمر **11-03** من خلال المادة **45** مكرر. لتمويل الخزينة أو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي .

نظام التعويم المدار

من 1994 إلى اليوم (2018)

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مصادر مختلفة (البنك الجزائري ، الجريدة الرسمية)

الفرع الثاني : سياسة تخفيض الدينار الجزائري و أهدافها :

اعتمد البنك المركزي في إطار السياسة التقديرية في الجزائر إضافة إلى الأدوات التوعوية والكمية أداة التخفيض كوسيلة

لإدارة سعر الصّرف الدينار وذلك منذ الاتفاق مع صندوق التقّد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي ابتداءً من تاريخ

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

1989 بهدف إعادة جدولة الديون الخارجية كأساس لهذه الاتفاقية، إضافة إلى الأدوات الأخرى التي يعتمد عليها صندوق

التّقد الدولي نذكر منها : تحرير التّجارة الخارجية، - رفع الدّعم عن الأسعار، - خصخصة المؤسسات، - تخفيض سعر صرف العُملة المبالغ فيه وإعادة تقدير قيمته الاسمية والشّرائية.

تعدّ سياسة تخفيض قيمة العُملة إحدى السياسات المفروضة من طرف صندوق التّقد الدولي على الدول النامية،

خاصّة التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات عارضة أو هيكلية لغرض تسويتها.

أولا / مفهوم تخفيض قيمة العُملة:

يُقصد بتخفيض قيمة العُملة هو لجوء السلطات التّقديّة إلى إنزال أو تقليل قيمة عُملتها الوطنية مقارنة بالعمّلات

الأجنبية بمحض ارادتها بحيث تُصبح تُساوي عددا أقل من وحدات العُملات الأخرى ، و بالتالي تنخفض قوتها الشّرائية

في الخارج (1) .

فتخفيض قيمة العُملة الوطنية لأي دولة سيؤدّي حتمًا إلى زيادة التزاماتها الخارجية وارتفاع تكلفة إنتاجها و بالتالي

زيادة أسعار مبيعاتها سواء في السوق الداخلي أو الخارجي إضافة الى ارتفاع أسعار المواد الواسعة الطلب و منها الغذائية

، خاصة المستوردة و بالتالي تدني القدرة الشّرائية للمواطنين ذوي الدخل المحدود. و بمعنى آخر فالتخفيض هو فعل إرادي

من الدولة، أمّا الانخفاض فهو نتيجة تفاعل قانون العرض والطلب في سوق التّقد الأجنبي دون تدخل الدولة، ولجوء

الجزائر لهذا الإجراء كخيار إجباري نظرًا لعدّة أسباب منها :

● **عجز ميزان المدفوعات:** يعتبر العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات أول سبب حقيقي لتخفيض قيمة الدينار

بعد عدم جدوى الاقتراض الخارجي لتصحيح الاختلال الاقتصادي. وازالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه

السياسة بجعل العُملة رخيصة أمام العُملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية

الأخرى، ممّا يؤدّي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العُملة

المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية .

¹ - بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف و تحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري"، مرجع ذكر سابقا ص 130 .

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

● **الاحتياطات الدولية من العملة الصعبة:** نظرًا لتدهور احتياطي الصّرف من العملة الصّعبة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وسعر صرف الدينار أمام الدولار كعملة أساسية في عمليات التّجارة الخارجيّة وهو يعتبر سبب ثاني لعملية التّخفيض. .

● **تدفق رؤوس الأموال:** يعتبر تدفق رؤوس الأموال الخارجيّة بمثابة مضخة لتمويل الاقتصاد الوطني والحركة البطيئة لرؤوس الأموال الداخلة وانخفاض وتيرة التّشاط الاقتصادي وزيادة الواردات الذي يؤثر على ميزان المدفوعات و على الدخل الوطني، وهي بوادر ظهور أزمة اقتصادية التي تترجم بانخفاض مستوى الإنتاج المحلي، وهذا ما أدّى بالجزائر إلى زيادة الطّلب على ديون أخرى وهو سبب آخر لعملية تخفيض قيمة الدينار.

● **المديونية الخارجيّة:** نشأت علامات المديونية الخارجيّة على إثر الاستثمارات التي قامت بها الجزائر خلال مرحلة السّبعينات، وأصبحت تثقل كاهل الدولة إلا أنّها تمكنت من تسديد جزء هام منها بعد ارتفاع الصّادات البترولية في العشريّة الأولى من الألفيّة الثالثة .

● **تدهور أسعار البترول:** خصوصًا بعد الأزمات (منها أزمة 1986) التي أجبرت الجزائر على تخفيض قيمة الدينار، بإملاءات صندوق التّقد الدولي .

ثانيا / أهداف تخفيض قيمة العملة:

قد تلجأ الدول الى قرار تخفيض قيمة عمّلتها بشكل أساسي من أجل إعادة التّوازن إلى موازينها التّجاريّة التي تعرف عجزا هائماً، أو على الأقل للتخفيف من حجم ذلك العجز، و بعض البلدان تخفض من عمّلتها لهدف تخفيض الإنتاج الوطني والمحافظة على القدرة التّنافسيّة لمنتجي السّلع الوطنيّة، وتوسيع أسواق الصّادات، وبالتالي إمكانيّة الزّيادة في النّمو الاقتصادي الوطني (1) والحدّ من البطالة من خلال التّوظيف وتوفير مناصب شغل جديدة لزيادة الإنتاج.

وتفسير ذلك هو أنّ تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحليّة رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبيّة الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجنبي على شراء السلع الوطنيّة التي أصبحت

¹ - مبارك بوعشة / - السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنيّة- كلية العلوم الاقتصاديّة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر عدد 12(1999) 93-81

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

رخصية الثمن بسبب انخفاض قيمة العُملّة المحليّة فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السّلع الأجنبيّة (1)، وبالمقابل ، تصبح أسعار السّلع المصنّعة محليًا أرخص بالنسبة للأجانب، ممّا يُفترض أنّه سيُعزز القدرة التنافسيّة للمنتجات الوطنيّة و بالتّالي يرفع من حجم الصّادرات إلى الخارج. وإذا تراجمت الواردات وتضاعفت الصّادرات بما يكفي، فإنّ ذلك يعيدُ الميزان التجاري إلى حالة التّوازن.

وقد تلجأ بعض البلدان لقرار تخفيض قيمة عملتها بهدف تحفيز الإنتاج الوطني والمحافظة على القدرة التنافسيّة لمنتجي السّلع الوطنيّة، وتوسيع أسواق الصّادرات، وبالتّالي إمكانيّة الزيادة في النّمو الاقتصادي الوطني (2) والحدّ من البطالة من خلال التّوظيف وتوفير مناصب شغل جديدة لزيادة الإنتاج.

المطلب الثاني : دراسة تحليلية لتطور الصّادرات و الواردات الجزائريّة.

الفرع الأول : مراحل تطور السياسات التجاريّة الجزائريّة

عرّف الاقتصاد الجزائري تنوعًا في تطبيق السياسات التجاريّة وهذا تماشيًا مع الطّروف الاقتصاديّة العالميّة و التّظام الاقتصادي المتبع في الدّولة .

و قد طبقت ثلاث سياسات تجاريّة عبر ثلاث مراحل مهمّة و ذلك منذ الاستقلال الى اليوم و هي:

- مرحلة الرّقابة على التّجارة الخارجيّة من (1963/1969) تمثلت في مراقبة الصّرف، نظام الحصص، و التّعريف الجمركيّة.
- مرحلة احتكار الدّولة للتّجارة من (1970/1989) وكان ذلك من أجل حماية المنتج الوطني، و التّحكم في الصّادرات و الواردات في ظل تطبيق استراتيجيّة التّنمية المبنيّة على المخططات للنّظام الاشتراكي المطبق آنذاك .

¹ - صبحي حسون الساعدي، اياد حماد عبد/ -أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية و الإداريّة ، العدد 7 ، السنة 2011 ، ص91.

² - مبارك بوعشة / - السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنيّة- كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر عدد 12(1999) 81-93.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

- مرحلة تحرير التّجارة الخارجية من (2018/1990) و فتح السّوق الجزائرية للمنافسة الخارجية و تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي للاندماج في الاقتصاد العالمي ، و في هذا الاطار دخلت مع الاتحاد الأوروبي في الشّراكة، كذلك دخولها منطقة التّجارة العربية الحرة ، و سعيها الى الانضمام الى مُنظمة التّجارة العالمية .

أولاً/ مرحلة الرّقابة على التّجارة الخارجية من (1969/1963):

و تُسمّى بمرحلة الرّقابة الادارية حيث تميّزت فيها السّياسة التّجارية في الجزائر على أنّها إجراءات رقابية، واعتبرت مرحلة لتحضير ممارسة الدولة لاحتكار التّجارة الخارجية فيما بعد.

ثانياً/ مرحلة احتكار الدولة للتّجارة الخارجية من (1989/1970):

توجّهت الدولة لاحتكار التّجارة الخارجية من خلال تطبيق نظام التّراخيص الإجمالية للاستيراد **AGI (autorisations globales des importations)** الذي دخل حيّز التنفيذ بموجب **المشور 01-73 المؤرخ في 1973/02/20** الصّادر عن وزارة التّجارة و المتضمن منح المؤسسات العمومية حق الامتياز في احتكار التّجارة الخارجية و قد عرفت هذه الفترة مرحلتين هما :

أ- مرحلة التّطبيق التدريجي لتنظيم احتكار الدولة للمبادلات الخارجية (1971 . 1979): وقد تمّ ذلك بعد إحكام الدولة سيطرتها على العديد من التّشكلات الاقتصادية الهامة، حيث وضعت لقطاع المبادلات الخارجية مجموعة من الأسس التي يتركز عليها تنظيم الاحتكار.

ب- مرحلة التّطبيق الإلزامي لتنظيم احتكار الدولة للتّجارة الخارجية (1980 . 1989): حيث وضعت الدولة لها مجموعة من الأهداف الاقتصادية قصد التّحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات و حماية الإنتاج الوطني.

ثالثاً / مرحلة تحرير التّجارة الخارجية من (2018/1990):

جاء تحرير التّجارة الخارجية في هذه المرحلة تماشيًا مع تحولات علمية جديدة أدت إلى تبني نظام اقتصادي جديد، الأمر الذي يقتضي تطبيق إصلاحات اقتصادية عميقة بتوصيات من المؤسسات التّقديرية والمالية الدوليّة (**FMI**) و

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

OMC من خلال اقتراح برامج الإصلاحات الخاصة "التثبيت الاقتصادي" و "التكليف الهيكلي"، لتحرير التجارة الخارجية ، وقد تمّ ذلك على مرحلتين:

• **مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية 1990 . 1993** : حيث أُدخل فيها نظام الامتياز ممّا ساعد على تفكيك احتكار الاستيراد وتحسين العرض من السلع وزيادة المنافسة.

في هذه المرحلة ، تمّ انشاء لجنة **AD-HOK** (لمتابعة عمليات التجارة الخارجية)⁽¹⁾ أين تمّ التمييز بين ثلاثة أنواع من السلع (سلع ذات أولوية ، سلع ثانوية ، سلع كمالية) هذه الأخيرة هي سلع محظورة من الاستيراد و تشمل أساسًا سلع استهلاكية كمالية.

• **مرحلة الانتقال للتحرير الكامل للتجارة الخارجية ابتداء من 1994**: وقد تمّ ذلك في خضم إصلاحات اقتصادية واسعة لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذًا لشروط صندوق النقد الدولي لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، وما ترتب عنها من نتائج.

و قد عرفت هذه المرحلة بدورها عدة محطات منها :

✓ **قانون القرض و التّقد 1990 /14أفريل** ، الأنظمة والأوامر أبرزها: الأمر 01-01 ، الأمر 03-11 ، الأمر 04-10 ، وحتى القانون 17-10 الصادر أكتوبر 2017 و الذي ذكر سابقا .

✓ **توقيع اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر 2002/04/22** و دخل حيز التنفيذ 2005/09/01 .

✓ **انضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرّة 2009** .

✓ **المحاولات المتكررة للانضمام الى OMC** و ذلك منذ 1996 و سبقتها محاولة 1987 في اطار

. **GATT**

¹ قاسم قادة و كبير سمية "تقييم التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994 " مقال منشور في المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية العدد 4 / 2013.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

الفرع الثاني: مراحل تطور المُبادلات التّجارية الجزائرية:

سجلت التّجارة الخارجيّة الجزائريّة خلال سنة 2018 حجما إجماليا للواردات قدر بـ 46.19 مليار دولار أمريكي أي زيادة تقدر بـ 0.30 % مقارنة بسنة 2017 ، حجما إجمالياً للصادرات يُقدر بـ 41.17 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر بـ 16.98 % مقارنة بسنة 2017.

تترجم هذه الأرقام عجزاً في الميزان التّجاري خلال سنة 2018 بقيمة 5.03 مليار دولار أمريكي.

كما تظهر هذه التّائج مُعدل تغطية الواردات بالصادرات بنسبة 89 % خلال سنة 2018، مُقارنة بنتائج سنة 2017 حيث بلغت النّسبة 76 % .

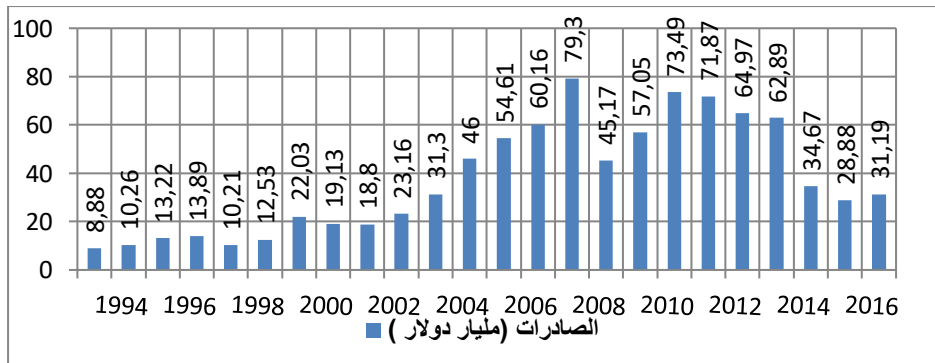
أولا/تطور الصّادات الجزائرية:

جدول رقم (9.3) تطور الصّادات الجزائرية خلال الفترة 2017/1994 (الوحدة: مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14	12.32	21.65	19.09
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	18.72	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.19
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	57.09	72.88	71.74	64.37	60.13	34.57	28.88	31.19

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك المركزي.

شكل رقم (1.3) تطور الصّادات الجزائرية خلال الفترة 2017/1994



المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك المركزي

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ تطور الصّادرات الجزائرية بحيث عرفت ارتفاعًا مُتواصلًا من 2012/1994 حيث فاقت الـ 70 مليار \$ سنتي 2012/2011 بقيمة قدرت على التوالي 72.88 و 71.74 مليار \$ وأعلى مُستوى عرفته قيمة الصّادرات-التي تتشكل مُعظمها من المحروقات - هي 78.59 مليار \$ سنة 2008 وهذا جراء ارتفاع سعر برميل التّفط و الطّلب عليه .

ومنذ 2013 تراجعت قيمة الصّادرات بحيث وصلت الى 31.19 مليار \$ سنة 2017 و أدنى حد وصلته سنة 2016 بمبلغ قدر بـ 28.88 مليار \$ نتيجة الأزمة التّفطية الأخيرة التي عرفتها البلاد أواخر 2014 و انخفاض سعر برميل البترول و مُستوى الطّلب عليه.

فهناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصّادرات وهي علاقة طردية أي كلما انخفض سعر البرميل فإنّ قيمة صادرات المحروقات تنخفض وبالتالي تنخفض قيمة الصّادرات الإجمالية والعكس صحيح كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت قيمة صادرات المحروقات وبالتالي ترتفع قيمة الصّادرات الإجمالية الجزائرية.

ثانيا /: تطور الواردات الجزائرية

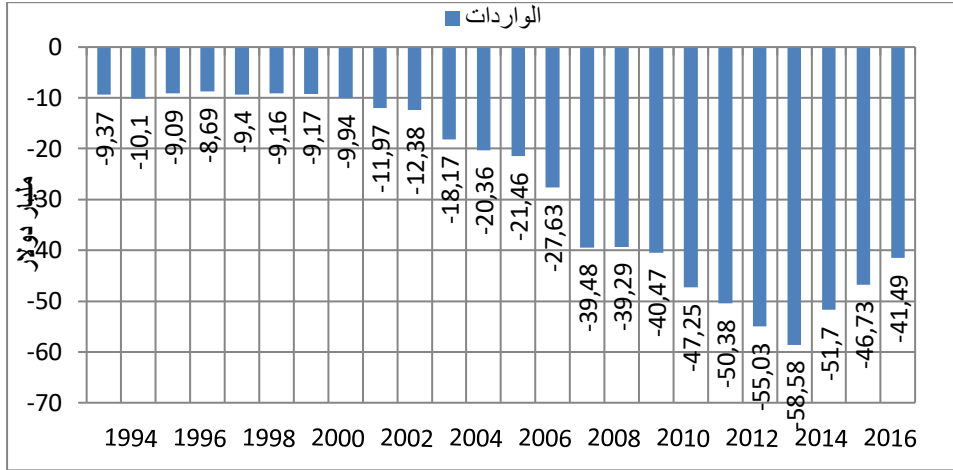
جدول رقم (10.3) تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2017/1994 (الوحدة :مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الواردات	9.15	10.10	9.09	8.13	8.63	8.96	9.35	9.48
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.99	37.40
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	38.89	44.94	51.56	55.02	59.99	52.65	46.62	41.89

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك المركزي

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

الشكل رقم (2.3) تطور الواردات خلال الفترة 1994/2017



المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك المركزي

عرفت فاتورة الاستيراد مُستوى تصاعدي خلال فترة الدّراسة بحيث فاقت الـ 50 مليار \$ ، فبلغت 59.99

مليار \$ سنة 2014 و هذا الارتفاع المفرط في الواردات مفاده البهجة المالية التي تحصلت عليها الجزائر جراء ارتفاع

أسعار التّفط. و في سنة 2008 تراجعت الواردات عمّا كانت عليه بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدّت الى نقص ايرادات

التّفط و بلغت 37.99 مليار \$.

كما عرفت السنوات الأخيرة تراجعاً نسبياً بحيث قدرت بـ (-46.62) مليار \$ سنة 2016 و (-41.89)

(مليار \$ سنة 2017 و هذا نتيجة الأزمة النفطية (أواخر 2014) و انخفاض ايرادات المحروقات و الاجراءات التي

اتخذتها الجزائر لكبح الواردات بمنع عدة مواد من الاستيراد.

كما نلاحظ من خلال هذه الدّراسة أنّ هناك علاقة وثيقة بين سعر برميل التّفط وقيمة الواردات وهي علاقة طردية أي

كلّما انخفض سعر البرميل فإن قيمة الواردات تنخفض والعكس صحيح كلّما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت قيمة

الواردات .

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

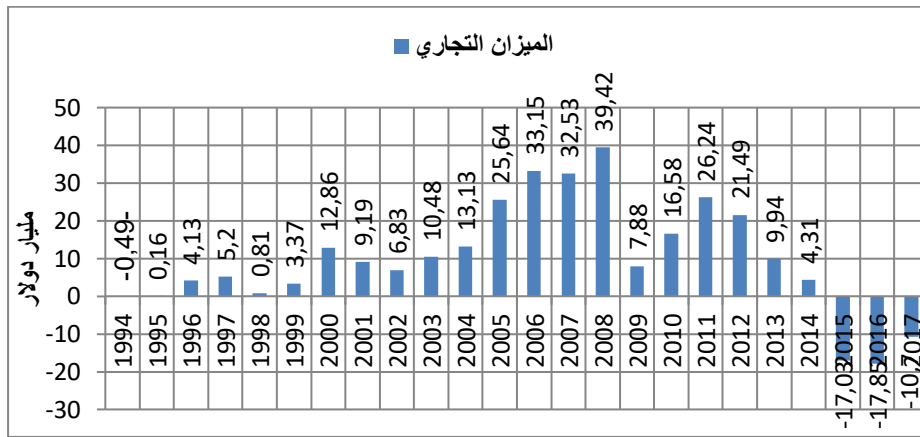
ثالثا /: تطور الميزان التجاري الجزائري:

جدول رقم (11.3) تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994-2017 (الوحدة: مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الميزان التجاري	-0.49	0.16	4.13	5.20	0.81	3.37	12.86	9.19
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	6.83	10.48	13.13	25.64	33.15	32.53	39.42	7.88
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الميزان التجاري	16.58	26.24	21.49	9.94	4.31	-17.03	-17.85	-10.70

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

شكل رقم (3.3) تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994-2017



المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

عرف الميزان التجاري رصييدا موجبا طوال فترة الدراسة باستثناء عام 1994 و هذا ما نلاحظه من الجدول و الشكل السابقين اللذان يبيّن لنا تطور الميزان التجاري الجزائري ، كما عرف تذبذبًا بين الارتفاع و الانخفاض ليستقرّ عام 2014 برصيد (4.31 مليار \$) و يُمكن تفسير هذا التآرجح بارتفاع قيمة الواردات الجزائرية و عدم تنافسية الاقتصاد الوطني .

كما نلاحظ أنّ منذ 2015 عرف الميزان التجاري رصييدا سالبا قدر ب(17.03- مليار \$) و في سنة 2017 تراجع ب(15.80- مليار \$) مقابل عجز قدر ب(20.12- مليار \$) سنة 2016 أي بتراجع قدر ب (4.32 مليار \$) كما عرف استقرارا قبل ظهور الأزمة النفطية الأخيرة .

نستنتج أنّ تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تمثلت في سياسة التخفيض لقيمة الدينار لم تحسن من وضع التجارة الخارجية -الميزان التجاري - و يظهر ذلك جلياً من خلال المكانة التي لاتزال تحتلها الصادرات النفطية من

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

الصّادرات الكليّة (لم تنخفض عن مستوى 94 % و هذا ما تأكّد سنة 2016 حين تدهورت أسعار التّفط التي وصلت الى \$45 لسعر البرميل) الشّيء الذي أدّى إلى تدهور رصيد الميزان التّجاري. أمّا ما نلاحظه في عشرية البحوثه الماليّة (2013/2003) حين كانت أسعار التّفط مرتفعة التي أدت إلى ارتفاع و استقرار الرّصيد التّجاري و ميله نحو الكفة الموجبة .

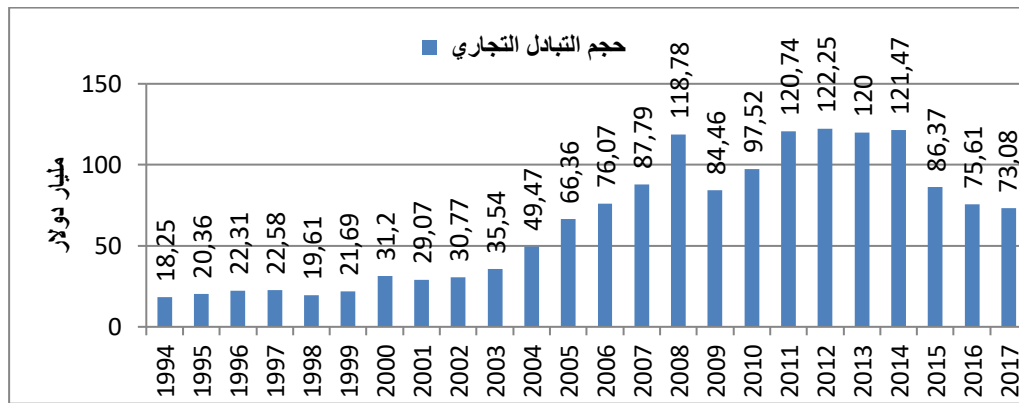
رابعاً/: تطور حجم التّبادل التّجاري

جدول رقم (12.3) تطور حجم التّبادل التّجاري خلال الفترة 2017/1994 (الوحدة :مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حجم التبادل التجاري	18.25	20.36	22.31	22.58	19.61	21.69	31.20	29.07
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم التبادل التجاري	30.77	35.54	49.47	66.36	76.07	87.79	118.78	84.46
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم التبادل التجاري	97.52	120.74	122.25	120.00	121.47	86.37	75.61	73.08

المصدر: من اعداد الطالبة نقلا عن بيانات البنك الدولي

شكل رقم (4.3) تطور حجم التّبادل التّجاري خلال الفترة 2017/1994



المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على مصدر البنك الدولي

عرف حجم التّبادل التّجاري مُنحني تصاعديًا من 2008/1994 حيث فاق 100مليار \$ ، فبلغ

118.78مليار \$ سنة 2008 ، نتيجة ارتفاع الصّادرات التي فاقت الـ 70مليار \$. تراجع هذا الحجم نسبياً سنتي

(2010/2009) ببلوغه 84.46 و 97.52مليار \$ على التوالي وهذا نتيجة تراجع الصّادرات و الواردات التي

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على المبادلات التجارية

تتماشى مع ارتفاع أو انخفاض سعر برميل النفط .. ليعاود الارتفاع سنة 2011 بمبلغ فاق 120 مليار \$ جراء ارتفاع الطلب على النفط.

كما عرفت السنوات الأخيرة (2015 حتى 2017) تراجعاً نسبياً، بحيث تراجعت التجارة لعام (2017) بـ 73.08 مليار \$ نتيجة الأزمة النفطية التي ضربت البلاد مؤخراً (نهاية 2014) أي انخفاض سعر برميل النفط و تراجع مُعدّل الصادرات و لجوء الحكومة الجزائرية الى سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و كبح الواردات.

المطلب الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المؤشرات الاقتصادية:

أولاً/ تطور المديونية:

جدول رقم (13.3) تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2017/1994 (الوحدة : مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدين الخارجي	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.70
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدين الخارجي	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدين الخارجي	5.53	4.41	3.69	3.39	3.73	3.02	3.84	4.20

المصدر : من اعداد الطالبه بناء على عدة مصادر معطيات البنك الدولي و البنك الجزائري

وفقاً لتطور الديون الخارجية الإجمالية للجزائر، فإنه يتضح من أرقام الجدول السابق رقم (13.3)، أنّها انخفضت من 33.65 مليار \$ سنة 1996 لتصل إلى 3.02 مليار \$ سنة 2015، ثمّ عاودت الارتفاع سنة 2016 بمبلغ قدر بـ 3.84 مليار دولار، و في عام 2017 ارتفع الدين الخارجي إلى 4.20 مليار دولار ، و تنفيذ الأرقام دائماً أنّ هذه الديون كانت تُقدر بـ 3.39 مليار \$ نهاية سنة 2013، مقابل 25.26 مليار \$ سنة 2000.

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ الديون الخارجية للجزائر قد انخفضت من 17.19 مليار \$ سنة 2005، إلى 5.61 مليار \$ في نهاية سنة 2006، ثم إلى 3.73 مليار \$ سنة 2014، مُسجلة بذلك انخفاضاً إجمالياً قدر بـ 84.79% من 2000 إلى 2016 و هكذا استطاعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة الاحتفاظ بمستوى متدنٍ للمديونية الخارجية نتيجة الإجراءات القانونية التي تمع اللجوء إلى الاستدانة خاصة من المنظمات الدولية (FMI)، ووفرة السيولة المالية لدى الخزينة، الناتجة عن الارتفاع المحسوس للإيرادات مع ارتفاع أسعار النفط.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

في عام 2012 ، صنّفت الجزائر الدّولة الأقل مديونية في 20 بلدًا من بلدان المنطقة صندوق التّقد الدولي والبنك الدولي . أمّا اليوم تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة التي دفعت كل ديونها، كما أنّها ألغت ديون 14 دولة افريقية وأقرضت صندوق التّقد الدولي⁽¹⁾.

ومع نهاية سنة 2017، أصدر المُنْتدى الاقتصادي العالمي تقريره السنوي الذي يستعرض المخاطر التي تُواجه اقتصادات العالم والوضع المالي لها، مُفصّلًا عن الدّول العشر الأفضل حالًا على مُستوى العالم من ناحية مُستوى الدين العام، وتضمّنت القائمة أربع دول عربية، هي: السّعودية، والإمارات العربية المُتحدة، والكويت، وهكذا احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيًا و العاشرة عالميًا ، والثالثة إفريقيًا بعد كل من بُوْتسوانا و نيجيريا بصفتها إحدى الدول الأقل مديونية، إذ يبلغ دينها العام 20.4% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد⁽²⁾.

ورغم الأزمة الاقتصادية التي تعصفُ بالبلاد نتيجة تراجع أسعار التّفط، فإنّ الرّئيس الجزائري السّابق "عبد العزيز بوتفليقة" قرر عدم اللّجوء إلى الاستدانة الخارجية، مُعوضًا ذلك بـ «التّمول غير التّقليدي» الذي صادق عليه البرلمان الجزائري بغرفته الأحد 08/أكتوبر 2017، وقد بات البنك المركزي مُمولًا للحكومة الجزائرية.

وحذر صندوق التّقد الدولي والخبراء الحكومة الجزائرية من الإفراط في الاعتماد على طباعة التّفود، لتغطية عجز الخزينة العمومية، حيث رضخت حكومة أويحيى إلى التّقليل من (طباعة التّفود) خلال 2019، خاصّة بعد تحسن الوضعية المالية بسبب ارتفاع أسعار التّفط خلال 2018.

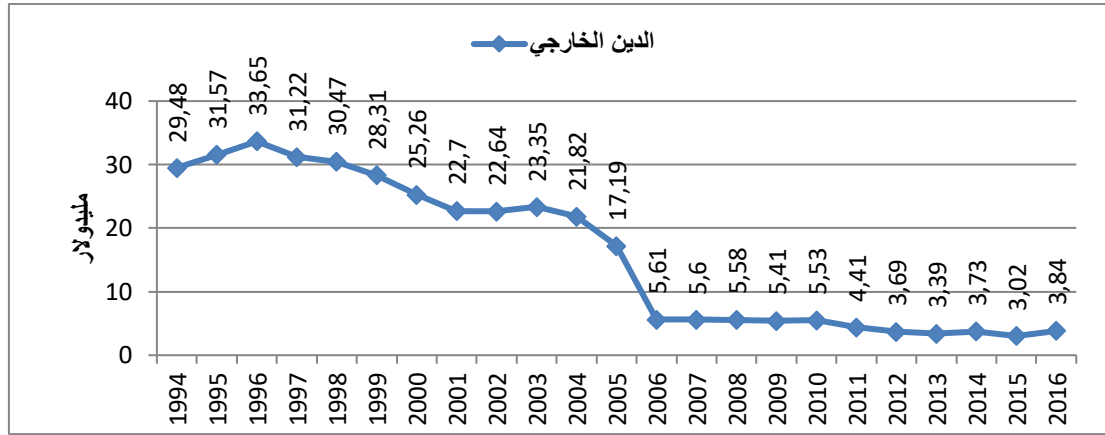
و الشّكل الموالي يُوضح المديونية الخارجية الجزائرية:

شكل رقم (5.3) تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994/2017

¹ زيريبي نعيمة -التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم- مجلة المالية و الأسواق ص 279 .

² <https://www.alarabiya.net/ar/asdaq/top10/2017/12/11-عربية4-العالم-بينها>

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(13.3)

ثانيا /تطور احتياطي الصّرف:

جدول رقم (14.3) تطور احتياطي العملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة 2017/1994 (الوحدة مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
احتياطي العملة	2.60	2.10	4.20	8.05	6.84	4.40	11.90	17.96
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطي العملة	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
احتياطي العملة	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13	97.3

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي و البنك الجزائري

عرفت احتياطات الصّرف عدّة تغيّرات فبعد أن بلغت 8.05 مليار \$ سنة 1997 انهارت الى 4.40مليار \$

سنة 1999 نتيجة الصّدمة البترولية لعام 1999/1998 ، و لكن عاد مُنحني الاحتياطات الى الاتجاه التّصاعدي من

جديد مدّعما بارتفاع أسعار البترول بحيث أصبح يفوق 28 \$ للبرميل سنة 2000.

ومنذ 2014 عادت احتياطات الصّرف الرّسمية في الجزائر الى الاتجاه التنازلي حيث تراجعت بنحو (16,8 مليار \$) ما

بين 2016 و 2017 ، مُنتقلةً من 114,1 مليار \$ في نهاية 2016 إلى 97,3 مليار \$ في نهاية 2017 . ويرجع

هذا الانخفاض في مستوى احتياطات الصّرف في عام 2017 (16,8 مليار \$) الى نفاذ صندوق ضبط الإيرادات و

انخفاض أسعار النفط ، ورافق الأزمة تآكل احتياطات النقد الأجنبي التي هوّت من 194.01 مليار دولار نهاية 2013

إلى 114.13 مليار دولار نهاية 2016، نزولاً إلى مستوى 97.3 مليار \$ نهاية 2017، وفق مصادر البنك الدولي و

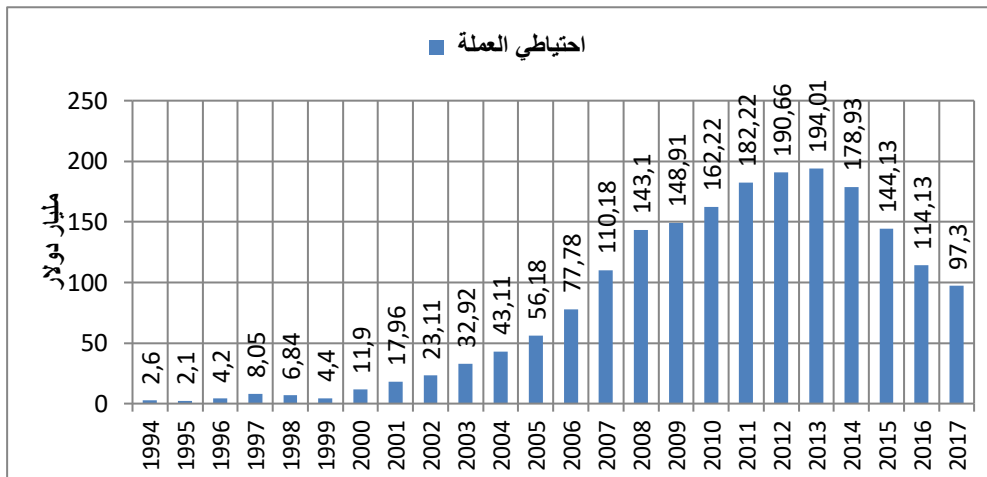
البنك المركزي الجزائري.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

وكانت قد بلغت 178.93 مليار \$ في 2014 و 144.13 مليار \$ 2015 و يرجع هذا التدهور في الاحتياطات خلال السنوات الماضية الى انخفاض أسعار التّفط المُتواصلة ، و ارتفاع فاتورة الاستيراد ، و تدهور قيمة الدّينار الجزائري لا سيما بعد اعتراف الحكومة الجزائرية بنفاذ صندوق ضبط الإيرادات كليلّة ، شهر فيفري 2017، حسب ما تشيرُ إليه الوثيقة المتضمنة برنامج عمل الحكومة الجزائرية الجديدة⁽¹⁾. وهو الذي كان يضمنُ تغطية عجز الميزان التجاري ، فضلا عن التراجع الكبير لاحتياطي الصّرف، بحيث فقدت الجزائر حوالي 100 مليار \$ من احتياطاتها من النقد الأجنبي خلال هذه الفترة ، و يستخدم الاقتصاديون أرقام الاحتياطات الأجنبية في قياس قدرة الدّول على تفادي المشاكل المالية في اقتصادها⁽²⁾، و لهذا فإنّ استمرار تراجع احتياطات الصّرف سوف يُقلّل من التّصدي للصدّات الخارجيّة.

و الشّكل الموالي يوضّح ذلك:

شكل رقم (6.3) تطور احتياطي العملة الصّعبة في الجزائر خلال الفترة 1994/2017 (الوحدة مليار دولار)



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على عدة مصادر معطيات البنك الدولي و البنك الجزائري

¹ - <https://www.elkhabar.com/press/article/125827/>

² - زايري بلقاسم - كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري - جامعة وهران مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 07 .

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

ثالثا /تطور التّضخم:

جدول رقم (15.3) تطور معدل التّضخم خلال الفترة -2017/1994

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التضخم %	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم %	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

التّضخم هو حالة اتجاه الأسعار إلى الارتفاع بصورة مُتواصلة، وقد تتدخل الحكومة بعدة اجراءات لمعالجة الوضع، لكن تلك الاجراءات قد لا تنجح في بعض الأحيان في وقف ارتفاع الأسعار⁽¹⁾.

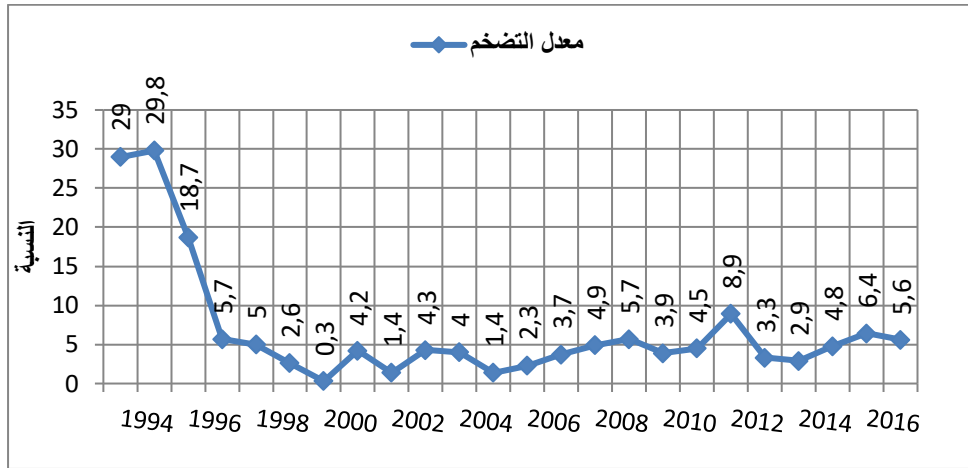
من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ مُعدلات التّضخم في الجزائر شهدت تفاوتًا ملحوظًا خلال الفترة 1994-2017، وذلك راجع الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، واتضح ذلك من خلال ارتفاع مُعدلات التّضخم التي فاقت 29 % سنة 1995 قبل التّعويم الرسمي للدينار سنة 1996 لكنها بدأت في الانخفاض، فعرفت سنة 2000 أدنى مُستوى لمعدل التّضخم حيث بلغ 0.33 % بعد تحرير الأسعار مقابل 1.4 % سنة 2002 وهذا بسبب زيادة الأرصدة التقديمية من خلال تحسن أسعار التّفط، ثم عرف التّضخم انخفاض نسبي بين سنتي 2005 و 2006 مقارنة بالفترة (2001-2004).

كما عرّف معدل التّضخم ارتفاعًا بلغ أشده سنة 2009 بنسبة 5.7 % و 8.9 % سنة 2012 وهو أعلى مُعدل تسجله الجزائر طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، ثم استقر بين سنتي (2013/2014) ما بين 3.3 % و 2.9 % على التوالي ليعاود الارتفاع بين (2015/2017) حيث بلغ 5.6 % سنة 2017 مقابل 6.4 % سنة 2016 و 4.8 % سنة 2015 وهذا الارتفاع هو نتيجة حتمية لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات و ضعف مُنافسة الانتاج المحلي واللجوء الى طباعة النقود و ما ينجز عنها من تدهور العملة الوطنية و ارتفاع الأسعار و ضعف القوة الشرائية و الشكك الموالي يوضح ذلك .

¹ - أحمد الأشقر، -الاقتصاد الكلي-، الطبعة 2، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص 312

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

شكل رقم(7.3) تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2017/1994)



المصدر: من اعداد الطالبه بناء على معطيات مصادر البنك الدولي ، البنك المركزي

رابعا / تطور سعر برميل البترول:

عرف سعر برميل النفط تذبذبات خلال فترة الدّراسة حيث وصل الى أدنى مُستوياته سنة 1998 بحيث بلغ \$12.94 و منذ 2002 عرف مُنحني تصاعديًا بحيث فاق سعر برميل النفط الـ \$ 100 سنة 2011. كما عرف انخفاضًا ب 47.1% منتقلا من \$ 100.2 سنة 2014 الى \$ 53.1 في 2015 وتزامن هذا الانخفاض مع تغيّر نسبي في حجم صادرات المحروقات (33.08 مليار \$ في 2015 مقابل 58.46 مليار \$ في 2014 أي 43.4 %). .. أمّا فيما يخص الواردات فعرفت مُنحني تصاعدي إلا أنّها انخفضت نسبياً سنة 2015 بـ 52.65 مليار \$ مُقابل 59.67 مليار \$ في 2014 .

أدّى تواصل انخفاض سعر برميل البترول في سنة 2016 ، بعد الانخفاض الحادّ الذي عرفته سنة 2015 ، إلى عجز جدّ مُعتبر في الحسابات الخارجية ومنها الميزان التجاري ، بحوالي 26 مليار \$ ، أي بتراجع طفيف مقارنة بسنة 2015.

جدول رقم (16.3) تطور سعر برميل النفط مقارنة بتطور سعر صرف دج / US\$ خلال الفترة 2017/1994

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر صرف دج/US\$	35.1	47.7	54.7	57.7	58.7	66.6	75.3	77.2
سعر برميل النفط \$/US	16.30	17.60	21.70	19.49	12.94	17.91	28.50	24.85

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجارية

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر صرف دج/ US\$	79.7	77.4	72.1	73.3	72.6	69.3	64.6	72.6
سعر برميل النفط \$/US	25.24	28.96	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر صرف دج/ US\$	74.4	72.9	77.5	79.4	80.6	100.7	109.4	111.35
سعر برميل النفط \$/US	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45.00	53.97

المصدر : من اعداد الطالبية بناء على معطيات البنك الدولي

لقد حاولنا من خلال محور الدراسة التحليلية اظهار الأثر التّاجم عن تخفيض قيمة العُملة الوطنية على المبادلات التجارية و قد توصلنا من خلال استنتاج الجداول الى أنّ سياسة تخفيضات الدينار المبتالية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وبقي الاقتصاد الوطني رهينة لسعر برميل التّفط وعدم الاستفادة من هذه السياسة التي تستخدمها الدول المتقدمة في سدّ عجز الميزان التجاري بسبب التّكلفة الباهظة للواردات المقومة بالأورو في حين أنّ نسبة الصادرات من المحروقات و التي تفوق **97%** مقومة بالدولار، المنخفض القىمة أمام الأورو.

فلاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات التّفط فقط زيادة على عدم تنافسية المنتجات الجزائرية من حيث النوعية والجودة . و الملاحظ أنّه بداية من سنة **2001** تحسن رصيد الميزان التجاري و ارتفع احتياطي الصّرف و تراجعت المديونية وهذا بسبب البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار التّفط التي فاقت **100** دولار للبرميل الواحد سنة **2012** ونلاحظ أنّه بمجرد انخفاض مُستوى الطّلب على التّفط تراجع قيمة الميزان التجاري و هذا ما حدث أواخر **2014**.

ويتضح أنّ السّلطات العمومية في الجزائر تنتهج نفس السياسة التقديرية لمواجهة الأزمات و هذا ما نلاحظه في أزمة **1986، 2008، 2014** رغم أنّ هذه السياسة لم تجدي نفعاً غير أنّها عمّقت من الفجوة التضخمية للأسعار و أهدبت جيب المواطن البسيط ورغم ذلك لم تستخلص الحكومات المتعاقبة الدروس .

وفي سنة **2017** ، تحسّن سعر البترول نسبياً ، ممّا أدّى إلى تحسّن الصادرات ، أمّا فيما يخص الواردات فواصلت انخفاضها ، الذي يبقى طفيفاً بسبب محاولات الحكومة الجزائرية التّحكم في الواردات بتطبيق عدّة اجراءات منها : فرض قيود على الاستيراد و تنفيذ الحكومة لتدابير ضبط قائمة المُستوردات بحيث منعت أكثر من **900** مادة من الاستيراد ، و نتيجة ذلك تراجع عجز الميزان التجاري نسبياً مقارنة بعام **2016**.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدّراسة التّطبيقية ، وهي اختبار العلاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مُقابل الدولار و التّجارة الخارجيّة مُتمثلة في الصّادرات والواردات، بالاستعانة بمُتغيّرات مُفسّرة لتوضّح لنا أكثر الظاهرة مُستخدمين أدوات احصائية للدّراسة باستخدام منهجية تحليل الانحدار الاتجاهي VAR الذي أُستخدم بشكل واسع في الدّراسات التّجريبية الحديثة التي حدّدت العلاقة السببية (Co intégration) بين مُتغيّرات الاقتصاد الكليّ، و قد استخدمنا نموذجين اقتصاديين لاختبار هذه العلاقة مُستخدمين سلاسل زمنية للفترة 2018/1980 .

المطلب الأول : منهجية البحث القياسي :

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها كما يلي :

1/ مرحلة تعيين التّموذج: (مرحلة وضع الفروض) ويقصد بها صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث حتى تتمكن من قياس معالمها.

2/ مرحلة تقدير معالم التّموذج (مرحلة اختبار الفروض). وتمر هذه الخطوة بتجميع البيانات: سلاسل زمنية، بيانات قطاعية،... واختيار طريقة القياس الملائمة: مثل طريقة OLS.

3/ مرحلة تقييم المعالم المقدرة للتّموذج: تقييم المعالم: اختبارات المعنوية ومعايير الارتباط الذاتي ومعايير ثبات التباين وغيرها.

4/ مرحلة اختبار مقدرة التّموذج على التنبؤ: لاختبار مقدرة التّموذج على التنبؤ لابد من اختبار مدى استقرار المعالم المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

أولا : تعريف التّموذج الاقتصادي

يمكن تعريف التّموذج الاقتصادي بشكل عام بأنّه "تمثيل مبسط لظاهرة واقعية". يتكوّن التّموذج الاقتصادي بصفة عامة من المعادلات الرّياضية التي تعبر عن مُختلف العلاقات بين المتغيّرات الاقتصادية ذات علاقة، بهدف التّعريف على طبيعة العلاقة بين تلك المتغيّرات وقياس أثرها المتبادل. ويفيد التّموذج الاقتصادي

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

القياسي في أغراض التّوقع بقيمة المتغيّرات الداخلية للسنوات المقبلة بدلالة المتغيّرات الأخرى التي تفيده في رسم السياسات المختلفة.

هذا ويطلق على المعادلات المكوّنة للنموذج اسم المعادلات الهيكلية (Equations Structural) وتختلف عددها من نموذج لآخر، وفقاً لمدى تعقيد المشكلة والمتغيّرات المؤثرة فيها وهدف الدّراسة، كما قد يُؤثر عدد المتغيّرات التي يهدف الباحث إلى تفسيرها في حجم النموذج⁽¹⁾.

وبما أنّ الهدف من دراستنا هو البحث في متغير بعينه (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار) فإن استخدم دوال استجابة النبضة (IFRS) Function Response Impulse ومكونات التباين (VDC) Variance Decompositions المقدرة من نموذج الدّراسة فإنّ أفضل معيار لتوضيح أثر متغير ما على متغير آخر هو نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي (Var) باعتبار ان دوال استجابة التّبضة تقيس أثر متغير بمقدار وحدة و احدة او بمقدار انحراف معيار نتيجة متغير آخر خلال فترة زمنية معينة من جهة) ومن جهة أخرى أنّ مكونات التباين تقيس الأهمية النسبية لمتغير في تفسير متغير آخر في الاجل الطويل و الوصول الى هذه المرحلة المتقدمة من الدّراسة لا يكون الا بعد المرور بالمراحل التالية⁽²⁾ :

1/ اختبار جذور الوحدة. The Unit Root Test

2/ تحليل التكامل المشترك Cointegration

3/ تحليل العلاقة السببية Causality Granger

فمثلا عند دراسة علاقة سعر الصّرف بالمبادلات التّجارية فإننا نستعين بالنّظرية الاقتصادية لتحديد بعض المتغيّرات التي ينطوي عليها النموذج حيث تتأثر الصّادرات و الواردات بتقلبات سعر الصّرف. فالمتغيّرات التابعة هي قيمة الصّادرات و الواردات و المتغيّرات التفسيرية (المستقلة) سعر الصّرف TCN ، الناتج المحلي الإجمالي GDP ، أسعار التّفط

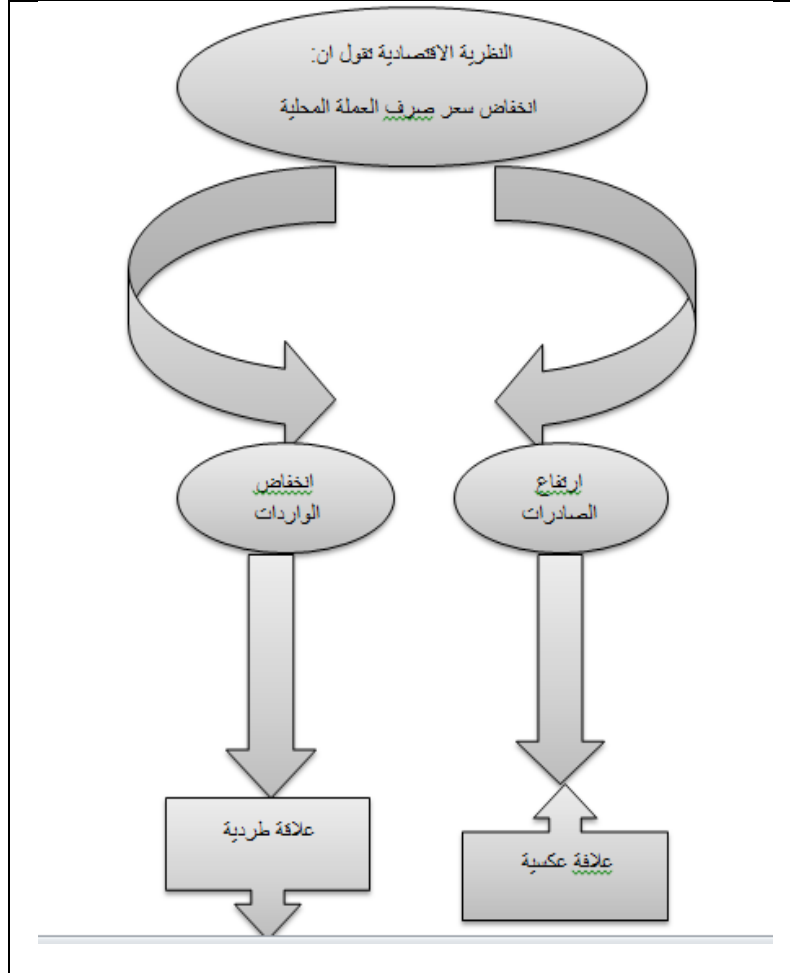
¹ - <http://hama-univ.edu.sy/newsites/agricultural/wp-content/uploads/2019/10/2-الاقتصاد-القياسي.pdf> اضطلع عليه 2020/04/17 الساعة 12 سا

² سي محمد كمال "التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر" اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د تخصص مؤسسات مالية (2014/2013) ص 78.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

OIL ، مُؤشر أسعار الاستهلاك CPI . لكن لا يمكنُ بشكلٍ عام إدراج جميع المتغيّرات التفسيرية لصعوبات كثيرة أهمها صعوبة القياس ويقتصر التّموذج على المتغيّرات الأكثر أهمية.

الشكل رقم (8.3) علاقة سعر الصّرف بالمُبادلات التّجارية



المصدر: من اعداد الطالبة

حسب التّظرية الاقتصادية ، فإنّ الانخفاض الحقيقي للعملة يُؤدّي إلى زيادة الصّادرات الصّافية. وهذا ما يُعرف باسم حالة مارشال ليرنر⁽¹⁾. إذن فان تخفيض سعر صرف العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع صادرات تلك الدولة بما أنّ سلعتها تصبح رخيصة . كما تقدم لنا التّظرية الاقتصادية بعض المعلومات التي تفيد في تحديد الشّكل الرياضي إلا أنّ تجريب الصّينغ الرياضيّة المختلفة واختيار الصّيغة التي تعطي نتائج أكثر معقولة تبقى الطّريقة الأفضل.

¹ -Louis MORELet Benoit PERRON"RELATION ENTRE LE TAUX DE CHANGE ET LES EXPORTATIONS NETTES : TEST DE LA CONDITION MARSHALL-LERNER POUR LE CANADA"Volume 79, numéro 4, décembre 2003p481. Document généré le 19 juin 2020.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

من المتفق عليه وبشكل عام، أن التّماذج التي يتم تقديرها من خلال الطّرق القياسية التّقليدية تعاني من ما يسمّى الانحدار الزائف (**Regression Spurious**) و تلخص هذه المشكلة في أنه إذا كانت مُتغيرات السّلاسل الزّمنية غير ساكنة (**stationary-non**) كما هو الحال في غالبية السّلاسل الزّمنية، فإنه لا يمكن استخدام قيم (**ratios- t**) لمعرفة أثر متغير ما على متغير آخر لذلك فإن تحليل التّكامل المشترك، من خلال التركيز على سلوك البواقي (**Residuals**) من هذا التّموذج يستطيع التّغلب على هذه المشكلة ويحاول استحداث علاقة توازنية في المدى الطويل.

ثانيا :السلسلة الزّمنية(**Time series**):

1/تعريف السلسلة الزّمنية :

السلسلة الزّمنية هي مجموعة القياسات المسجلة لمتغير واحد أو أكثر مرتبة حسب زمن وقوعها رياضياً: نقول أن متغير الزّمن المستقل (**t**) والقيم المناظرة له للمتغير التابع له (**y**) ، وإن كل قيمة في الزّمن **t** يقابلها قيم للمتغير التابع **y** فإن $y = F(t)$ دالة في الزمن **t** أي . والتغير الذي يحدث في قيم متغير السلسلة الزّمنية (قيم متغيراتها) يعتبر دالة في الزّمن يُمكن تمثيلها بيانياً باتخاذ المحور الأفقي للزّمن والرأسي لقيم المتغير . و تُعتبر السّلاسل الزّمنية من أهم أساليب التنبؤ حول المستقبل من خلال وقائع الأمس واليوم.

2/أنواع السّلاسل الزّمنية:

وهناك نوعان من السّلاسل الزّمنية السلسلة الزّمنية المستقرة وغير المستقرة . فالسّلاسل الزّمنية المستقرة تكون الصّددمات فيها مؤقتة، وتأثيرها سوف يتلاشى عبر الزّمن كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل.

أما السّلاسل الزّمنية غير المستقرة تتضمن عناصر دائمة ، بصفة عامة السلسلة الزّمنية غير المستقرة قد تحتاج الى أخذ الفروق أكثر من مرة واحدة لتصبح مستقرة، مثال: اذا كانت السلسلة الزمنية **A** تصبح مستقرة بعد عدد **d** من الفروق

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

يقال أنّها متكاملة من الدرجة **d**، معظم السّلاسل الزّمنية للاقتصاد الكليّ هي ذات متجه ، وبناء على ذلك مُعظمها غير مستقرة،

هذه السّلاسل غير المستقرة هي ليست متكاملة، كما أنّها لا تستقر عند أي مستوى من أخذ الفروق. هذا يعطي سبب رئيسي لاخذ اللوغاريتمات للبيانات قبل اخضاعها لأي تحليل قياسي. اذا أخذنا اللوغاريتم للسلسلة الزّمنية، التي تتضمن مُعدل نمو مُتوسط، لتتحول الى سلسلة تتبع مُتجه خطي ومُتكاملة.

وتعد استقراره السّلاسل الزّمنية شرطًا أساسيًا في دراسة علاقة التّكامل المتزامن، فغياب الاستقراره يؤدّي إلى مشاكل قياسية مثل مُشكلة الانحدار الزائف والتي تجعل مُعظم الاختبارات الإحصائية مُضلّلة، ومن أجل ذلك وجب دراسة استقراره السّلاسل الزّمنية المراد دراستها من أجل تفادي كل هذه المشاكل.

المطلب الثاني: الإطار العام للدراسة القياسية:

عرفت العُملّة الوطنية (الدينار الجزائري) عدّة تخفيضات، خاصّة بعد الأزمة التّفطية (1986) و اضطرابات (أكتوبر 1988) و التّوجه الى اقتصاد السّوق بعد توصيات المؤسسات الدولية ، و أوّل تخفيض عرفه الدينار الجزائري كان سنة (1989) ثم توالى سياسة التّخفيضات خاصّة بعد تعرض أسعار برميل النّفط الى التّقلبات التي تُؤثر على إيرادات الخزينة، و هذا من أجل الرّفْع من الصّادرات و تقليص الواردات. و هذه الدّراسة ستلقي الضّوء على العلاقة بين تخفيض العُملّة و الصّادرات و الواردات الجزائرية ، واعتمدنا في اختيار النّمادج الملائمة انطلاقا من الدّراسات التجريبية على الاقتصاد الجزائري حيث استخدمنا (06) ست مُتغيّرات مُتمثلة في TCN سعر الصّرف الاسمي ، EXP الصّادرات ، IMP الواردات ، GDP الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، OIL أسعار النّفط الاسمية ، CPI مُؤشر أسعار الاستهلاك.

الفرع الأوّل/البرامج المُستخدمة في الدّراسة :

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

لقد كان الأسلوب المعتمد الأنسب لهاته الدّراسة هو نموذج الانحدار الذاتي الاتجاهي VAR لاختبار فرضيات الدراسة ودراسة العلاقة بين سعر الصّرف والتّجارة الخارجيّة بشقيها الصّادرات و الواردات ، وذلك بالاعتماد على البرامج الإحصائي. **Eview09** .

الفرع الثاني /منهجية الدّراسة القياسية:

يعدّ أسلوب تحليل السّلاسل الزّمنية من الأساليب الإحصائية الجديرة بالاهتمام، والتي تطورت كثيراً وأصبح بالإمكان استخدامها لغرض التوقع لمستقبل الظواهر الاقتصادية كالنتيجة بمستوى العرض والطلب لسلمة ما ، أو أسعار الصرف . ويعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على تتبع الظاهرة (أو المتغير) على مدى زمني معين (عدة سنوات مثلاً)، ثم يتم التوقع للمستقبل بناءً على القيم المختلفة التي ظهرت في السلسلة الزمنية وعلى نمط النمو في قيمها، و يتميز على الأسلوب التقليدي الذي يحسب فرق القيمة بين زمنين فقط من السلسلة وبيني التوقع المستقبلي على أساسه، بدون مراعاة للنمط العام للسلسلة أو للارتفاع والانخفاض الذي يحدث لقيم السلسلة.

المطلب الثالث / نماذج الدّراسة المراد قياسها :

الفرع الأول /نموذج الدّراسة: Study model

تحتوي هذه الدّراسة على نموذجين اقتصاديين ندرسُ من خلالهما أثر سعر الصّرف كمتغير مُستقل ،على المتغيرات التّابعة و هما الصّادرات والواردات، ومُمكننا صياغة التّموذج بشكل رياضي وفق ما يتفق والنّظرية الاقتصادية على التّحو التالي:

أولاً /نموذج دالة الصّادرات:

وفق النّظرية الاقتصادية فإنّ هناك علاقة عكسية بين التغيّر في سعر الصّرف و الصّادرات بحيث تؤثر تقلبات سعر الصّرف على الصّادرات و هذا يعني أنّه في حالة تخفيض قيمة العُملة المحليّة تنخفضُ أسعار السّلع المحليّة في الخارج، فيؤدّي ذلك إلى ارتفاع حجم الصّادرات، ويحدثُ العكس في حالة ارتفاع قيمة العُملة المحليّة وهذا يوضحُ العلاقة العكسية بين سعر الصّرف والصّادرات. ■

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

ومن أجل اثبات أو نفي هذا التأثير، فقد استخدمنا اجمالي الصادرات الجزائرية كمتغيّر تابع ، وسعر الصّرف

الاسمي للدينار الجزائري /الدولار، وسعر برمبيل النّفط ، كمتغيّرين مُستقلين و يمكنُ كتابة التّمودج القياسي على شكل

المعادلة الاتية:

$$\text{Exp (Y2)} = X2 (dz/\$) + \text{Oil} + \mu_i$$

Y2 : اجمالي الصادرات بالدولار الأمريكي

X2 : قيمة سعر الصّرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

Oil : سعر برمبيل النّفط

μi : بواقي تقدير دالة الصادرات.

ثانيا/نموذج دالة الواردات :

وفقا دائما للنّظرية الاقتصادية فإنّ هناك علاقة طردية بين سعر الصّرف واجمالي الواردات، بحيث تؤثر تقلبات سعر

الصّرف على الواردات أيضًا، ففي حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الواردات، أي ينخفض

الطلب المحلي على السّلع والخدمات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار السّلع الأجنبية وبالتالي عزوف المواطنين عن

شرائها، وهو ما يعبر عن علاقة طردية بين سعر الصّرف والواردات.

و لدراسة أثر تغير سعر الصّرف على الواردات فقد استخدمنا سعر الصّرف الاسمي الرّسمي لقياس ذلك الأثر، حيث سعر

الدينار الجزائري /الدولار الأمريكي ، زيادة على مؤشر سعر الاستهلاك والناتج المحلي الاجمالي كمتغيّرات مُستقلة أما

اجمالي الواردات الجزائرية هو المتغيّر التّابع ، لذا عند دراسة التّمودج القياسي حاولنا صياغة التّمودج على الشّكل الآتي :

$$\text{Imp (Y1)} = X1 (dz/\$) + \text{GDP} + \text{IPC} + \mu_i$$

Y1 : اجمالي الواردات بالدولار الأمريكي.

IPC : مُؤشر سعر الاستهلاك.

GDP : النّاتج المحلي الاجمالي.

X1 : قيمة سعر الصّرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .

μi : بواقي تقدير دالة الواردات.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

الفرع الثاني : تعريف متغيّرات التّماذج القياسية:

لتوضيح المقصود بالمتغيّرات في فرضيات الدّراسة فقد تمّ تعريف المتغيّرات اجرائيا كالتّالي:

أولا: التّعريف الاجرائي للمتغيّرات Variables Operational Definition

1/المصدّرات السّلعية: Commodity exports

هي عبارة عن اجمالي السّلع التي يُقدرها الدّيون الوطني للإحصاء الجزائري ويقصدُ بها وفق نظام التّجارة الخارجية جميع السّلع التي تمّ إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل أو التي أُجريت عليها عملية صناعية غيرت من شكلها وقيمتها والمعدّة للتّصدير خارج الجزائر وتشملُ تكلفة نقلها الى الحدود و رسوم التّصدير (بالنسبة للجزائر أكثر من 97 % من صادرات التّفط) وتحسب المصدّرات على أساس فوب **F.O.B** .

2/المواردات السّلعية: Commodity imports

هي كل السّلع الواردة إلى الجزائر عن طريق الموانئ البرية و البحرية و الجوية التي تمّ نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية والتي تجرى عليها كافة الاجراءات الجمركية المتبعة في الافراج الجمركي عن السّلع المستوردة سواء كانت مستوردة للقطاع العام او القطاع الخاص وتحسب قيمة الواردات على أساس سيف **C.I.F** .

3/سعر الصّرف: Exchange Rate

هو سعر الدينار الجزائري معبرا عنه بعملة بلد أجنبي أي عدد الوحدات من الدينار الجزائري اللاّزمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبيّة.

حيث تمّ استخدام سعر الصّرف الاسمي للدينار الجزائري مُقابل الدولار لقياس أثر تغييره على كل من المصدّرات والواردات حيث يُعرّف على أنّه سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبيّة بدلالة وحدات من العملة المحلية.

اعتمدنا في بحثنا هذا على سعر الصّرف الاسمي للدينار الجزائري مُقابل الدولار الأمريكي، و قد تمّ استخدام هذا

المؤشر (سعر الصّرف الاسمي) في العديد من الدّراسات السّابقة المشابهة لدراستنا كدراسة :

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

Bailey, Tavlas and Ulan (1986), Gotur (1985), Akhtar and Hilton (1984)
Lee and Saucier (2005)... McKenzie and Brooks (1997), Belenger et al. (1992)

Oil Price: سعر النفط/4

التّفط مثل أي سلعة أخرى له أنواع كثيرة، أو بالأحرى يأخذ شكل خامات عديدة ومُتنوعة، كما أنّ لهذه السلعة الاستراتيجية معايير جودة تجعل خامات منها أعلى سعرًا من غيرها.
ويجري قياس جودة أي خام نفطي عبر معيارين رئيسيين هما الكثافة ونسبة الكبريت في الخام، و قد استخدمنا في دراستنا هذه سعر برمبيل التّفط بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي .

5/مؤشر أسعار سلع المستهلك (1) index price consumer

مؤشر أسعار سلع المستهلك (CPI) هو مقياس لمستوى مُتوسط أسعار سلعة محدّدة من البضائع والخدمات التي يقوم بشرائها المستهلكون. توضّح التّغيرات الشّهرية في مُستوى مُؤشر أسعار سلع المستهلك التّغير في معدل التّضخم. ويُعتبر مُؤشر أسعار سلع المستهلك (CPI) المؤشر الشّهرية الأكثر مُتابعة لمعدل التّضخم على مُستوى واسع حيث يُعدّ هذا المؤشر من أهم مقاييس تكلفة المعيشة .

6/مؤشر إجمالي الناتج المحلي (2) gross domestic product:

يُعتبر مُؤشر إجمالي الناتج المحلي (GDP) أحد أهم وأوسع المقاييس الشّاملة التي تدرك محصلة النشاط الاقتصادي وتلم بجميع القطاعات الاقتصادية في الدولة. هذا المؤشر يُمثل القيمة النهائيّة لإنتاج الدولة خلال فترة محدّدة ويتألف من مُشتريات البضائع والخدمات المصنوعة محليًا التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات أو الأجانب أو الكيانات الدولية. ويُعد (GDP) من أكبر المعايير الإحصائية الاقتصادية و الأكثر شمولًا للوضع الاقتصادي و قد اعتمدنا في تحليلنا لهذه الدّراسة على بيانات من احصائيات صندوق التّقد الدولي.

¹ - http://www.hyinvestment.com/arabic/Fundamental_marketmoving.htm.

² - http://www.hyinvestment.com/arabic/Fundamental_Gross.htm.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

ثانيا- مصادر البيانات : Sources of Data

لقد تحصلنا على بيانات الدّراسة من مصادرها الرّئيسية و تتمثل في التّقارير و النّشرات الشهرية و السنوية الصّادرة عن الهيئات الرّسمية ذات الاختصاص كالبنك المركزي الجزائري و (ONS) و من مُؤسسة (andi) و من خلال المؤسسات الدولية كصندوق التّقد الدولي (IMF) و البنك الدولي (world data bases) و المؤسسات الدولية للإحصاءات (IFS) و منظمة الدول المصدرة للبترو (OPEC)

(Organization of the Petroleum Exporting Countries).

ثالثا: المدى الزّمني للدّراسة study time period

تمّ أخذ بيانات الدّراسة على أساس سنوي للفترة الممتدة من 2018/1980 لكل من سعر الصّرف ، الصّادرات ، الواردات ، التّاج المحلي الاجمالي ، سعر البترول ، مؤشر سعر الاستهلاك .

المطلب الرابع : اختبار نماذج الدّراسة :

الفرع الأول : اختبار نموذج دالة الصّادرات :

أولا : وصف مُتغيّرات دالة الصّادرات :

جدول رقم (17.3) وصف متغيّرات دالة الصّادرات

	EX	OIL	TCN
Mean	28.14154	42.94051	51.28974
Median	14.40000	28.73000	64.58000
Maximum	79.30000	112.9200	116.5900
Minimum	7.810000	13.02000	3.840000
Std. Dev.	21.92540	30.61374	35.74886
Skewness	0.969594	1.111708	-0.077400
Kurtosis	2.545164	2.951604	1.738259
Jarque-Bera	6.446904	8.037118	2.625924
Probability	0.039817	0.017979	0.269022
Sum	1097.520	1674.680	2000.300
Sum Sq. Dev.	18267.47	35613.65	48563.27
Observations	39	39	39

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات Eviews9

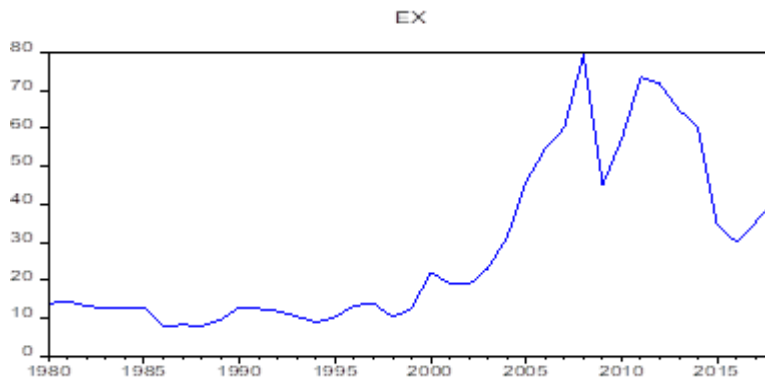
الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

ثانيا/ الدّراسة الاحصائية لمُنغَيّرات دالة الصّادرات :

1/ مُنغَيّر الصّادرات :

نلاحظ أنّ الصّادرات الجزائرية تتراوح بين أدنى قيمة لها والتي تُمثّل (7.810) ، وأعلى قيمة لها و تُمثّل (79.300) خلال الفترة قيد الدّراسة وبمتوسط قدره (14.400). وانحراف معياري قدره (21.925). وهذا ما يوضّحه الشّكل الموالي :

الشكل رقم (9.3) منحنى تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2018/1980)

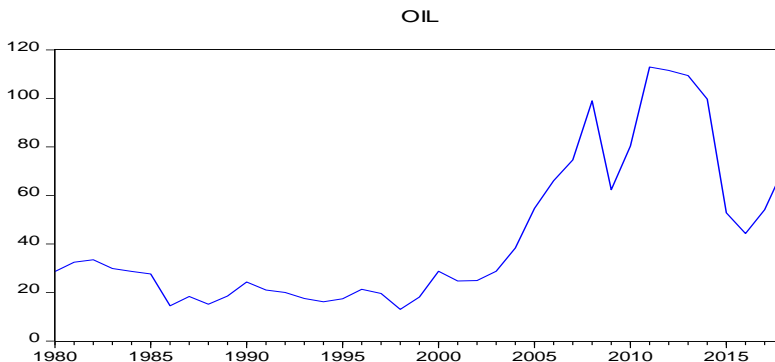


المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات Eviews9

2/ مُنغَيّر أسعار النّفط OIL :

نلاحظ أنّ سعر النّفط يتراوح بين أدنى قيمة والتي تُمثّل (13.02) دولار وأعلى قيمة بـ (112.82) ، وبمتوسط يقدر بـ (28.73 دولار) وانحراف معياري قدره (30.61-دولار). وهذا ما يُوضّحه الشّكل التّالي :

الشكل رقم (10.3) مُنحنى تطور سعر برميل النّفط للفترة (2018/1980)



المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات Eviews9

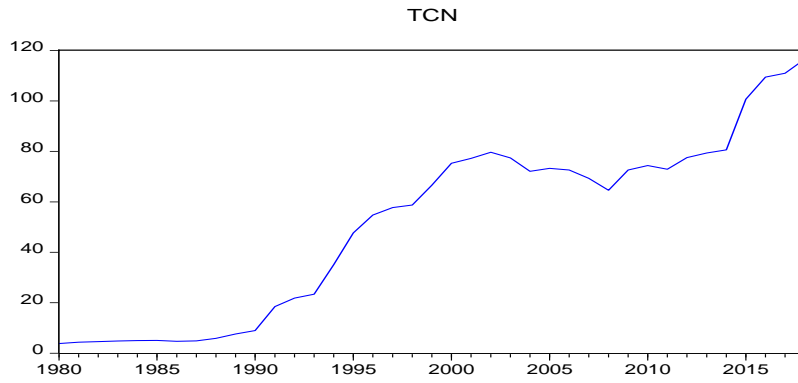
الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

3/متغيرسعر الصّرف الاسمي /الدولارTCN:

نلاحظ أنّ سعر الصّرف الاسمي يتراوح بين أدنى قيمة له والتي تمثّل (3.84)دج/ دولار ، وأعلى قيمة له تمثّل (116.59) دج/ دولار خلال الفترة قيد الدّراسة وبمتوسط قدره (64.58). وانحراف معياري قدره (35.74)

وهذا ما يُوضّحه الشّكل الموالي:

الشّكل رقم (11.3) مُنحني تطور سعر الصّرف الاسمي للفترة (2018/1980)



المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 Eviews

ثالثا : تقدير النموذج:

قبل التّطرق إلى تقديم النموذج التّجريبي المتبع سوف نطبق ما يلي:

1 / التّقدير بواسطة المُربعات الصّغرى: MCO :

جدول رقم (18.3) التّقدير بواسطة المُربعات الصّغرى OLS

Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 01/21/20 Time: 09:12
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN)	0.000298	0.114217	0.002610	0.9979
D(OIL)	0.648867	0.041896	15.48741	0.0000
C	-0.020924	0.603501	-0.034672	0.9725
R-squared	0.907618	Mean dependent var		0.710789
Adjusted R-squared	0.902339	S.D. dependent var		9.450682

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجارية

S.E. of regression	2.953415	Akaike info criterion	5.079458
Sum squared resid	305.2931	Schwarz criterion	5.208741
Log likelihood	-93.50970	Hannan-Quinn criter.	5.125456
F-statistic	171.9302	Durbin-Watson stat	1.983932
Prob(F-statistic)	0.000000		

جدول رقم (19.3) تقدير أثر تخفيض الدينار الجزائري على الصادرات للفترة 2018/1980

Dependent Variable: EX				
Method: Least Squares				
Date: 01/18/20 Time: 14:17				
Sample: 1980 2018				
Included observations: 39				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCN	0.071988	0.026600	2.706340	0.0103
OIL	0.649821	0.031062	20.92034	0.0000
C	-3.454348	1.516320	-2.278112	0.0288
R-squared	0.952030	Mean dependent var	28.14154	
Adjusted R-squared	0.949365	S.D. dependent var	21.92540	
S.E. of regression	4.933719	Akaike info criterion	6.103867	
Sum squared resid	876.2971	Schwarz criterion	6.231833	
Log likelihood	-116.0254	Hannan-Quinn criter.	6.149780	
F-statistic	357.2318	Durbin-Watson stat	0.356185	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات Eviews9

تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) و برنامج Eviews9 .

2/ اختبار مدى مناسبة النموذج:

و هذا يعني أنّ التّعير في المتغيرات المستقلة (سعر صرف الدينار الجزائري / الدولار و سعر $R^2 = 0.949365$)

برميل النفط) ، تُفسر (95%) من التّعير الحاصل في المتغير التابع (الصادرات الجزائرية) ، و باقي النسبة و هي

(05%) تعود الى عوامل أخرى لم يتم ادراجها في النموذج و تُحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي .

3/ التفسير الاحصائي للنتائج :

*ترتبط الصادرات الجزائرية (EX) طردياً مع سعر صرف الدينار الجزائري (TCN) ، و هو أثر معنوي عند (1%)

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

* ترتبط الصّادرات الجزائرية (EX) طرديًا مع سعر برمبيل النفط (OIL) ، وهو أثر معنوي عند (1%) .

4/ التفسير الاقتصادي للنتائج :

* ترتبط الصّادرات الجزائرية (EX) مع سعر صرف الدينار الجزائري (TCN) بعلاقة طردية و بأثر معنوي عند (1%) وهذه النتيجة لا تتوافق مع النّظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة عكسية بين تقلبات سعر الصّرف و الصّادرات إذن نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة .
من جدول تقدير النموذج نستنتج أنّ متغيّر سعر صرف الدينار الجزائري لا يؤثر في قيمة الصّادرات و قد بلغت المعلمة المقابلة له (0.07) أي أنّ أيّ تغيّر في سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة نقدية واحدة يؤدّي الى تغيّر في الصّادرات بما قيمته (0.07) مليار دولار .

* ترتبط الصّادرات الجزائرية (EX) مع سعر برمبيل النفط (OIL) بعلاقة طردية و بأثر معنوي عند (1%) وهذه النتيجة تتوافق مع وضعية الاقتصاد الجزائري كون هيكل الصّادرات الجزائرية يتركز على أكثر من (95%) من صادرات المحروقات ، وتحدّد أسعار برمبيل النفط في السّوق العالمية وفق قانون الطلب و العرض و بالدولار الأمريكي . فكلّما ارتفعت أسعار النفط ترتفع معها قيمة الصّادرات و هذا ما يتوافق مع النّظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين أسعار النفط والصّادرات .

من جدول تقدير النموذج نستنتج أنّ متغيّر سعر البترول يعتبر المتغيّر الأكثر تأثيرًا في قيمة الصّادرات و قد بلغت المعلمة المقابلة له (0.649821) أي أنّ أيّ تغيّر في سعر برمبيل النفط بوحدة نقدية واحدة يؤدّي الى تغيّر في الصّادرات بما قيمته (0.65) مليار دولار .

رابعًا : تطبيق تقنية أشعة مُنجه الانحدار الذاتي VAR :

هو نموذج ديناميكي حركي يهتم بدراسة العلاقات التبادلية على المدى القصير بين المتغيّرات المستقرة في شكل نظام مُعادلات، ولهذا النموذج أفضلية كبيرة في تحليل السلاسل الزمنية على المدى القصير حيث يسمح بدراسة اتجاه العلاقات

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

السببية بالإضافة إلى استخدام أداة تحليل التّباين ودوال الاستجابة للصّدمات العشوائية لأجل تحليل العلاقات بين المتغيّرات الداخلية في التّموذج .

1/ اختبار جذر الوحدة لاستقراره السّلاسل الزّمنية لدالة الصّادرات :

أ/ اختبار جذر الوحدة (Unit root test) لدالة الصّادرات :

جدول رقم (20.3) اختبار ADF و PP لمتغيرات دالة الصّادرات

PP		ADF		السلسلة الزّمنية
الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	
***-6.235690 ***(0.0000)	-1.322215 (0.6093)	***-6.235690 ***(0.0000)	-1.329834 (0.6057)	الصّادرات
***-4.140110 ***(0.0025)	0.70598 (0.9670)	***-4.152872 ***(0.0025)	0.512047 (0.9850)	سعر صرف الدينار /الدولار
***-5.318665 ***(0.0001)	-1.266295 (0.6351)	***-5.351687 ***(0.0001)	-1.266265 (0.6351)	سعر النفط

من اعداد الطالبة باستخدام البرنامج الإحصائي Eview09 .

** تشير استقرارية متغيرات الدّراسة عند مستوى معنوية 5% و 10% .

*** تشير استقرارية مُتغيّرات الدّراسة عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% .

المحسوبة أقل t الجدولية	←	يتم قبول فرضية العدم H_0
المحسوبة أكبر t الجدولية	←	يتم رفض فرضية العدم H_0 و قبول الفرضية البديلة

من خلال الجدول أعلاه تظهر لنا نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF

واختبار فيليب بيرون PP لاستقراره السّلاسل الزّمنية للمتغيّرات الاقتصادية المدروسة (متغير الصّادرات ، سعر النّفط

و سعر صرف الدينار /الدولار) ، أنّ كل القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية الحرجة عند مستوى معنوية

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

(1 % ، 5 % و 10 %) و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جدور وحدوية وهذا ما يدل

على أنّ هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى **Level** أي أنّ قيمة τ المحسوبة أقل من قيمة τ الجدولية حيث تم قبول فرضية العدم **H0** القائلة بوجود جذر الوحدة.

وعند تطبيق اختبار **ADF** و **PP** عند الفروق الأولى نلاحظ أنّ كل القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية (1 % ، 5 % و 10 %) و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أنّ الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مُستقرة، و منه فإنّ كل من السلاسل التالية : الصادرات و سعر الصّرف الاسمي و سعر برمبل البترول هي مُتكاملة من الدرجة الأولى (1) **I**.

و بالتالي يُمكن القول بما أنّ كل المتغيرات لها نفس مستوى الاستقرار فهي مُتكاملة بالتزامن أي توجد علاقة تكامل بين كل المتغيرات و للتأكد من هذا التّكامل سوف نختبر العلاقة طويلة الأمد بمنهجية جوهانسون و سببية النّجّل قرائنجر.

ب/ اختبار التّكامل المُشترك لدالة الصادرات :

بعد نتائج اختبارات ديكي فولر الموسّع **ADF** واختبار فيليب بيرون **PP** لكل من السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة الذّكر التي توصلت الى أنّ دالة الصادرات مُتكاملة من الدرجة الأولى قمنا بإجراء اختبار التّكامل المُشترك باستخدام منهجية جوهانسون **Johansen** ، ويهدف هذا الاختبار إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، فنقوم باختبار الفرضية العدمية لتحديد أيّ من المتجهات تمثل دلالة إحصائية معنوية .

جدول رقم (21.3) نتائج اختبار الأثر (Trace) (التّكامل المُشترك Johansen)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.315974	19.20023	29.79707	0.4786
At most 1	0.118829	5.149138	15.49471	0.7928
At most 2	0.012583	0.468517	3.841466	0.4937
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

جدول رقم (22.3) اختبار القيم المميّزة العظمى **Max Eigen Value Test**

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.315974	14.05109	21.13162	0.3609
At most 1	0.118829	4.680621	14.26460	0.7815
At most 2	0.012583	0.468517	3.841466	0.4937
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام البرنامج الإحصائي **Eview09**.

من خلال الجدول أعلاه لاختبار الأثر واختبار القيمة المميّزة العظمى **Trace** و **eigenvalue-Max**

نُلاحظ أنّ نتائجه تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك و لهذا يتم قبول الفرضية العدمية **H0**

التي تفرض بأنّه لا يوجد مُتجهات تكامل مُشترك في التّموذج، وهذا ما يُفسره الاحتمال الأكبر من **5 %** وبالتالي نقول انه لا يوجد تكامل مشترك أي لا يُمكن وجود علاقة في المدى الطّويل بين سعر الصّرف الاسمي، و الصّادرات وأسعار النّفط. وبالتالي لا يُمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ولكن بالمقابل يُمكن دراسة العلاقة في المدى القصير عن طريق نموذج مُتجه الانحدار الذاتي **VAR**.

ملاحظة : يُشير اختبار **Trace** و **eigenvalue-Max** الى عدم وجود علاقة تكامل مُشترك إذن لا توجد علاقة تكامل طويلة الأجل بين التّغير في سعر الصّرف و الصّادرات.

النتيجة: عدم وجود علاقة تكامل مُشترك لا يسمح لنا باستعمال **VECM** في حين أنّ وجود علاقة سببية بين المتغيرات يسمح لنا باستعمال نموذج **(VAR)**.

2/ تحديد درجة تأخير التّموذج **VAR** لدالة الصّادرات :

لتحديد عدد الفجوات الزّمنية التي تعطي أدنى قيمة **P** للتّموذج **VAR** للسلاسل المستقرة نستعمل مؤشرات

schwarz و **akaike** من أجل عدّة فجوات ، حيث نختار قيمة **P** التي تعطي أدنى قيمة لتلك المؤشرات .ومن

مُخرجات **Eviews 9** يعطي قيما مباشرة لهذه المؤشرات **FPE** و **SC** , **HQ** و **AIC** مُرفقة بأدنى

قيمة ل **P** بعلامة مميزة (*) كما في الجدول الموالي :

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

جدول رقم (23.3) نتائج اختبار أفضل درجة تأخير للنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-453.9871	NA	21307850	25.38817	25.52013	25.43423
1	-329.7618	220.8451*	35450.66*	18.98676*	19.51460*	19.17099*
2	-322.9310	11.00508	40485.29	19.10728	20.03100	19.42968
3	-316.9126	8.693333	49229.92	19.27292	20.59252	19.73350

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 EViews

ما نلاحظه من الجدول رقم (23.3) أنّ كل المعايير LR، FPE، AIC، SC، HQ تُشير الى ضرورة

أخذ فجوة زمنية واحدة و هي $P=1$ لأنّها مدّة الابطاء المثلى و هي أدنى قيمة لمختلف المؤشرات و بما أنّ جميع

المؤشرات عند هذه الفجوة مُرفقة بعلامة نجمة (*) فهي دلالة على مدى ملائمتها و سيتم استخدامها في تقدير نموذج

متجه الانحدار الذاتي (VAR).

يسمح لنا تقدير نموذج (VAR1) بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية MCO و تمّ الحصول على النتائج

التالية :

3/تقدير نموذج (VAR1) لدالة الصادرات :

جدول رقم (24.3) تقدير نموذج (VAR) بتطبيق طريقة MCO

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.287131	0.326203	3.945800	0.0001
C(2)	0.063457	0.057678	1.100192	0.2738
C(3)	-0.326599	0.219081	-1.490773	0.1391

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

C(4)	3.360474	3.063136	1.097070	0.2752
Determinant residual covariance		16776.77		
Equation: $EX = C(1)*EX(-1) + C(2)*TC(-1) + C(3)*OIL(-1) + C(4)$				
Observations: 38				
R-squared	0.849272	Mean dependent var	28.51711	
Adjusted R-squared	0.835972	S.D. dependent var	22.09221	
S.E. of regression	8.947417	Sum squared resid	2721.913	
Durbin-Watson stat	2.220037			

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات **EViews 9**

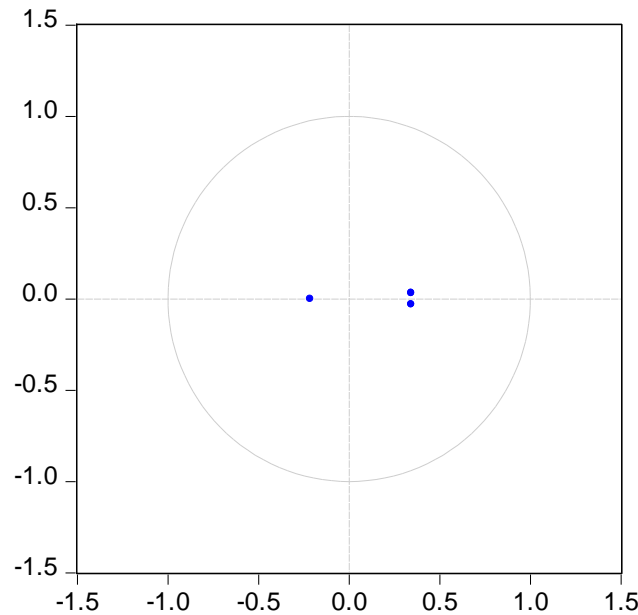
نلاحظ من جدول تقدير نموذج **VAR** أنّ قيمة درين واتسن = $DW = 2.22$ أكبر من قيمة $R^2 = 0.84$ وبالتالي التّموذج يُعتبر مقبولا من النّاحية الاحصائية.

4/ دراسة استقراريه نموذج **VAR 1** لدالة الصّادرات

أ/ اختبار **AR Roots** لدالة الصّادرات

الشكل رقم (11.3) لاختبار **AR Roots**

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الطالبة من مخرجات **EViews 9**

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

يتضح من خلال الشكل (11.3) أنّ جميع النّقاط تقع داخل الدائرة (أي كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة) ، وبالتالي فإنّ التّموذج (VAR 1) يحقق شرط الاستقرار. **VAR(stability)** ولا يعاني من مُشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التّباين.

ب/ اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Tests

جدول رقم (25.3) لاختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.629747	Prob. F(2,33)	0.5390
Obs*R-squared	1.397008	Prob. Chi-Square(2)	0.4973

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **views9** .

نلاحظ من الجدول أعلاه لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي أنّ القيم الاحتمالية (0.53) و (0.49) هي أكبر من (0.05) وبالتالي التّموذج لا يُعاني من مُشكلة الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء.

ج/ اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Tests

جدول رقم (26.3) لاختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.075640	Prob. F(1,35)	0.7849
Obs*R-squared	0.079790	Prob. Chi-Square(1)	0.7776

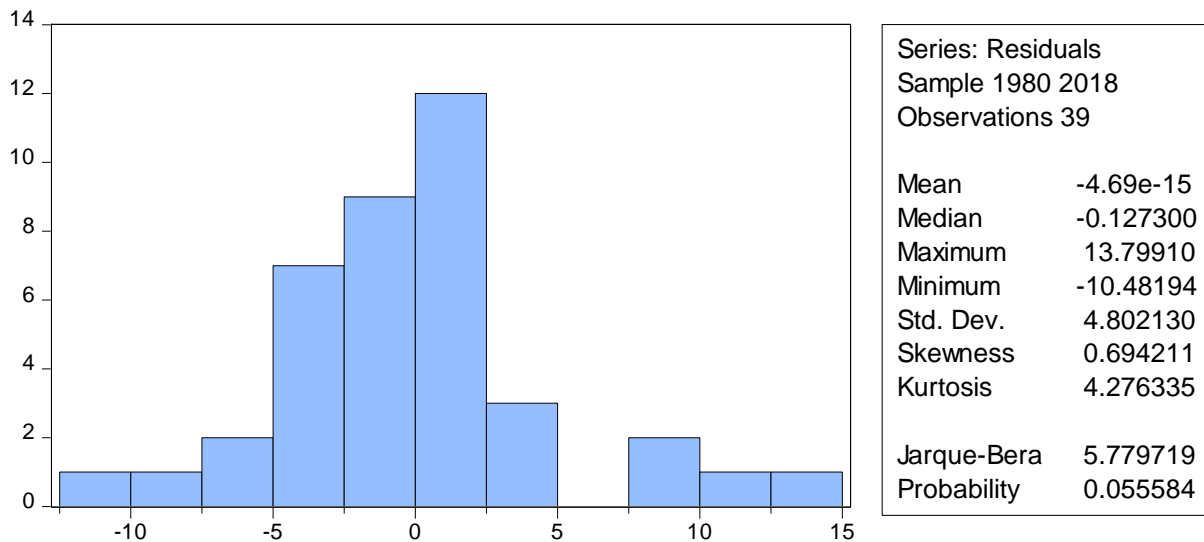
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات **views9**

نلاحظ من الجدول أعلاه لاختبار مُشكلة عدم ثبات التباين أنّ قيمة الاحتمال (0.78) و (0.77) وهي أكبر من (0.05) و بالتالي التّموذج لا يُعاني من مُشكلة عدم ثبات التباين.

د/ اختبار التوزيع الطبيعي Normality Tests:

الشكل رقم (12.3) لاختبار التوزيع الطبيعي Normality Tests

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **views9**

نلاحظ من جدول اختبار التوزيع الطبيعي أنّ **P value** لإحصائية **(Jarque-Berra) 5.5%** وهي أكبر من **5%** أي $(5.5\% < 5\%)$ و منه فإنّ أخطاء التقدير تتبع التوزيع الطبيعي. بعد إجراء الاختبارات التشخيصية لنموذج **VAR**. نستنتج أنّ النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية وبالتالي ننتقل إلى تقدير النموذج وفق مراحل نموذج الانحدار الذاتي:

5/ تحليل ديناميكية النموذج المُقدر (VAR1)

أ/ اختبار السببية (سببية قوائم لدالة الصّادرات): **test de causalité au sens de granger**

جدول رقم (27.3) اختبار السببية (لدالة الصّادرات)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause TCN	37	0.24463	0.7844
TCN does not Granger Cause EX		1.96185	0.1571
OIL does not Granger Cause TCN	37	0.49452	0.6144
TCN does not Granger Cause OIL		1.93883	0.1604
OIL does not Granger Cause EX	37	5.81618	0.0070
EX does not Granger Cause OIL		5.79015	0.0071

المصدر من اعداد الطالبة باستخدام البرنامج الإحصائي **Evview09**

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

تُوضح نتائج جدول رقم (27.3) لاختبار سببية فرانجر لدالة الصّادرات :

أنّ التّغير في أسعار صرف الدينار الاسمي الجزائري مُقابل الدولار لا يُفسر التّغير في الصّادرات، حيث بلغت **F-Statistic** (المحسوبة) **1.96** ب **Prob** (احتمالية) **0.15** ، فإنّ الاحتمال المُقابل لإحصائية فيشر أكبر من **(5%)** في كلا الاتجاهين . فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية تتجه من التّغير في سعر الصّرف **(TCN)** نحو الصّادرات **(EXP)** .

إلا أنّ هناك علاقة سببية بين سعر برميل النّفط **(OIL PRICE)** و الصّادرات **(EXP)**، و ما يُعزّز ذلك أنّ القيم (الاحتمالية) **Prob** المُقابلة لإحصائية فيشر و التي تقدر ب **(0.0070)** و **(0.0071)** هي أصغر من **(5%)** في كلا الاتجاهين، وهذا يعني أنّ هناك تأثير مُتبادل بين **(OIL PRICE)** و **(EXP)** أي أنّ التّغير في سعر النّفط يُفسر التّغير في الصّادرات، و العكس صحيح ، و في هذه الحالة نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين و نقبل الفرضية البديلة .

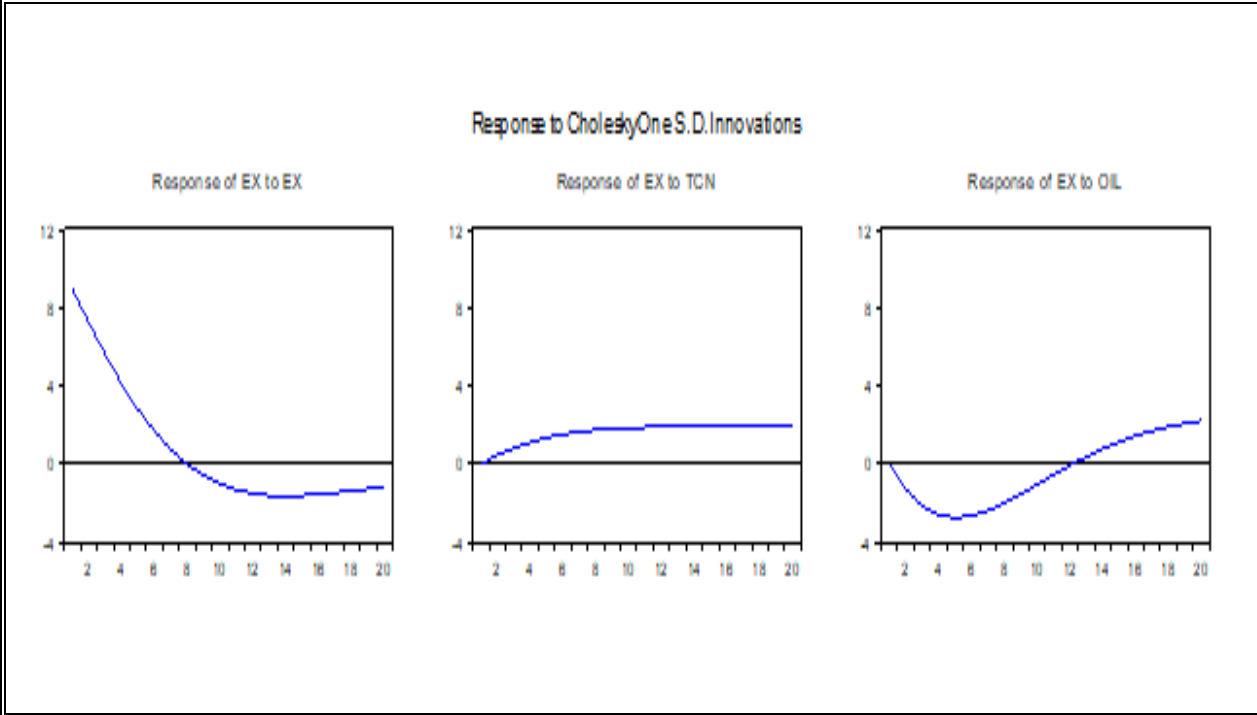
أمّا التّغير في سعر الصّرف **(TCN)** فلا يُفسر التّغير في سعر برميل النّفط **(OIL PRICE)** و بالتّالي فلا توجد أي علاقة سببية بين هذين المتغيرين **(OIL PRICE)** و **(TCN)**، و بالتّالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية تتجه من التّغير في سعر الصّرف الاسمي **(TCN)** نحو سعر برميل النّفط **(OIL PRICE)** .

ب/دوال الاستجابة و تحليل التّباین لمتغيرات دالة الصّادرات :

1/دوال الاستجابة لمتغيرات دالة الصّادرات :

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

شكل رقم (13.3) دوال الاستجابة لمُتغيّرات دالة الصّادرات



المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات **EIEWS 9**

و عند تطبيق هذا الاختبار على مُتغيّرات التّموذج كانت النتائج كالتّالي:

*/استجابة الصّادرات لصدمة ذاتية : حسب تقديرات دوال الاستجابة و المبيّنة في الشّكل أعلاه، فإنّ حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في مُعدل الصّادرات سيكون لها تأثير إيجابي قويّ قدرت نسبته ب (8.94 %) في الفترة الأولى ، مع عدم التّأثر بأيّ صدمة من صدمات المُتغيّرات الأخرى، ثم بدايةً من الفترة الثامنة تبدأ في التّراجع حيث يتولّد تأثير سلبى ضعيف قدر ب (0.03 - %) في الفترة الثامنة و (-1.04 %) في الفترة العاشرة عرفت بعدها أعلى نسبة ب (-1.64 %) ثم عرفت تراجعاً في الفترات الخمس الأخيرة، مسجلة معدلا ما قيمته (-1.29 %).

*/استجابة الصّادرات لصدمة سعر الصّرف : يُبين الشّكل الأوّل ردّة فعل مُتغيّر الصّادرات لصدمة عُشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في أسعار الصّرف الاسمية للدينار الجزائري مُقابل الدولار اذ يتضح أنّ استجابة الصّادرات لتغيّر أسعار الصّرف كانت صفرية في الفترة الأولى ثم أخذت مُنحني تصاعدي ايجابي من بداية الفترة الثانية حتى نهاية

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

الدراسة، حيث قدرت نسبة التأثير بـ (0.44 %) في الفترة الثانية و (1.88 %) في الفترة العاشرة، لتصل الى (2.2 %) في نهاية فترة الدراسة، أي أنّ كل انحراف معياري لمُتغيّر سعر الصّرف نجم عنه تغيّر ايجابي في الصّادرات ، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار التّفط و بالتّالي ارتفاع قيمة الصّادرات التّفطية ، و من خلال تحليلنا للاقتصاد الجزائري ، فإنّ التّخفيضات الممتتالية للعملة الوطنية (الدينار الجزائري) نجم عنه اتجاه ايجابي للصّادرات الجزائرية .

* /استجابة الصّادرات لسعر برميل التّفط: يُبين الشكل أعلاه نتائج اختبار ردّة فعل مُتغيّر الصّادرات لصّدمة

عُشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في أسعار برميل التّفط ، على مدار فترة الدّراسة ، إذ يتضح أنّ الاستجابة كانت صفرية في الفترة الأولى من الدّراسة ، ثم أصبحت الاستجابة سلبية و مُتناقصة و في مُتوسط الفترة كانت استجابة سلبية قويّة قدرت بـ (-2.77 %) و يرجع ذلك الى الأزمات التي عرفها العالم منها الأزمة التّفطية (1986) و التي انهار من خلالها سعر برميل التّفط من (27.63 دولار) للبرميل الى (15.53 دولار)، ثم عرفت فترة التّسعينات عدّة أزمات منها أزمة العراق و الكويت (1990) ، الأزمة المكسيكية (1994) حيث انخفض فيها سعر برميل التّفط الى 16.19 دولار و الأزمة الآسيوية (1998)، اضافة الى أحداث 11 سبتمبر 2001 و منذ 2003 بدأت في التراجع و ذلك بداية من الفترة السابعة نتيجة ارتفاع الطلب على التّفط ، و يعكس ذلك الانخفاض مدّى استجابة الصّادرات الجزائرية لانخفاض أسعار التّفط لتستقر بعد ذلك مُتأثرة بأزمة الرّهن العقاري 2008 حتّى وصلت الى (-1.05 %) في الفترة العاشرة، و منذ 2010 عرفت استجابة ايجابية مُتصاعدة في الفترات الثمانية الأخيرة لتصل الى (2.2 %) في نهاية فترة الدّراسة .

وقد جاء اختبار ردّة فعل مُتغيّر الصّادرات لصّدمة انحراف أسعار برميل التّفط، متوافقًا مع الواقع الاقتصادي بحيث

ارتفاع أسعار التّفط يرفع من الصّادرات الجزائرية و بالتّالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

2/ تحليل التّباين لدالة الصّادات :

جدول رقم (28.3) تحليل مكوّنات التّباين لدالة الصّادات

Variance Decomposition of EX:				
Period	S.E.	EX	TC	OIL
1	8.947417	100.0000	0.000000	0.000000
2	11.59184	98.53917	0.144841	1.315990
3	13.08422	95.69298	0.495081	3.811936
4	14.01003	92.07746	1.053653	6.868891
5	14.61439	88.26561	1.806350	9.928038
6	15.02680	84.70512	2.725256	12.56962
7	15.32354	81.67625	3.773534	14.55021
8	15.55239	79.29070	4.910400	15.79890
9	15.74450	77.52113	6.095504	16.38336
10	15.92054	76.24712	7.292335	16.46055

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات EVIEWS9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نتيجة تجزئة التّباين المتعلق بالصّادات لعشر فترات وعرض كل عمود نسبة إسهامات أحد المتغيّرين في تفسير تجزئة التّباين في المتغيّر الآخر، إنّ تجزئة التّباين تُشير إلى أنّ تباين خطأ التنبؤ للصّادات (EXP) أي التّغير يرجع إلى المتغيّر نفسه بنسبة (100%) ثم يبدأ في التناقص في المدى الطويل (الفترة العاشرة) لتصل إلى نسبة (76.24%)، وهذا يُفسر بأنّ التّغير في الصّادات لا يتأثر بشكل كبير بالمتغيّرات الأخرى، إذ نلاحظ أنّ تأثير سعر الصّرف فهو جدّ ضعيف بحيث لا يتعدى (0.49%) في المدى القصير، و يبدأ في التزايد في المدى الطويل ليصل إلى نسبة (7.29%) و تبقى نسبة ضعيفة، و يأتي سعر برمبل النّفط في المركز الأوّل من حيث تفسير تغيّر الصّادات بحيث تنتقل هذه النسبة من (3.81%) في الفترة الثالثة لتصل إلى (16.46%) في الفترة العاشرة، و يبقى مُتغيّر سعر برمبل النّفط يتصدّر المتغيّرات الأخرى في تفسير التّغير في الصّادات .

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

الفرع الثاني :اختبار نموذج دالة الواردات :

أولاً:وصف مُتغيّرات دالة الواردات :

جدول رقم (29.3) لوصف مُتغيّرات دالة الواردات

	ICP	GDP	IMP	TCN
Mean	9.041282	94.11744	21.54590	51.28974
Median	5.740000	59.09000	10.56000	64.58000
Maximum	31.67000	213.8100	58.58000	116.5900
Minimum	0.340000	41.76000	7.040000	3.840000
Std. Dev.	8.265396	59.07906	17.24740	35.74886
Skewness	1.537262	0.860705	0.938611	-0.077400
Kurtosis	4.300727	2.138476	2.183153	1.738259
Jarque-Bera	18.10997	6.021395	6.810702	2.625924
Probability	0.000117	0.049257	0.033195	0.269022
Sum	352.6100	3670.580	840.2900	2000.300
Sum Sq. Dev.	2596.037	132632.7	11303.97	48563.27
Observations	39	39	39	39

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 Eviews

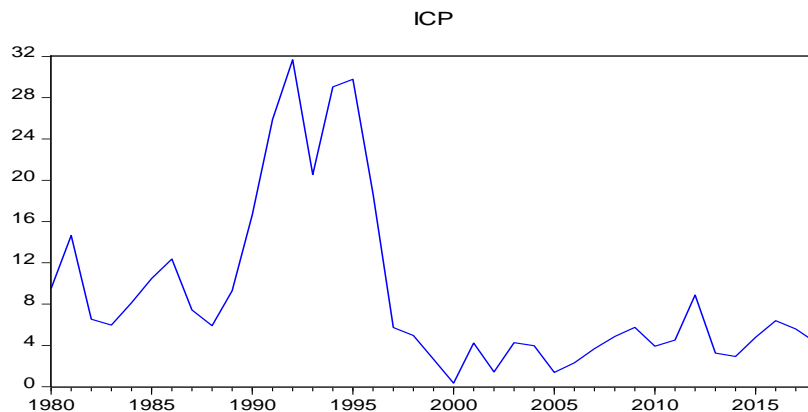
ثانيا/ الدّراسة الاحصائية لمُتغيّرات دالة الواردات:

1/ مُتغيّر مُؤشر أسعار المُستهلك ICP:

نلاحظ أنّ مُؤشر أسعار المُستهلك ICP يتراوح بين أدنى قيمة له والتي تمثل (0.34) ، وأعلى قيمة له تمثل (31.67) خلال الفترة قيد الدّراسة وبمتوسط قدره (5.74). وانحراف معياري قدره (8.26).

وهذا ما يُوضّحه الشّكل الموالي:

شكل رقم (14.3) منحنى تطور مؤشر أسعار المُستهلك للفترة (2018/1980)



الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

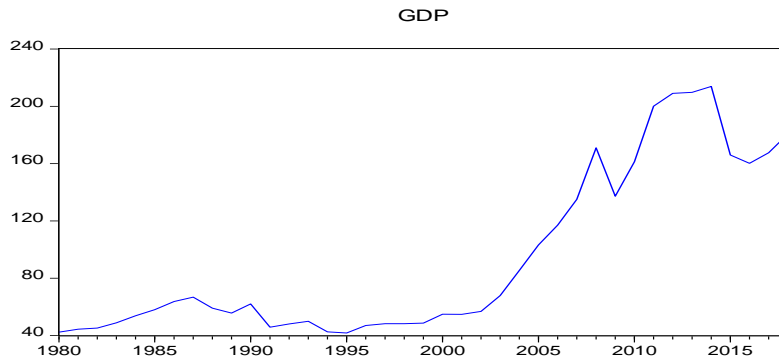
المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 Eviews

2/ متغيّر الناتج المحلي الاجمالي GDP :

نلاحظ أنّ متغيّر الناتج المحلي الاجمالي GDP يتراوح بين أدنى قيمة له والتي تُمثّل (41.76) ، وأعلى قيمة له تُمثّل (213.81) خلال الفترة قيد الدّراسة وبمتوسط قدره (59.09) . وانحراف معياري قدره (59.07) .

وهذا ما يوضّحه الشّكل الموالي :

شكل رقم (15.3) منحنى تطور الناتج المحلي الاجمالي GDP للفترة (2018/1980)



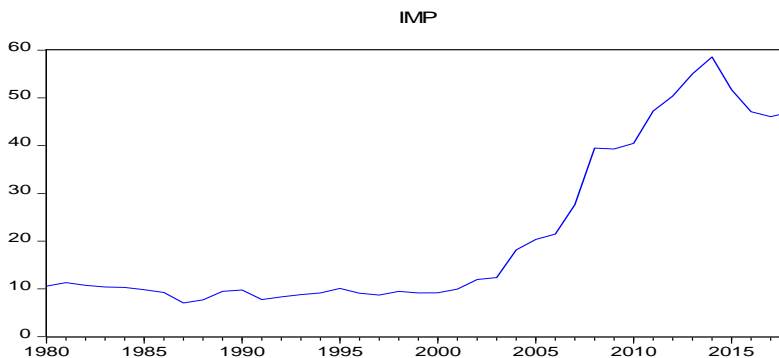
المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 Eviews

3/ متغيّر الواردات الجزائرية IMP :

نلاحظ أنّ متغيّر الواردات الجزائرية IMP يتراوح بين أدنى قيمة له والتي تُمثّل (7.04) ، وأعلى قيمة له تُمثّل (58.58) خلال الفترة قيد الدّراسة وبمتوسط قدره (10.56) . وانحراف معياري قدره (17.24) .

وهذا ما يُوضّحه الشّكل الموالي :

شكل رقم (16.3) منحنى تطور الواردات الجزائرية للفترة (2018/1980)



المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 Eviews

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

ثالثا: تقدير التّموذج لدالة الواردات :

قبل التّطرق إلى تقديم التّموذج التجريبي المتبع سوف نطبق ما يلي:

1/ تقدير التّموذج بواسطة المربعات الصّغرى: **MCO** :

جدول رقم (30.3) تقدير نتائج سعر الصّرف على الواردات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.580541	1.635200	-4.635849	0.0000
TCN	0.043313	0.022195	1.951448	0.0590
CP	0.115541	0.078109	1.479229	0.1480
GDP	0.274766	0.013190	20.83179	0.0000
R-squared	0.962425	Mean dependent var		21.54590
Adjusted R-squared	0.959205	S.D. dependent var		17.24740
S.E. of regression	3.483608	Akaike info criterion		5.430929
Sum squared resid	424.7433	Schwarz criterion		5.601550
Log likelihood	-101.9031	Hannan-Quinn criter.		5.492146
F-statistic	298.8259	Durbin-Watson stat		0.677280
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات برنامج **Eviews9**

تمّ تقدير التّموذج باستخدام طريقة المربعات الصّغرى الاعتيادية (**OLS**) و برنامج **Eviews9** .

2/ اختبار مدى مُناسبة التّموذج:

و هذا يعني أنّ التّغيّر في المتغيّرات المستقلة (سعر صرف الدينار الجزائري / الدولار، مؤشر $R^2 = 0.959205$)

سعر المستهلك و الناتج المحلي الاجمالي) ، تُفسر (**96%**) من التّغيّر الحاصل في المتغيّر التابع (الواردات الجزائرية)، و

باقي النسبة و هي (**04%**) تعود الى عوامل أخرى لم يتم ادراجها في التّموذج و تُحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي .

3/ التفسير الاحصائي للنتائج :

*ترتبط الواردات الجزائرية (**IMP**) طردياً مع سعر صرف الدينار الجزائري (**TCN**)، الا أنّ الأثر غير معنوي عند

المستويات الثلاثة (10%، 5%، 1%).

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

* ترتبط الواردات الجزائرية (IMP) طرديًا مع (CP) ، الا أنّ الأثر غير معنوي عند المستويات الثلاثة (10% ، 5% ، 1%).

* ترتبط الواردات الجزائرية (IMP) طرديًا مع (GDP) ، و هو أثر معنوي عند المستويات الثلاثة (10% ، 5% ، 1%).

4/التفسير الاقتصادي للنتائج :

* ترتبط الواردات الجزائرية (IMP) مع سعر صرف الدينار الجزائري (TCN) بعلاقة طردية وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين تقلبات سعر الصّرف و الواردات الا أنّ الأثر غير معنوي عند المستويات الثلاثة (5% ، 1%).

* ترتبط الواردات الجزائرية (IMP) مع (CP) بعلاقة طردية الا أنّ الأثر غير معنوي عند المستويات الثلاثة (10% ، 5% ، 1%).

* ترتبط الواردات الجزائرية (IMP) مع (GDP) بعلاقة طردية و بأثر معنوي (1%) وهذه النتيجة تتوافق مع وضعية الاقتصاد الجزائري و يتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية كون الزيادة في الناتج تعني الزيادة في الدخل الوطني الذي يؤثر في الواردات و من هنا نستنتج أنّ كل زيادة في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى ارتفاع الدخل الوطني و من ثم ارتفاع الواردات .

من جدول تقدير التّموذج الثاني للواردات نستنتج أنّ مُتغيّر الناتج المحلي الاجمالي يُعتبر المتغيّر الأكثر تأثيرا في قيمة الواردات و قد بلغت المعلمة (0.274766) أي أنّ أيّ تغيير في الناتج المحلي الاجمالي بوحدة نقدية واحدة يؤدي الى تغيير في الواردات بما قيمته (0.27 مليار دولار) .

رابعا : اختبار جذر الوحدة لاستقراره السلاسل الزمنية:

1/اختبار جذر الوحدة (Unit root test) لدالة الواردات :

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

جدول رقم(31.3) اختبار ADF و PP لمتغيّرات دالة الواردات

Perron Phillips PP		Augmented Dickey –Fuller ADF		السلسلة الزمنية
الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	
***-4.140110 ***(0.0025)	0.70598 (0.9670)	***-4.152872 ***(0.0025)	0.512047 (0.9850)	سعر صرف الدينار مقابل/الدولار
***-3.964900 *** (0.0041)	-0.096633 (0.9426)	***-4.035278 ***(0.0034)	** -3.587582 **(0.0118)	الواردات
***-5.606566 ***(0.0000)	-1.945264 (0.3089)	***-5.611416 *** (0.0000)	-1.829898 (0.3609)	مؤشر سعر الاستهلاك
***-5.511508 ***(0.0001)	-0.372403 (0.9039)	***-5.522242 ***(0.0000)	-0.331269 (0.9107)	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر من اعداد الطالبة باستخدام برنامج البرنامج الإحصائي Eview09

** تشير استقراره متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5% و 10% .

*** تشير استقراره مُتغيّرات الدراسة عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% .

تشير نتائج الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسّع (ADF) واختبار فيليبس

بيرون (PP) لكلّ من السلاسل الزمنية للمتغيّرات السابقة (مؤشر سعر الاستهلاك، الناتج المحلي الاجمالي و سعر صرف

الدينار /الدولار) أنّها غير مُستقرة عند المستوى (Levels) عند معنوية (1% ، 5% و 10%) أي أنّ كل القيم

المحسوبة ل τ أقل من قيم τ الجدولية حيث يتم قبول الفرضية العدمية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم

استقرار هذه السلاسل الزمنية عند المستوى ، الا لسلسلة الواردات فهي مُستقرة في المستوى عند معنوية

(5% و 10%).

وعند تطبيق اختبار (ADF) واختبار (PP) ، نلاحظ أنّ كل القيم المحسوبة عند الفروق الأولى أكبر من

القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ، 5% و 10% و بالتالي تقبل الفرضية البديلة و نعتبر أنّ الفروق

الأولى للمتغيّرات هي سلاسل زمنية مُستقرة، و منه فإنّ كل من ناتج المحلي الاجمالي، مؤشر أسعار المستهلك و سعر

الصّرف الاسمي، هي سلاسل زمنية مُتكاملة من الدّرجة الأولى باستثناء سلسلة الواردات فهي مُتكاملة عند المستوى .

2/اختبار التّكامل المُشترك لدالة الواردات: co-integration test

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

جدول رقم(32.3)نتائج اختبار الأثر (Trace) التكاملي المشترك (Johannsen) لنموذج الواردات

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.623839	72.18673	63.87610	0.0085
At most 1	0.397426	36.01045	42.91525	0.2059
At most 2	0.296306	17.26827	25.87211	0.3952
At most 3	0.108900	4.266032	12.51798	0.7034
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام البرنامج الإحصائي **Eview09**

يتضح من الجدول أعلاه أنّ القيمة المحسوبة لنسبة الأثر (Trace) بلغت (72.186) و هي أكبر من القيمة الحرجة (63.876)، عند مستوى دلالة 5 % و بالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مُشترك .

جدول رقم(33.3)اختبار القيم المميّزة العظمى **Max Eigen Value Test**

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.623839	36.17627	32.11832	0.0151
At most 1	0.397426	18.74218	25.82321	0.3230
At most 2	0.296306	13.00224	19.38704	0.3279
At most 3	0.108900	4.266032	12.51798	0.7034
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام البرنامج الإحصائي **Eview09**

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على المُبادلات التجارية

ملاحظة : ما يميّز تقنية أشعة الانحدار الذاتي **VAR** أنّه يتعامل مع كافة السلاسل الزمنية مهما كانت درجة تكاملها **I(0)** ، **I(1)** ، **I(2)** المهم أن تكون مستقرة ⁽¹⁾ .

خامسا: تحديد درجة استقراره السلاسل الزمنية لدالة الواردات :

1/ تحديد درجة تأخير النموذج **VAR** لدالة الواردات :

جدول رقم(34.3) نتائج اختبار درجة تأخير النموذج لدالة الواردات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: IMP TC GDP ICP						
Exogenous variables: C						
Date: 12/28/19 Time: 00:09						
Sample: 1980 2018						
Included observations: 36						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-579.0788	NA	1.38e+09	32.39326	32.56921	32.45467
1	-399.7396	308.8619*	158670.7*	23.31887*	24.19860*	23.62592*
2	-392.6304	10.66385	269572.3	23.81280	25.39632	24.36549
3	-380.2883	15.77039	362552.5	24.01602	26.30332	24.81435
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات **EViews 9**

ما نلاحظه من الجدول رقم (34.3) أنّ كل المعايير **LR** ، **FPE** ، **AIC** ، **SC** ، **HQ** تُشير الى ضرورة

أخذ فجوة زمنية واحدة و هي **P=1** لأنّها مدّة الابطاء المثلى و هي أدنى قيمة لمختلف المؤشرات و بما أنّ جميع

المؤشرات عند هذه الفجوة مُرفقة بعلامة نجمة (*) فهي دلالة على مدى ملائمتها و سيتم استخدامها في تقدير نموذج

متجه الانحدار الذاتي (**VAR1**) .

يسمح لنا تقدير نموذج (**VAR1**) بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية **MCO** و تم الحصول على النتائج

التالية :

¹ - بن حبيب طه "خطوات تطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي **VAR** باستخدام برنامج **EViews**" جامعة العربي التبسي (تبسة) ص 04.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

2/تقدير نموذج (VAR1) لدالة الواردات

جدول رقم (35.3) تقدير نموذج (VAR1) بتطبيق طريقة OLS

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 12/28/19 Time: 00:18				
Sample: 1981 2018				
Included observations: 38				
Total system (balanced) observations 152				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.486536	0.129291	3.763108	0.0003
C(2)	0.034539	0.018239	1.893722	0.0605
C(3)	0.141805	0.036953	3.837411	0.0002
C(4)	0.005117	0.061690	0.082951	0.9340
C(5)	-3.104265	1.604808	-1.934353	0.0552
Equation: $IMP = C(1)*IMP(-1) + C(2)*TC(-1) + C(3)*GDP(-1) + C(4)*ICP(-1) +$				
C(5)				
Observations: 38				
R-squared	0.979064	Mean dependent var		21.83500
Adjusted R-squared	0.976526	S.D. dependent var		17.38289
S.E. of regression	2.663269	Sum squared resid		234.0690
Durbin-Watson stat	1.901811			

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 EViews

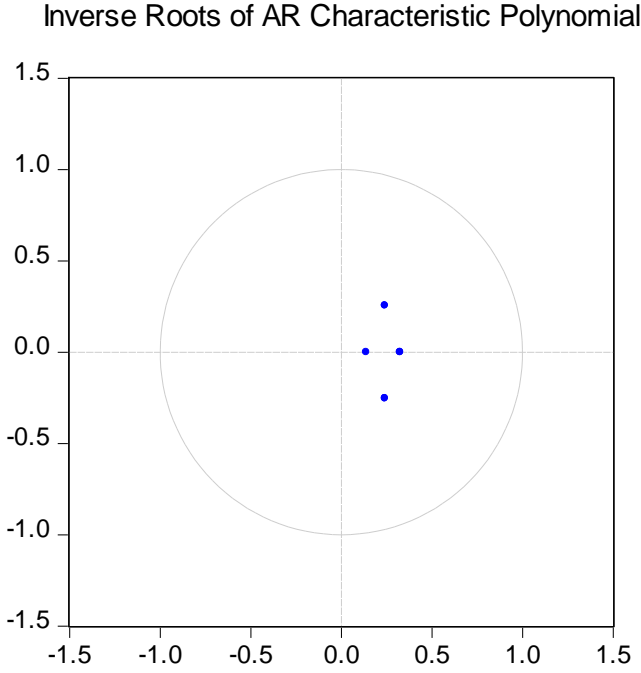
نُلاحظ من جدول تقدير نموذج VAR أن قيمة درين واتسن $DW = 1.90$ أكبر من قيمة

$R^2 = 0.97$ وبالتالي التّمودج يُعتبر مقبولاً من النّاحية الاحصائية.

سادسا: دراسة استقراريه نموذج VAR1 لدالة الواردات

1/ اختبار AR Roots

الشكل رقم (17.3) لاختبار AR Roots



المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 EIEWS

نلاحظ أن جميع النّقاط تقع داخل الدائرة (أي كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة) وبالتالي التّمودج مُستقر ولا

يعاني من مُشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التّباين.

2/ اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Tests

جدول رقم (36.3) لاختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.240280	Prob. F(3,32)	0.1026
Obs*R-squared	5.348958	Prob. Chi-Square(3)	0.1480

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 EIEWS

نلاحظ من الجدول أعلاه لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي أن القيم الاحتمالية (0.10) و (0.14) هي أكبر من

(0.05) وبالتالي التّمودج لا يعاني من مُشكلة الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء.

3 / اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Tests

جدول رقم (37.3) لاختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.529267	Prob. F(3,34)	0.6652
Obs*R-squared	1.695425	Prob. Chi-Square(3)	0.6380
Scaled explained SS	2.075481	Prob. Chi-Square(3)	0.5569

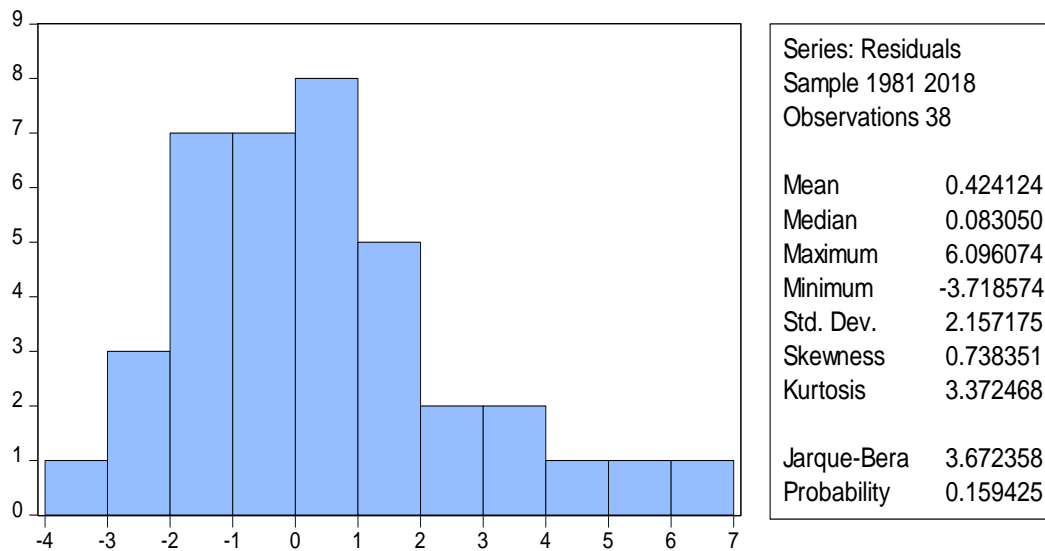
المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 EIEWS

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

نلاحظ من الجدول أعلاه لاختبار مُشكلة عدم ثبات التّباين أنّ قيمة الاحتمال (0.66) و (0.63) و (0.55) هي أكبر من (0.05) و بالتالي التّمودج لا يُعاني من مُشكلة عدم ثبات التّباين.

4/ اختبار التوزيع الطبيعي Normality Tests

شكل رقم (18.3) لاختبار التوزيع الطبيعي Normality Tests



المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 EViews

نلاحظ من جدول اختبار التوزيع الطبيعي أنّ P value لإحصائية (Jarque-Berra) = 3.67 وهي أكبر من 0.05 أي (0.05 < 3.67) و منه فإنّ أخطاء التقدير تتبع التوزيع الطبيعي . .

بعد إجراء الاختبارات التّشخيصية لنموذج VAR . نستنتج أنّ التّمودج لا يعاني من مشاكل قياسية وبالتالي ننتقل إلى تقدير التّمودج وفق مراحل نموذج الانحدار الذاتي ذات المتجه:

5/ تحليل ديناميكية التّمودج المُقدر (VAR1) لدالة الواردات

أ/ اختبار السببية (سببية فرانجر لدالة الواردات)

جدول رقم (38.3) اختبار السببية (لدالة الواردات)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CP	37	0.12808	0.8802
CP does not Granger Cause GDP		0.65298	0.5273
IMP does not Granger Cause CP	37	0.20645	0.8145

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

CP does not Granger Cause IMP		0.59392	0.5581
TCN does not Granger Cause CP	37	1.59099	0.2194
CP does not Granger Cause TCN		0.83972	0.4411
IMP does not Granger Cause GDP	37	0.67625	0.5156
GDP does not Granger Cause IMP		3.82003	0.0325
TCN does not Granger Cause GDP	37	1.86967	0.1706
GDP does not Granger Cause TCN		1.21749	0.3093
TCN does not Granger Cause IMP	37	2.69850	0.0826
IMP does not Granger Cause TCN		2.92854	0.0679

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 EViews

تُوضح نتائج جدول رقم (38.3) لاختبار سببية قرائنجر لدالة الواردات :

أنّ التّغيّر في أسعار صرف الدينار الاسمي مُقابل الدولار لا يُفسر التّغيّر في الواردات (IMP) ، حيث بلغت **F-Statistic** (المحسوبة) **2.69 % Prob** (باحتمالية) **0.08** ، اذن ، فلاحتمال المُقابل لإحصائية فيشر أكبر من **5 %** في كلا الاتجاهين ، و لهذا فإننا نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة سببية تتجه من التّغيّر في سعر الصّرف (TCN) نحو الواردات (IMP) و هذا ناتج عن عدم مرونة الواردات الجزائرية لا تتجاوز **2 %** ، اذن لا تتأثر الواردات بسعر الصّرف و لكن تتأثر بعوامل أخرى .

إلا أنّ هناك علاقة سببية بين والواردات (IMP) و الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وما يعزّز ذلك أنّ قيمة **Prob** (الاحتمالية) المُقابلة لإحصائية فيشر و التي تقدر ب**(0.03)** أصغر من **(5 %)** و هي علاقة ذات اتجاه واحد ، وهذا يعني أنّها تتجه من الناتج المحلي الاجمالي الى الواردات (IMP و GDP) أي أنّ التّغيّر في **GDP** يُفسر التّغيّر في الواردات، والعكس غير صحيح فالتّغير في الواردات لا يفسر التّغير في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، و في هذه الحالة نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية بين هذين المتغيّرين و نقبل الفرضية البديلة .

أمّا التّغيّر في سعر الصّرف (TCN) فلا يُفسر التّغيّر في مؤشر اسعار الاستهلاك وبالتالي فلا توجد أي علاقة سببية بين هذين المتغيّرين (CP و TCN) ، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية تتجه من التّغيّر في سعر الصّرف الاسمي (TCN) نحو مؤشر سعر الاستهلاك (CP) .

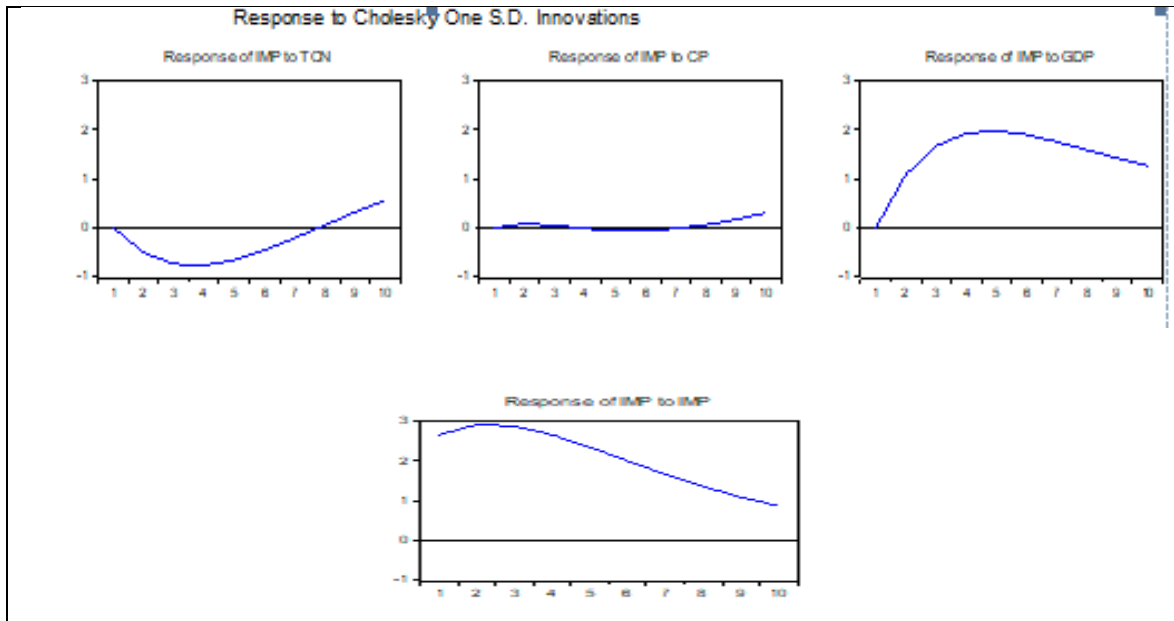
الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجارية

أما التّعير في الواردات (IMP) فلا يفسره التّعير في مؤشر سعر الاستهلاك (CP) و بالتالي فلا توجد أي علاقة سببية بين هذين المتغيرين في كلا الاتجاهين ، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية تنجّه من التّعير في الواردات (IMP) نحو مؤشر سعر الاستهلاك (CP) و العكس صحيح .

ب/ تحليل دوال الاستجابة و التّباين لدالة الواردات

1/تحليل دوال الاستجابة لدالة الواردات :

شكل رقم (19.3) دوال الاستجابة للمتغيرات المُفسّرة لدالة الواردات



المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 EViews

و عند تطبيق هذا الاختبار على متغيرات نموذج الواردات كانت النتائج كالتالي:

*استجابة الواردات لصدمة ذاتية : حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات و المبيّنة في

الشّكل أعلاه، فإنّ حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في مُعدل الواردات سيكون لها أثر إيجابي قوي في السنوات الأولى

حيث تُقدر نسبة التأثير في الفترة الثانية ب (2.99%) مع عدم التأثير بأيّ صدمة من صدمات المتغيرات الأخرى، ثم

بدايةً من الفترة الرابعة تبدأ في التراجع حيث يتولد تأثير ايجابي ضعيف قدر ب (0.87 %) في الفترة العاشرة .

*استجابة الواردات لسعر الصّرف: يبيّن الشّكل و الجدول أعلاه ردّة فعل مُتغير الواردات لصدمة عشوائية

مقدارها انحراف معياري واحد في أسعار الصّرف الاسمية للدينار الجزائري مُقابل الدولار كان له أثر سلبي و مُتباين على

الواردات، طول فترة الدّراسة، بحيث كانت الاستجابة سلبية.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

فإنّ كل انحراف معياري بمقدار (1 %) في TCN نجم عنه تغيّر سلبي في الواردات ب (3.14-%) و هذا من بداية الفترة حتّى الفترة الثامنة ، و ذلك راجع الى سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و الانزلاقات التي عرفها طول فترة الدّراسة (سنوات التّسعينات) وهذا التّخفيض أدّى الى الرّفْع من تكاليف الانتاج وهذا ما يؤدي الى التّوجه الى الاستيراد بدل من الانتاج .

ولكن منذ الفترة التاسعة أصبحت الاستجابة ايجابية وارتفعت الى (0.12%) وواصلت الارتفاع في الفترة العاشرة ب (0.46%) و هذا راجع الى استقرار سعر صرف الدينار الجزائري منذ سنة 2002 حتّى أواخر 2013 و هذا بسبب ارتفاع سعر برمبل النّفط الذي ساهم في ملء الخزينة وبالتالي ارتفاع مُعدل الواردات . و تبقى استجابة الواردات السّلبية لسعر الصّرف مُخالفة للاطار النظري . و هذا يعني أي صدمة في أسعار الصّرف الاسمية لا تؤثر على مُتغيّر الواردات.

*استجابة الواردات لمؤشر أسعار الاستهلاك : فيما يخص استجابة الواردات لمؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة الأولى للدّراسة كانت سلبية بسبب الأزمة النّفطية 1986 و ما انجر عنها من مشاكل أمّا الفترات الباقية للدّراسة فعرفت مُنحني تصاعدي ايجابي حتّى الفترة السادسة ، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النّفط ، و ارتفاع الحدّ الأدنى للأجور و تراجع مُعدلات التّضخم، و هذا ما أدّى الى الطّلب المتزايد على الواردات ، أمّا الفترات المتبقية فعرفت تذبذبًا بين الصّعود و الهبوط ، مُتأثرة بالأزمات منها الأزمة الآسيوية ، و أزمة 2008. فإنّ كل انحراف معياري بمقدار (1 %) في مؤشر أسعار الاستهلاك نجم عنه تغير ايجابي في الواردات ب (0.30%) في الفترة الثانية و (0.79 %) في الفترة الخامسة ثم انخفض الى (0.42 %) في الفترة العاشرة و هذا راجع الى الأزمات منها الأزمة النّفطية أواخر 2013. فالعلاقة بين الواردات و مؤشر سعر الاستهلاك فهي علاقة طردية.

*استجابة الواردات للناتج المحلي الاجمالي : نلاحظ أنّ استجابة الواردات الجزائرية كانت ايجابية لمُتغيّر الناتج المحلي الاجمالي ، بحيث أظهرت نتائج الاختبار أنّ كل انحراف معياري بمقدار (1 %) نتج عنه تغيّرًا ايجابيًا مُتصاعدًا للواردات طوال فترة الدّراسة ، حيث قدر هذا التّغيّر ب (2.01 %) في بداية الفترة ليصل الى (3.14 %) في الفترة الخامسة ثم واصل الارتفاع ليصل الى (3.37 %) في الفترة التاسعة و لكن انخفاض في نهاية الفترة المدروسة نتيجة الأزمة النّفطية

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التجاريّة

الأخيرة (2014) وانخفاض سعر برمبيل النّفط وبالتالي ضُعب إيرادات الخزينة ، واتخاذ الدّولة عدّة اجراءات منها تخفيض الواردات و منع أكثر من 900 مادة من الاستيراد .

2/تحليل التّباين لدالة الواردات :

جدول رقم(39.3)تحليل مكوّنات التّباين لمُتغيّرات دالة الواردات

Variance Decomposition of IMP:					
Period	S.E.	IMP	TC	GDP	ICP
1	2.663269	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	4.131698	91.48630	1.499725	7.011045	0.002926
3	5.358982	83.23660	2.774820	13.97864	0.009937
4	6.334080	77.21982	3.439263	19.29291	0.048001
5	7.070534	73.01297	3.612772	23.27476	0.099497
6	7.605459	70.05637	3.478992	26.32716	0.137477
7	7.984996	67.91339	3.223128	28.71554	0.147942
8	8.254969	66.25111	3.021032	30.58815	0.139704
9	8.455809	64.80951	3.026753	32.01850	0.145234
10	8.620190	63.38939	3.355409	33.04149	0.213711

المصدر من اعداد الطالبة من مخرجات 9 EViews

تشيرُ النّائج المعروضة في الجدول أعلاه، الى نسبة كل عمود من إسهامات أحد المتغيّرين في تفسير تحوّل التّباين في

المتغيّر الآخر، ومن خلاله نلاحظ التّغير المتعلق بالواردات لعشر فترات ،و الذي يتمثل في أنّ:

* التّغير في الواردات (IMP) يرجع الى المتغيّر نفسه بنسبة (100 %) ثم يبدأ في التناقص في المدى الطّويل (الفترة

العاشرة) ليصل الى نسبة (63.38%)، وهذا يفسر بأنّ التّغير في الواردات لا يتأثر بشكل كبير بالمتغيّرات الأخرى.

* كما نلاحظ أنّ تأثير سعر الصّرف على الواردات فهو جدّ ضعيف، بحيث لا يتعدّى (1.49%) في المدى القصير،

و يبدأ في التّزايد في المدى الطّويل ليصل الى نسبة (3.35 %) و تبقى نسبة ضعيفة .

* أمّا متغيّر مؤشر أسعار الاستهلاك، له تأثير جدّ ضعيف بحيث لا يتعدّى نسبة (0.0%) في الفترة الأولى و تزايد

هذه النسبة في المدى الطّويل لتصل الى (0.21%).

* و يأتي النّاتج المحلي الاجمالي في المركز الأوّل من حيث تفسير تغيّر الواردات بحيث تنتقل هذه النّسبة من

(7.01%) في الفترة الثالثة لتصل الى (33.04 %) في الفترة العاشرة ، و يبقى متغيّر النّاتج المحلي الاجمالي يتصدّر

المتغيّرات الأخرى في تفسير التّغير في الواردات .

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

المطلب الخامس : خلاصة الدّراسة القياسية

مما سبق يُمكننا استخلاص ما يلي :

- وجدنا أنّ جميع السّلاسل غير مُستقرة ، فهي تخضع إلى مركبة الاتجاه العام ، إلاّ سلسلة الواردات فهي مُستقرة عند المستوى.

- قمنا بإجراء الفُروق من الدّرجة الأولى على السّلاسل التّالية : سعر الصّرف الاسمي (TCn) ، الصّادرات

(EXP) ، مؤشر أسعار المستهلك (ICP) ، الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، و سعر برميل النّفط (PRICE OIL).

- وجدنا أنّ الفجوة الزّمنية (درجة التّأخير) المناسبة هي (P = 1) حسب ما أشارت إليه جميع المعايير .

- عند إجراءنا لاختبار -انجل قرانجر- اختبار العلاقة السببية بين المتغيّرات وجدنا:

* أنّ هناك علاقة سببية بين سعر برميل النّفط (OIL PRICE) و الصّادرات (EXP) ، و هي علاقة ذات اتجاهين.

* كما وجدنا علاقة سببية أخرى ذات اتجاه أحادي من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) إلى الواردات (IMP) بمعنى أنّ

التّغير في الواردات (IMP) ناتج عن التّغير في (GDP).

- بعد إجراءنا لاختبار التّكامل المتزامن ، وجدنا أنّه لا توجد علاقة تكامل بين المتغيّرات في دالة الصّادرات ودالة الواردات و

بالتّالي هذا لا يسمح لنا باستخدام نماذج تصحيح الخطأ VECM .

- وجود علاقة سببية بين المتغيّرات و انعدام التّكامل المتزامن يسمح لنا باستخدام نماذج VAR .

- قمنا بتقييم مُختلف مُعادلات نموذج VAR مُعادلة الصّادرات و مُعادلة الواردات ، وجدنا أنّه لا يوجد مُشكلة الارتباط

الذاتي بين الأخطاء، ثبات التّباين، طبيعية الأخطاء بالإضافة إلى استقرار الأخطاء.

- حاولنا معرفة سيورة نماذج VAR بينت دوال استجابة النّبضة وتجزئة التّباين أنّ أهم متغيّرين يؤثّران في الصّادرات هو

المتغيّر نفسه و متغير سعر برميل النّفط. وأنّ أهم متغيّرين يؤثّران في الواردات هما المتغيّر نفسه و مُتغير الناتج المحلي الاجمالي.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المبادلات التجارية

خلاصة الفصل الثالث

لقد تطرقنا في الفصل الأخير من هذا العمل إلى الجانب التطبيقي فتوصلنا إلى الاستنتاجات التالية :

تعكس نتائج الدراسة القياسية ، واقع الاقتصاد الجزائري ذلك أنّ عملية التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري ، التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لم يكن هدفها الرّفع من الصادرات و تقليص الواردات ، و لكن ما هي الا اجراءات وقتية ، و اعتبرت حلا من بين الحلول التّرجيعية السّريعة التي طبقتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة ، لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وأصبحت السياسة الجاهزة والمفضلة للسلطات الجزائرية ، طبقت من أجل معالجة الاختلال في الميزان التجاري ، و بتوصيات من المؤسسات الدولية ، و خاصة صندوق النقد الدولي ، منذ اصلاحات تسعينيات القرن الماضي ، الا أنّ هذه السياسة لا تستوفي الشّروط التي تستجوبها عملية تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل الرّفع من الصادرات والتّخفيض من الواردات - قد طبقت في معظم بلدان العالم الثالث و منها الجزائر- وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض العملة، في وقت وجيز و افتقاره لمعايير الجودة العالمية، هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، فان معظم الواردات الجزائرية لا يُمكن الاستغناء عنها، حتّى ولو ارتفعت اسعارها في السوق الخارجي ، والسبب في ذلك راجع إلى كون السلع المستوردة هي سلع بالدرجة الأولى غذائية و بالتالي فهي ضرورية و سلع وسيطة وإنتاجية تستدعي ضرورة استخدامها في عمليات الإنتاج.

فهذه السياسة لم تجدي نفعاً في تسوية أوضاع الاقتصاد الجزائري ولا تصلح أن تطبق في اقتصاد ريعي يعتمد كلياً على مورد وحيد وهو النّفط، و ممّا زاد الطينة بلة ، أنّ هذه السياسة عملت على تدهور القدرة الشرائية للمواطن البسيط ، وأفرغت خزينة الدولة.

- إنّ السّلطات الجزائرية لم تُراع في تطبيق الإصلاحات للحالة الاقتصادية للبلد الذي يعاني من الهشاشة وعدم المرونة ممّا جعل عملية تخفيض الدينار غير مجدية ولم تأت بثمارها المرجوة لولا تحسن أسعار البترول.

- إن تحسن وضعية مؤشر الصادرات و خاصة في سنوات قيد الدراسة لم تكن راجعة لسياسة تخفيض قيمة الدينار بل تعود لارتفاع أسعار المحروقات و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات و لكن هذا لا يفسر نجاح عملية التّخفيض .

- إنّ الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنافسية العالمية لا يتوقف على القيام بإجراءات و تدابير اقتصادية كتخفيض قيمة العملة لكنه يتوقف على إصلاحات جذرية تعمل على زيادة الإنتاج بالكمية و التّوعية المطلوبة عالمياً و لا

الفصل الثالث : دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصّرف على المُبادلات التّجارية

يتحقق ذلك في ظلّ الظروف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري و التي لا تزال تعمل على تمهيش كل من القطاعين الفلاحي والصنّاعي و كذا القطاع السّياحي ، هذا ما يتطلب إعادة النّظر في الهيكل الاقتصادي والقيام بمسيرة نمووية شاملة .

فإنّ هذه السّياسة المتبعة من طرف الحكومات في الجزائر قد أفرغت جيب المواطن و أثّرت على القُدرة الشّرائية له ، بسبب فُقدان العُملة قيمتها داخليًا و خارجيًا، و هذا ما أدّى الى ارتفاع تكلفة الاستيراد من الخارج، الأمر الذي ساهم نسبيًا في تراجع فاتورة الواردات، خاصّة منذ سنة **2015** ، غير أنّ هذه السّياسة تبقى غير كافية ولها تداعيات سلبية أكثر منها ايجابية .

و رغم أنّ الدولة قد خصصت ما يُقارب **432** مليار دولار لبرامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001) الى (2014) و التي كانت تهدف الى تدارك التّأخر في التّنمية في كل مجالاتها و قطاعاتها و الوصول الى مُعدلات مُرتفعة في التّمو و التّشغيل .

و لكن حسب تحليل المؤشرات الاقتصادية الكليّة من مُعدلات التّمو- البطالة- التّضخم- الصّادرات - الواردات نرى بأنّ أثر السّياسة الاقتصادية على مُتغيّرات الاقتصاد الكليّ كان ضعيفًا رغم الموارد المالية الضّخمة الموظفة ممّا يعكس أداء اقتصادي غير فعّال بعيدًا عن مُستوى طُموحات التّنمية الشّاملة المتوازنة و المستدامة .

و قد توصلنا من خلال هذه الدّراسة إلى عدم وجود أثر لسعر الصّرف على التّجارة الخارجية الجزائرية حيث أنّ تخفيض العُملة لم يؤثّر على الصّادرات الجزائرية والتي تمثل المواد التّفطية أكبر قيمة منها والخاضعة للأسعار العالمية التي تُحدّد من قبل مُنظمة الأوبك ثمّ إنّ سياسة تخفيض العُملة لم تُؤثّر على كمية الواردات ويرجع هذا إلى اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة على الاستيراد و خاصة السلع الاستهلاكية ، فتغيّر سعر الصّرف لن يؤثّر في الكمية التي تستوردها الجزائر باعتبارها بلد مُستهلك من الدرجة الأولى.



الخاتمة العامة

يعتبر سعر الصرف مرآةً تعكسُ مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، من خلال ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ويتعرضُ سعر الصرف لتقلبات مُستمرة لارتباطه بعدة عوامل اقتصادية و أخرى غير اقتصادية وهذه التقلبات لها علاقة وطيدة باختلال الميزان التجاري فالعجز و الفائض يُؤثر على ارتفاع و انخفاض قيمة العملة مقارنةً بالعملات الأخرى و في الوقت ذاته فإنّ هذا التقلب الحاصل في سعر الصرف الأجنبي يُؤثر بدوره على مؤشرات التوازن الخارجي .

والجزائر تتبع نظام الصرف الثابت المحدد إدارياً، نظراً للتدخلات المتكررة في تخفيض قيمة الدينار الجزائري رغم إعلان السلطات النقدية بأنها تتبع نظام التعويم المدار والذي نجد فيه الانخفاض وفق قوى العرض والطلب بدلاً من التخفيض المتعمد. و قد حاولنا من خلال دراساتنا هذه، قياس العلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية مُتمثلة في الصادرات و الواردات الجزائرية، و ذلك بهدف الاجابة على الاشكالية المطروحة و الموسومة ب "ما تأثير تخفيض سعر الدينار الجزائري على الصادرات و الواردات الجزائرية؟"

و قد تناولنا في الفصل الأول الاطار النظري لمُتغيّرات الدّراسة فَعَرَفْنَا كل من متغيّر سعر الصرف و مُتغيّرات المبادلات التجارية (الصادرات ، الواردات)، كما تطرقنا الى أهم التّظريات و السّياسات لهاته المُتغيّرات و ركزنا على السّياسة النّقديّة المتبعة في الجزائر و هي سياسة تخفيض الدينار الجزائري .

أمّا الفصل الثّاني فخصصناه للدّراسات السّابقة التي بحثت في الموضوع من خلال التّعرف على نتائج البحوث العلمية و ما يميّز هذا الموضوع أنّ اشكاليته لا زالت مطروحة حتّى يومنا هذا بما أنّ هذه الدّراسات لم تجد الحل الأنجح لهذه الاشكالية و نتائجها مُتباينة .

و فيما يخص الفصل الثالث فقد تعرفنا على التّماذج القياسية المراد تقديرها و تعاريفها و الأدوات و البرامج التي تمّ استخدامها و استخدمنا في دراساتنا هذه نموذجين اقتصاديين هما : نموذجاً للصادرات و نموذجاً للواردات أي اختبرنا العلاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و الصادرات و الواردات .

اثبات الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الأولى و هي اثبات وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف والصادرات فإنّها نظرية خاطئة فقد اثبتت الدّراسة على وجود علاقة ايجابية بين سعر الصرف و الصادرات .

الخاتمة العامة

أما الفرضية الثانية و هي اثبات وجود علاقة ايجابية بين سعر الصرف و الواردات فهي صحيحة و قد أثبتت الدراسة على وجود علاقة ايجابية بين سعر الصرف و الواردات .

أما الفرضية الثالثة والتي تتمثل في تنوع المنتجات لمواجهة تقلب سعر الصرف فهي نظرية صحيحة لأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي ، يعتمد على مُنتج وحيد تفوق نسبة صادراته 95 % إلا و هو النفط الذي يخضع سعره إلى قانون العرض و الطلب و يتأثر بالصدمات الخارجية .

و عليه فلا بُد من الاهتمام بالقطاعات الأخرى و تدعيمها و تسهيل عملية انشاء المؤسسات الخاصة ، و تشجيع الصناعات المحلية ، وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تُساعد على تنوع المنتجات خارج قطاع النفط و بالتالي الحد من الواردات .

و من خلال اثباتنا للفرضيات من عدمها نكون قد أجبنا على الاشكالية المطروحة و هي ما تأثير سعر الصرف على المبادلات التجارية و هذا من خلال النتائج التي توصلنا اليها وهي أنه:

لا توجد علاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و الصادرات و الواردات ، لا في المدى القريب و لا في المدى البعيد و العلاقة الوحيدة الموجودة هي العلاقة بين سعر برمبل النفط و الصادرات و هي ذات اتجاهين هذا فيما يخص نموذج الصادرات ، أما نموذج الواردات فهناك علاقة وحيدة ذات اتجاهين كذلك و هي العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والواردات و لا توجد هذه العلاقة بين تخفيض سعر الدينار الجزائري و الواردات .

ومما لا شك فيه أنّ دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية يحتاج الى معرفة دقيقة لنوعية وتركيبه الصادرات. ولكن يجب أخذ الموضوع من أكثر من منظور فسعر صرف مستقر يُساعد على جذب الاستثمارات ونحن بأمس الحاجة الى الاستثمار وانخفاض قيمة العملة يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار والقضية مسألة أولويات.

تعكس نتائج الدراسة القياسية وضع الاقتصاد الجزائري ذلك أنّ عملية التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري، التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لم يكن هدفها الرفع من الصادرات و كبح الواردات ، و لكن ما هي الا سياسة ارتجالية طبقت من أجل الرفع من المداخيل النفطية، و بمباركة من المؤسسات الدولية ، فهذه السياسة التقديرية لم تجدي نفعاً في تسوية أوضاع الاقتصاد الجزائري ولا تصلح أن تطبق في اقتصاد ريعي يعتمد كلياً على مورد وحيد و هو النفط، و ممّا زاد الطينة بلّة ، أنّها عملت على افرغ جيب المواطن البسيط ، بتدهور قدرته الشرائية كما أفرغت خزينة الدولة .

توصيات الدراسة :

بعد استعراض الأفكار النظرية و الدراسة التطبيقية و الاجابة على الاشكالية و فرضيات البحث نقترح جملة من التوصيات اذا

طبقت سوف يستفيد منها الاقتصاد الجزائري الا وهي :

- التحكم في الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار .
- اعادة صياغة القوانين و تطبيقها بصرامة.
- اتباع سياسة مالية و نقدية تضمن استقرار سعر الصرف .
- ترشيد استعمال العملة الصعبة و الاهتمام بالأولويات و حظر السلع الكمالية .
- مُحاربة السوق السوداء لصرّف الدينار بفتح مكاتب صرف مُقنّنة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي و الاهتمام بالقطاع السياحي .
- إنعاش القطاع الزراعي و الصناعي.
- القضاء على الفساد الاداري بتطبيق قوانين صارمة .
- إنشاء لجنة مُراقبة و قمع الغش و الفساد.
- الاتجاه الى عقد علاقات اقتصادية متنوعة بعيداً عن الدول الأوروبية .
- تدعيم القطاع الفلاحي و تربية المواشي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح و الحليب لتقليل الاستيراد من هذه المواد الأساسية .
- تنفيذ سياسة جديدة للتنمية خارج قطاع المحروقات و بناء اقتصاد معرفي بالاستثمار في الرأس مال البشري .
- التّحول الى الموارد المتجددة بالاستثمار في الطاقة الشمسية فهي ثروة المستقبل و غير مُكلفة و صديقة للبيئة.

- الاهتمام أكثر بمجال لاستثمار في قطاع التّخيل و خاصّة في التّوعية الجيدة و المطلوبة وزيت الزيتون و ما يمكن أن تجلبه من عُملة صعبة لتنويع الصّادرات خارج المحروقات .

- الاهتمام بقطاع الصّيد البحري واستغلال السّواحل و الموانئ و تفعيل التّكامل الاقتصادي بين قطاع الصّيد البحري و القطاع الصّناعي و بالتّالي تزويد السوق المحلية بمُختلف المنتجات البحرية و الحدّ من الواردات و بالتّالي تنويع الصّادرات خارج المحروقات .



قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة الصادرات

Null Hypothesis : D(EX) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-6.235690	0.0000
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(EX,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :45				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-1.056430	0.169417	-6.235690	0.0000
C	0.748191	1.597908	0.468232	0.6425
R-squared	0.526283	Mean dependent var		0.139459
Adjusted R-squared	0.512749	S.D. dependent var		13.89837
S.E. of regression	9.701537	Akaike info criterion		7.434984
Sum squared resid	3294.194	Schwarz criterion		7.522061
Log likelihood	-135.5472	Hannan-Quinn criter.		7.465683
F-statistic	38.88383	Durbin-Watson stat		2.001992
Prob(F-statistic)	0.000000			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 02: نتائج اختبار جذر الوحدة PP لسلسلة الصادرات

Null Hypothesis : D(EX) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Bandwidth : 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. T-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-6.235690	0.0000
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				89.03227
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				89.03227
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable : D(EX,2)				
Null Hypothesis : D(OIL) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. T-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-5.318665	0.0001
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				191.1423
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				173.9434
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable : D(OIL,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :47				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.918762	0.171677	-5.351687	0.0000
C	0.996218	2.339911	0.425750	0.6729
R-squared	0.450036	Mean dependent var		0.363514
Adjusted R-squared	0.434323	S.D. dependent var		18.89996
S.E. of regression	14.21495	Akaike info criterion		8.199003
Sum squared resid	7072.265	Schwarz criterion		8.286080
Log likelihood	-149.6816	Hannan-Quinn criter.		8.229702
F-statistic	28.64055	Durbin-Watson stat		1.939092
Prob(F-statistic)	0.000006			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 03 : نتائج جذر الوحدة ADF لسلسلة سعر برميل النفط

Null Hypothesis : D(OIL) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.351687	0.0001
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(OIL,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :48				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.918762	0.171677	-5.351687	0.0000
C	0.996218	2.339911	0.425750	0.6729
R-squared	0.450036	Mean dependent var		0.363514
Adjusted R-squared	0.434323	S.D. dependent var		18.89996
S.E. of regression	14.21495	Akaike info criterion		8.199003
Sum squared resid	7072.265	Schwarz criterion		8.286080
Log likelihood	-149.6816	Hannan-Quinn criter.		8.229702
F-statistic	28.64055	Durbin-Watson stat		1.939092
Prob(F-statistic)	0.000006			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 04 : نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة مؤشر أسعار المستهلك

Null Hypothesis : D(CP) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.611416	0.0000
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(CP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :26				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CP(-1))	-0.932230	0.166131	-5.611416	0.0000
C	-0.273342	0.828583	-0.329891	0.7434
R-squared	0.473589	Mean dependent var		-0.174324
Adjusted R-squared	0.458549	S.D. dependent var		6.847918
S.E. of regression	5.038929	Akaike info criterion		6.124802
Sum squared resid	888.6780	Schwarz criterion		6.211879
Log likelihood	-111.3088	Hannan-Quinn criter.		6.155501
F-statistic	31.48799	Durbin-Watson stat		1.801820
Prob(F-statistic)	0.000003			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 05: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis : D(GDP) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.522242	0.0000
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(GDP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :29				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.936499	0.169587	-5.522242	0.0000
C	3.469957	2.626325	1.321221	0.1950
R-squared	0.465609	Mean dependent var		0.300541
Adjusted R-squared	0.450341	S.D. dependent var		21.02697
S.E. of regression	15.58919	Akaike info criterion		8.383570
Sum squared resid	8505.795	Schwarz criterion		8.470647
Log likelihood	-153.0960	Hannan-Quinn criter.		8.414269
F-statistic	30.49516	Durbin-Watson stat		1.983033
Prob(F-statistic)	0.000003			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة الواردات

Null Hypothesis : D(IMP) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.035278	0.0034
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(IMP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :31				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	-0.634971	0.157355	-4.035278	0.0003
C	0.614634	0.518328	1.185803	0.2437
R-squared	0.317519	Mean dependent var		0.005405
Adjusted R-squared	0.298019	S.D. dependent var		3.599906
S.E. of regression	3.016155	Akaike info criterion		5.098381
Sum squared resid	318.4017	Schwarz criterion		5.185458
Log likelihood	-92.32005	Hannan-Quinn criter.		5.129080
F-statistic	16.28346	Durbin-Watson stat		1.911621
Prob(F-statistic)	0.000282			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 07 : نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري /الدولار

Null Hypothesis : D(TCN) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.152872	0.0025
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(TCN,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :32				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN(-1))	-0.660653	0.159083	-4.152872	0.0002
C	2.051777	0.928961	2.208678	0.0338
R-squared	0.330097	Mean dependent var		0.138919
Adjusted R-squared	0.310957	S.D. dependent var		5.911582
S.E. of regression	4.907123	Akaike info criterion		6.071791
Sum squared resid	842.7951	Schwarz criterion		6.158868
Log likelihood	-110.3281	Hannan-Quinn criter.		6.102490
F-statistic	17.24635	Durbin-Watson stat		1.936103
Prob(F-statistic)	0.000200			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 08 : نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة الواردات

Null Hypothesis : IMP has a unit root				
Exogenous : Constant				
Lag Length : 6 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.587582	0.0118
Test critical values :	1% level		-3.653730	
	5% level		-2.957110	
	10% level		-2.617434	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(IMP)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :35				
Sample (adjusted) : 1987 2018				
Included observations : 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	-0.265762	0.074078	-3.587582	0.0015
D(IMP(-1))	0.394311	0.165778	2.378552	0.0257
D(IMP(-2))	-0.097669	0.192863	-0.506415	0.6172
D(IMP(-3))	0.428107	0.194390	2.202306	0.0375
D(IMP(-4))	0.670393	0.302730	2.214493	0.0365
D(IMP(-5))	0.564323	0.257237	2.193789	0.0382
D(IMP(-6))	0.885887	0.279544	3.169044	0.0041
C	3.482147	1.023371	3.402623	0.0023
R-squared	0.515875	Mean dependent var		1.180313
Adjusted R-squared	0.374671	S.D. dependent var		3.389789
S.E. of regression	2.680567	Akaike info criterion		5.022252
Sum squared resid	172.4506	Schwarz criterion		5.388686
Log likelihood	-72.35603	Hannan-Quinn criter.		5.143715
F-statistic	3.653420	Durbin-Watson stat		1.910753
Prob(F-statistic)	0.007992			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 09 : نتائج اختبار جذر الوحدة PP لسلسلة الواردات

Null Hypothesis : D(IMP) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. T-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.964900	0.0041
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				8.605452
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				7.851641
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable : D(IMP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :37				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	-0.634971	0.157355	-4.035278	0.0003
C	0.614634	0.518328	1.185803	0.2437
R-squared	0.317519	Mean dependent var		0.005405
Adjusted R-squared	0.298019	S.D. dependent var		3.599906
S.E. of regression	3.016155	Akaike info criterion		5.098381
Sum squared resid	318.4017	Schwarz criterion		5.185458
Log likelihood	-92.32005	Hannan-Quinn criter.		5.129080
F-statistic	16.28346	Durbin-Watson stat		1.911621
Prob(F-statistic)	0.000282			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 10 : نتائج اختبار جذر الوحدة PP لسلسلة مؤشر أسعار المستهلك

Null Hypothesis : D(CP) has a unit root				
Exogenous : Constant				
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. T-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-5.606566	0.0000
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				24.01833
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				23.31242
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable : D(CP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :38				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CP(-1))	-0.932230	0.166131	-5.611416	0.0000
C	-0.273342	0.828583	-0.329891	0.7434
R-squared	0.473589	Mean dependent var		-0.174324
Adjusted R-squared	0.458549	S.D. dependent var		6.847918
S.E. of regression	5.038929	Akaike info criterion		6.124802
Sum squared resid	888.6780	Schwarz criterion		6.211879
Log likelihood	-111.3088	Hannan-Quinn criter.		6.155501
F-statistic	31.48799	Durbin-Watson stat		1.801820
Prob(F-statistic)	0.000003			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 11: نتائج اختبار جذر الوحدة PP لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis : D(GDP) has a unit root

Exogenous : Constant				
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. T-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-5.511508	0.0001
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				229.8864
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				220.6583
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable : D(GDP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :39				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.936499	0.169587	-5.522242	0.0000
C	3.469957	2.626325	1.321221	0.1950
R-squared	0.465609	Mean dependent var	0.300541	
Adjusted R-squared	0.450341	S.D. dependent var	21.02697	
S.E. of regression	15.58919	Akaike info criterion	8.383570	
Sum squared resid	8505.795	Schwarz criterion	8.470647	
Log likelihood	-153.0960	Hannan-Quinn criter.	8.414269	
F-statistic	30.49516	Durbin-Watson stat	1.983033	
Prob(F-statistic)	0.000003			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 12 : نتائج اختبار جذر الوحدة pp لسلسلة سعر الصّرف

Null Hypothesis : D(TCN) has a unit root

Exogenous : Constant				
Bandwidth : 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. T-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.140110	0.0025
Test critical values :	1% level		-3.621023	
	5% level		-2.943427	
	10% level		-2.610263	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				22.77825
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				22.40740
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable : D(TCN,2)				
Method : Least Squares				
Date : 01/05/20 Time : 00 :41				
Sample (adjusted) : 1982 2018				
Included observations : 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN(-1))	-0.660653	0.159083	-4.152872	0.0002
C	2.051777	0.928961	2.208678	0.0338
R-squared	0.330097	Mean dependent var		0.138919
Adjusted R-squared	0.310957	S.D. dependent var		5.911582
S.E. of regression	4.907123	Akaike info criterion		6.071791
Sum squared resid	842.7951	Schwarz criterion		6.158868
Log likelihood	-110.3281	Hannan-Quinn criter.		6.102490
F-statistic	17.24635	Durbin-Watson stat		1.936103
Prob(F-statistic)	0.000200			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 13 : نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :

F-statistic	0.629747	Prob. F(2,33)	0.5390
Obs*R-squared	1.397008	Prob. Chi-Square(2)	0.4973

Test Equation :				
Dependent Variable : RESID				
Method : Least Squares				
Date : 01/20/20 Time : 22 :09				
Sample : 1981 2018				
Included observations : 38				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN)	0.013642	0.116850	0.116747	0.9078
D(OIL)	-0.003292	0.043323	-0.075982	0.9399
C	-0.065877	0.618629	-0.106488	0.9158
RESID(-1)	-0.042028	0.185161	-0.226980	0.8218
RESID(-2)	0.198776	0.184084	1.079813	0.2881
R-squared	0.036763	Mean dependent var		-2.80 ^{E-16}
Adjusted R-squared	-0.079993	S.D. dependent var		2.872484
S.E. of regression	2.985163	Akaike info criterion		5.147265
Sum squared resid	294.0695	Schwarz criterion		5.362737
Log likelihood	-92.79803	Hannan-Quinn criter.		5.223928
F-statistic	0.314874	Durbin-Watson stat		1.841689
Prob(F-statistic)	0.865966			

Heteroskedasticity Test : ARCH

F-statistic	0.075640	Prob. F(1,35)	0.7849
Obs*R-squared	0.079790	Prob. Chi-Square(1)	0.7776

قائمة الملاحق

الملحق رقم 14 : نتائج عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.220387	Prob. F(2,35)	0.0520
Obs*R-squared	5.906005	Prob. Chi-Square(2)	0.0522
Scaled explained SS	13.05656	Prob. Chi-Square(2)	0.0015

Test Equation :				
Dependent Variable : RESID^2				
Method : Least Squares				
Date : 01/20/20 Time : 22 :13				
Sample : 1981 2018				
Included observations : 38				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.720670	3.588911	2.429893	0.0204
D(TCN)	-0.028791	0.679229	-0.042387	0.9664
D(OIL)	-0.533790	0.249151	-2.142439	0.0392
R-squared	0.155421	Mean dependent var		8.034028
Adjusted R-squared	0.107160	S.D. dependent var		18.58756
S.E. of regression	17.56343	Akaike info criterion		8.645171
Sum squared resid	10796.59	Schwarz criterion		8.774454
Log likelihood	-161.2583	Hannan-Quinn criter.		8.691169
F-statistic	3.220387	Durbin-Watson stat		1.601565
Prob(F-statistic)	0.052024			

قائمة الملاحق

ملحق رقم 15 : اختبار الارتباط الخطي Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :				
F-statistic	2.240280	Prob. F(3,32)		0.1026
Obs*R-squared	5.348958	Prob. Chi-Square(3)		0.1480
Test Equation :				
Dependent Variable : RESID				
Method : Least Squares				
Date : 01/22/20 Time : 12 :42				
Sample : 1981 2018				
Included observations : 38				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN)	-0.008132	0.080603	-0.100889	0.9203
D(GDP)	0.009283	0.029723	0.312322	0.7568
D(CP)	-0.001967	0.072506	-0.027130	0.9785
RESID(-1)	0.427845	0.183135	2.336226	0.0259
RESID(-2)	-0.172152	0.191764	-0.897728	0.3760
RESID(-3)	-0.082028	0.215370	-0.380871	0.7058
R-squared	0.140762	Mean dependent var		0.424124
Adjusted R-squared	0.006506	S.D. dependent var		2.157175
S.E. of regression	2.150147	Akaike info criterion		4.512888
Sum squared resid	147.9402	Schwarz criterion		4.771454
Log likelihood	-79.74488	Hannan-Quinn criter.		4.604884
Durbin-Watson stat	2.050037			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 16 : نتائج نتائج عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test (دالة الواردات)

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.529267	Prob. F(3,34)	0.6652
Obs*R-squared	1.695425	Prob. Chi-Square(3)	0.6380
Scaled explained SS	2.075481	Prob. Chi-Square(3)	0.5569
Test Equation :			
Dependent Variable : RESID^2			
Method : Least Squares			
Date : 01/22/20 Time : 12 :44			
Sample : 1981 2018			
Included observations : 38			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
C	6.239850	2.022348	3.085448
D(TCN)	-0.441481	0.384505	-1.148179
D(GDP)	-0.060224	0.128724	-0.467853
D(CP)	-0.001170	0.274521	-0.004264
R-squared	0.044616	Mean dependent var	4.710828
Adjusted R-squared	-0.039682	S.D. dependent var	8.110336
S.E. of regression	8.269688	Akaike info criterion	7.162371
Sum squared resid	2325.183	Schwarz criterion	7.334749
Log likelihood	-132.0851	Hannan-Quinn criter.	7.223702
F-statistic	0.529267	Durbin-Watson stat	1.036578
Prob(F-statistic)	0.665231		



قائمة المراجع و المصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

1/الكتب :

1. أحمد الأشقر، 2007-الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن.
2. خالد محمد السواعي 2006 "التجارة و التنمية" ، الطبعة الأولى دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان.
3. خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي، 2007 " مبادئ الاقتصاد الكلي : بين النظرية و التطبيق " ، دار وائل الأردن .
4. زينب حسين عوض الله 2003 " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، الطبعة الثالثة ،دار الفتح للطبع و النشر الإسكندرية، مصر .
5. طاهر لطرش ، 2003 " تقنيات البنوك " -ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - .
6. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، 2005 "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
7. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، 2003 "أساسيات الاقتصاد الدولي "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
8. عبد الباسط وفا ، 2000 "سياسات التجارة الخارجية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
9. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان "التبادل التجاري الاسس العولمة و التجارة الخارجية" 2004، الطبعة الاولى ، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الأردن .
10. عبد العظيم حمدي 1998، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة" ، دار زهراء الشرق ، القاهرة، مصر .
11. عبد العظيم حمدي ، 1984 "سياسة سعر الصرف و علاقته بالموازنة العامة" مكتبة النهضة المصرية القاهرة، مصر .
12. عبد العلي الجبيلي وفتالي كرامارنكو 2003 "اختيار نظم الصّرف في الشرق الاوسط و شمال افريقيا" مقال لصندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي لعام 2003 .
13. عبد القادر السّيد متولّي، 2011 " الاقتصاد الدوليّ " النظرية و السياسة " ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، الأردن .
14. علي حافظ منصور ، 1990 "اقتصاديات التجارة الدولية"، الطبعة الثالثة ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر .
15. محمد أحمد السريتي، 2009 "اقتصاديات التجارة الخارجية" ، الطبعة الأولى ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر .
16. محمد العربي ساكر، 2006 ، "محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمّق" ، دار الفجر للنّشر و التوزيع القاهرة مصر.

قائمة المراجع و المصادر

17. محمد صالح مظهر، 2017 "تخفيض سعر الصّرف: التّكاليف والمنافع" أوراق في السياسة النقدية. شبكة الاقتصاديين العراقيين.
18. محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمد العقاد 1989 "النّقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر .
19. محمود حميدات "مدخل للتّحليل النّقدي" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000 .
20. محمود شهاب مجدي "الاقتصاد الدولي" دار المعرفة الجامعية 1996 المجلد 19 العدد1 ، مصر .
21. موسى بخاري لحلو "سياسة الصّرف الاجنبي و علاقتهما بالسياسة الاجنبية" دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصّرف الأجنبي" الطبعة الأولى، 2010، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتّوزيع، لبنان .
22. موسي سعيد مطر و شقيري نوري موسي وياسر المومني، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ، 2008 .

2/ الأطروحات والرسائل:

23. -ايمان ابراهيم إسماعيل، .ماردين محسوم فرج واحمد طه بيلال " دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على سعر الصرف الدينار العراقي خلال الفترة (2018/2004) المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية المجلد 3 -العدد 1 - 2019.
24. أبو بكر خوالد "تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه" مقال منشور في مجلة العلوم السياسية والقانون-العدد07 فبراير2018- المجلد02 - تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين .
25. - أحمد أبو اليزيد الرّسول و آخرون: "أثر انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري مع الدول العربية" 2019_ العدد1،_المجلد 33 ،مجلة الفيوم للبحوث و التنمية الزراعية، جامعة الفيوم .
26. أسماء طهراوي وبن حبيب عبد الرزاق " إدارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل " مقال نشر في دراسات اقتصادية إسلامية 2013 / 53-104- Vol. 19-1.
27. - أمنية حلمي (2015) : "تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري
28. - باسم حازم حميد البدري (2018) " تقييم حساسية سعر الصّرف على التّجارة الخارجية الزراعيّة للعراق للمدّة 2014/1995" - جامعة بغداد - كلية الزراعة - قسم الاقتصاد الزراعي.
29. - بديع حبيب راتي سنة (2015) " دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية" رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والتّقدي جامعة دمشق سوريا، 2015/2014.

قائمة المراجع و المصادر

30. – بغداد زيان، " تغيرات سعر صرف اليورو والدولار و أثرها على التجارة الخارجية الجزائرية " رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد – تخصص مالية دولية (2012/2013) بجامعة وهران.
31. – بلقاسم العباس " سياسات أسعار الصرف " سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون. نوفمبر/تشرين الثاني 2003. السنة الثانية المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
32. – بلقاسم زايري – كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري – جامعة وهران مقال نشر في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 07.
33. – جميلة الجوزي " أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر " «الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييم ماي 2013 .
34. خديجة بلبويص، " أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري " دراسة قياسية (2014/1990) " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة و أعمال دولية جامعة مستغانم الجزائر.
35. رحيمة بن عيني، " سياسة سعر الصرف وتحديد " دراسة قياسية للدينار الجزائري " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاد التنمية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (2014/2013) .
36. رشيدة زاوية وعبد الوهاب دادن/- " تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2013-1990) " -مقال منشور في_ المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية العدد 2016/3.
37. رشيدة سعادي ودريال عبد القادر، (2018) " الاورو وسياسة سعر الصرف في الدول المغاربية. دراسة حالة الجزائر باستعمال متجه الانحدار الذاتي var للفترة 2015/2000."مقال نشر في مجلة اقتصاديات المال و الاعمال JFBE العدد السادس جوان 2018.
38. زاهر عبد الحليم خضر (2012): " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني الفلسطيني (2010-1994) "،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بجامعة الأزهر في مدينة غزة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية قسم الاقتصاد.
39. زهرة سيد اعمر (2018) بعنوان " انعكاسات سياسات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016/1986)." أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور ثالث تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر.
40. – سلمى دوحه (2015): بعنوان " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية بجامعة بسكرة الجزائر، (2015/2014).

قائمة المراجع و المصادر

41. سمية زيرار، وبشير الزعبي وطالب عوض: "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)" ، مقال منشور في مجلة دراسات، (الأردن): الجامعة الأردنية، كلية العلوم الإدارية، مجلة دراسات، المجلد 36، العدد 2، 2009).
42. شهيناز بدرابي سنة (2015) "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية " لعينة من 12 دولة نامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البازل (2012/1980)". أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي تخصص مالية، جامعة تلمسان.
43. - صبحي حسون الساعدي، اياد حماد عبد/ -أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 7، السنة 2011.
44. عائشة بلحشر "سعر الصرف الحقيقي التوازني" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2014/2013 .
45. عادل زيات " إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة - سطيف 1-الباز 2016/2017.
46. عبد العزيز برنه (2016) "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)." رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : تجارة ومالية دولية.
47. عبد المجيد عبود «-أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990/2015) مقال منشور في مجلة اقتصاديات المال والأعمال ديسمبر 2017.
48. عبد المحسن اسعد زيرفان "الخيارات الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق دراسة مقارنة مع دول الجوار" رسالة ماجستير مقدمة الى- مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك ، 2005.
49. - عبد الوهاب دادن و زاوية رشيدة(2016) "تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990/2013) " مقال نشر في المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية عدد 2016/03.
50. علي بن قدور "دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على نموذج الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير فرع اقتصاد و تسيير علوم اقتصادية المركز الجامعي الدكتور مولاي الطاهر سعيدة 2004-2005
51. علي بن قدور " دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970/2010 " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (2012/2013) .

قائمة المراجع و المصادر

52. علي بن قدور، عمار طهرات و محمد يبرير : (2018) "أثر تعديل سعر الصرف على كتلة التجارة الخارجية و التوازنات الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2015/1970". مقال منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال Volume 4, Numéro 2
53. علي حسن سعد نادين " تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقيات التجارية للتكامل الاقتصادي و الشركات عن الفترة من (2009/2000) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد 2012.
54. عمر شتاتحة " تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 2012-1990" رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : مالية دولية 2015.
55. فتيحة مختاري و بلحاج فراحي (2017) " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (2015-1990) مقال منشور في
56. -قادة قاسم و كبير سمية " تقييم التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994 " مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية العدد 4 / 2013.
57. - كمال العقريب " اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر " رسالة ماجستير فرع نفود مالية بنوك علوم اقتصادية جامعة سعد دحلب البلدة 2006-2005.
58. كمال سي محمد: (2014) " التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية دراسة لحالة الجزائر ". أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان.(2014/2013)
59. - لطيفة بوكليخة، " أثر سعر الصرف على النفط في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية "مقال نشر في مجلة مكاس جويلية 2019.
60. - ماهر حسن محمد حمد (2018) بعنوان " تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات و الواردات في مصر " قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة فلسطين.
61. - مبارك بوعشة ، " السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية" كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر عدد 12(1999) 81-93.
62. - مريم موسليم (2017)، " أثر سعر صرف الدولار - الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر " أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ،جامعة تلمسان 2016/2018.
63. - محمد أمين بربري، " سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003/1990 "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة شلف 2004/2005.

قائمة المراجع و المصادر

64. - محمد أمين بريري، "ممرات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"- جامعة الشلف، الجزائر مقال منشور في مجلة الباحث عدد 09-2011.
65. منال عطا المولي عباس "سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990- 2001)" بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في التخطيط التنموي جامعة الخرطوم معهد الدراسات والبحوث الإنمائية 2003 .
66. نجية دلامي "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية في ظل حرب العملات " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي جامعة شلف الجزائر 2012- .
67. نعيمة زيرمي -التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمم للاستفادة لأزمة اليوم- مجلة المالية و الأسواق.
68. نورالدين مناصر وقارة إبراهيم سنة (2015) "أثر أنظمة سعر الصرف على أداء النمو الاقتصادي و تنمية الصادرات: دراسة قياسية لحالة الجزائر" مقال منشور في مجلة .
69. هجيرة عبد الجليل " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري"دراسة حالة الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2011/2012.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. Adouka lakhdar-modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM-thèse pour l'obtention du doctorat-Es sciences en sciences économique option : gestion .
2. Akhtar and Hilton (1984) "Effects of Exchange Rate Uncertainty on German and U.S. Trade", Federal Reserve Bank of New York Quarterly Review. Vol 9, 7-16.
3. Alessandro Nicita UNCTAD, Geneva (2013) "Exchange Rates, International Trade And Trade Policies" UNITED NATIONS PUBLICATION ISSN 1607-8291
4. Amina Lahreche-Révil(1999) « Taux de change réel et Croissance Perspectives Pour une zone EURO en Méditerranée " _Revue D'économie Financière Année 1999/52/ pp. 117-132.

قائمة المراجع و المصادر

5. Asteriou, Dimitrios, Kaan Masatci, and Keith Pilbeam.(2016.) “ **Exchange Rate Volatility And International Trade: International Evidence From The MINT Countries** ” *Economic Modelling* 58: 133–40.
6. Bahmani-Oskooee, Mohsen and Sayeed Payesteh (1993), "**Does exchange rate volatility deter trade volume of LDCs?**" *Journal of Economic Development*, vol. 18, 189-205.
7. Bahmani-Oskooee, Mohsen, and Muhammad Aftab. (2017). **On The Asymmetric Effects Of Exchange Rate Volatility On Trade Flows: New Evidence From US-Malaysia Trade At The Industry Level. EconomicModelling** 63: 86–103.
8. Bahmani-Oskooee, Mohsen, Hanafiah Harvey, and Scott W. Hegerty.(2013) “**The Effects Of Exchange-Rate Volatility On Commodity Trade Between The US and Brazil.**” *The North American Journal of Economics and Finance* 25: 70–93.
9. Bailey, M. J., Tavlas, G. S., & Ulan, M. (1987), “**The Impact of Exchange Rate volatility on Export Growth: Some Theoretical considerations and empirical results**”, *Journal of Policy Modeling*, 9 (1), pp.225-43
10. Bernard Njindan Iyke and Sin-Yu Ho(2017) “**The Real Exchange Rate, the Ghanaian Trade Balance, and the J-curve**” *Article in Journal of African Business* DOI: 10.1080/15228916.2017.1315706.
11. Bernardin Senadza, Desmond Delali Diaba (2018) **Effect of exchange rate volatility on trade in Sub-Saharan Africa**” *Science Direct Journal of African Trade* (2017) 20–36. <https://doi.org/10.1016/j.joat.2017.12.002>
12. Boucheta yahia "**étude des facteurs déterminant du taux de change de dinar algérien**" – thèse pour l’obtention du doctorat-Es sciences en sciences économique option :finance .
13. Brada, Josef C. and José A. Méndez. (1988), "**Exchange Rate Risk, Exchange Rate Regime and the Volume of International Trade**", *KYKLOS*, 41: 263-80.
14. Chandan Sharma, (juin 2019) “**Exchange rate volatility and exports from India: a commodity-level panel data analysis**”, *Journal of Financial Economic Policy*, <https://doi.org/10.1108/JFEP-11-2018-0157>.
15. Clark Peter (1973) “**Uncertainty, Exchange Rate Risk, and the Level of International Trade**”, *Western Economic Journal* 11 (September), pp. 303-1

قائمة المراجع و المصادر

16. Daniel Leigh, Weicheng Lian, et all March 2017. "Exchange Rates and Trade: A Disconnect?" IMF Working Paper Research Department
17. Denis BÉLANGER Sylvia GUTIÉRREZ(1990) "Impact de la variabilité des taux de change sur le commerce international : un survol critique de la littérature" L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 66, n° 1, mars 1990.
18. Derick boyd, caporale et all (2001) « Real Exchange Rate Effects On The Balance Of Trade, Cointegration And The Marshall –Lerner Condition » Article in International Journal of Finance & Economics 6(3) :187-200
19. Dimitrios Serenisa, Nicholas Tsounisb(2014) "Does Exchange Rate Variation Effect African Trade Flows?" Procedia Economics and Finance 14 (2014) 565 – 574
20. Doyle, E. (2001), "Exchange Rate Volatility and Irish-UK Trade, 1979-1992" Applied Economics, 33, 249-65
21. Elif Guneren Genc and Oksan Kibritci Artar: (2014) « The Effect Of Exchange Rates On Exports And Imports Of Emerging Countries » European Scientific Journal May 2014 edition vol.10, No.13 ISSN.
22. Farid TAHRAUI et BENELBAR Mohamed(2015) « The Impact Of Exchange Rate On Inflation And economic Growth in Algeria – Econometric Study » Journal of Quantitative Economics Studies, 01/2015
23. Ghulam Chaudhary, and all(2016). Exchange Rate and Foreign Trade: A Comparative Study of Major South Asian and South-East Asian Countries" Procedia – Social and Behavioral Sciences 230 (2016) 85 – 93.
24. Giovannini, A. (1988), "Exchange Rates and Traded Goods Prices", Journal of International Economics, Vol. 24, 45-68.
25. Gotur, P. (1985), "Effects of exchange rate volatility on trade", IMF Staff Papers, 32, 475-512.
26. GUMEL, Babandi Gambo ILIYASU, Madaki Nadira (2017) "The Effect Of Exchange Rate Volatility On International Trade In Nigeria(1986/2015)" " Ilorin Journal of Management Sciences January 2017
27. Gwartney stroup" Macroeconomique private and Public Shoice" 2nd edition Academic press inc 1980 pp :398/399.

قائمة المراجع و المصادر

28. Halil Fidan (2008) –**Impact of the Real Effective Exchange Rate (Reer) on Turkish Agricultural Trade International** Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering Vol:2, No:5, 2008
29. Hamdy Ben Salah (2010) **L’impact De La Volatilité Des Taux De Change Sur Le Commerce International: Essai De Validation Empirique Désagrégée Des Exportations Sectorielles Canadiennes Vers Les États-Unis Via Une Approche D’estimation VAR** Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures et post doctorales En vue de l’obtention du grade de Maîtrise (M.sc.) En Sciences économiques Option: Économies et finances internationales Août, 2010 .
30. Harun YÜKSEL et All (2012) **“The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Turkey”** European Journal of Economic and Political Studies
31. Hooper, P., & Kohlhagen, S. W. (1978), **“The effect of exchange rate uncertainty on the prices and volume of international trade”**, Journal of International Economics, 8, 483-511.
32. Kasman, A. & Kasman, A. , (2005), **“Exchange Rate Uncertainty in Turkey and its Impact on Export Volume”**, METU Studies in Development, 32 (June), 2005, 41-58
33. Kenen, P. T., & Rodrik, D. (1986), **“Measuring and analyzing the effects of short-term volatility in real exchange rates”**, The Review of Economics and Statistics, 68, 311-315
34. Kohlhagen and Hooper (1978) **“The effect Of Exchange Rate Uncertainty On The Prices And Volume Of International Trade”**, Journal of International Economics, 8, 483-511
35. Koray, F., and Lastrapes, W.D. (1989), **“Real Exchange Rate Volatility and U.S. Bilateral Trade: A VAR Approach”**, Review of Economics and Statistics, 71, 708-712.
36. Louis MOREL et Benoit PERRON **“Relation entre le taux de change et les exportations nettes: Test de la condition marchall-lerner pour le canada”** Volume 79, numéro 4, décembre 2003 .
37. Mark Stone, Harald Anderson et Romain Veyrune **« Régimes de change : fixes ou flottants ? »**, Finances & développement, Mars 2008

قائمة المراجع و المصادر

38. McCarthy Jonathan., **“ Pass-Through of Exchange Rate and Import Prices to Domestic Inflation in Some Industrialized Economies ”** , Federal Reserve Bank of New York, USA , 2000.
39. McKenzie, Michael D. and Brooks, R. (1997), **“The Impact of Exchange Rate Volatility on German – US Trade Flows.”** Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 7, pp. 7387
40. Michael D.McKenzie Robert D.Brooks (1997) **« The impact of exchange rate volatility on German-US trade flows »** Journal of International Financial Markets, Institutions and Money Volume 7, Issue 1, April 1997.
41. Mohsen BAHMANI-OSKOOEE and Abera GELAN(2017) **« Exchange-rate Volatility and International Trade Performance: Evidence from 12 African Countries.** / MPRA Paper No. 81177.
42. Mohsen Bahmani-Oskooee and Zohre Ardalani(2006) **« Exchange Rate Sensitivity of U.S. Trade Flows: Evidence from Industry Data.** Southern Economic Journal Vol. 72, No. 3 (Jan., 2006), pp. 542-559.
43. Muhammad Aftab , Ijaz Ur Rehman , (2017) **«Exchange Rate risk And The Bilateral Trade Between Malaysia and Singapore”, Studies in Economics and Finance,** Vol. 34 Issue: 3, pp.407-426, <https://doi.org/10.1108/SEF-08-2015-018>.
44. Ng Yuen-ling et All (2008) **« Real Exchange Rate And Trade Balance Relationship :An Empirical Study En Malaysia”** International Journal of Business and Management Vol. 3, No. 8 .
45. Osama M. Badr & Ahmed F. El-khadrawi(2018): **« Exchange Rate Volatility and Trade: An Empirical Investigation from the Egyptian Economy** Applied Economics and Finance Vol. 5, No. 4; 2018
46. OZTURK, Ilhan (2006) **« Exchange Rate Volatility And Trade: A Literature Survy »** International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol.3-1 (2006).
47. Peter B. Clark, Natalia Tamirisa, and all**« A New Look at Exchange RateVolatility and Trade Flows”** 2004 International Monetary Fund ISBN 1-58906-358-9
48. Rashid Latief and Lin Lefen(2018)**« The Effect of Exchange Rate Volatility on International Trade and Foreign Direct Investment (FDI) in Developing**

قائمة المراجع و المصادر

- Countries along “One Belt and One Road” “Int. J. Financial Stud. 2018, 6, 86; doi:10.3390/ijfs6040086
49. Saeed Tayara « Commerce international et investissements directs étrangers : complémentarité ou substituabilité ? » THÈSE Pour l’obtention du grade de DOCTEUR DE L’UNIVERSITÉ DE POITIERS UFR de sciences économiques et de gestion
50. Sidheswar Panda «Ranjan Kumar Mohanty(2015)Effects of exchange rate volatility on exports : Evidence from India»Article in Economics Bulletin 35(1) :305-312.
51. Silvana Tenreyro (2007) “On the trade impact of nominal exchange rate volatility” Journal of Development Economics 82 (2007) 485–508.
52. SOUMIA AOUAD HADJAR " Essai de Modélisation du comportement du taux de change du dinar algérien 1999-2007 par la méthode ARFIMA" Mémoire en vue d’obtention du diplôme de Magistère en Sciences Economiques : Management International des Entreprises(2010/2011) .
53. Sylviane. Guillaumont Jeanneney « Les difficultés de la mesure du taux de change réel : l’exemple du Sénégal» Revue d’économie du développement Année 1993 1-1 pp. 91-108.
54. Thursby, M. C., & Thursby, J. G. (1987), “Bilateral trade flows, lender hypothesis, and exchange risk”, Review of Economics and Statistics, 69, 488-495
55. Vinh and Duong (janvier 2019): “The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Vietnam: A Bounds Testing Approach “ Journal of Risk and Financial Management. MDPI, Open Access Journal, vol. 12(1).

ثالثا: القوانين و الأنظمة :

1. – قانون رقم 86-12 مؤرخ في 19 أوت 1986، يتعلق بنظام البنوك و القرض، الجريدة الرسمية، عدد 34، صادر بتاريخ 20 أوت 1986.
2. قانون رقم 88-01، مؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، عدد 02، صادر بتاريخ 13 جانفي 1988.
3. – دستور 1989، أصدر بموجب مرسوم رئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28/02/1989، جريدة رسمية، عدد 64 لسنة 1989.
4. قانون رقم 88-25 مؤرخ في 12 يوليو 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية، عدد 28، صادر بتاريخ 15 يوليو 1988 .

قائمة المراجع و المصادر

5. **قانون رقم 10-90** ، مؤرخ في 14 أفريل 1990 ، يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية عدد 16 ، صادر بتاريخ 18 أفريل 1990 .
6. **النظام رقم 07 – 01** المؤرخ في 15 محرم الموافق 3 فبراير سنة 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعمللة الصعبة.
7. **القانون رقم 03-17** المؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017 ، يتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية) رقم 57 / 12 أكتوبر 2017.

رابعاً : Site d'internet :

- <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/top10/2017/12/11/-الدول-العشرة-ذات-الديون-الأقل-في-العالم-/-بينها-4-عربية>
- <https://www.elkhabar.com/press/article/125827/>
- www.bank-of-algeria.dz/
- www.bea.gov/
- www.bis.org/
- www.douane.gov.dz/
- www.joradp.dz/
- www.ocde.org/
- www.ons.dz/
- www.imf.org/
- www.opec.org/

>.



المستخلص:

قد بحثت هذه الدراسة في الأثر التّاجم عن تغيّر سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 2018/1980. وقد تمّ تحليل دور السياسة النقدية المتمثلة في التخفيضات المتعاقبة لسعر صرف الدينار الجزائري من خلال التعرف على مراحل تطور سعر الصّرف وتأثيره على المبادلات التجارية الخارجية، و للتحقق من هذه العلاقة استخدمنا دوال استجابة النبضة **Impulse Function Response (IFR)**، ومكثونات التباين **Variance Decompositions (VDC)** باستخدام نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي **VAR (Vectorial AutoRegressive)** و هذا بعد اختبار جذر الوحدة **unit root** و التكامّل المشترك **co-integration** و تحليل العلاقة السببية **Granger Causality**. وقد توصلنا الى النتائج التالية: عدم وجود تأثير قوي بين التغيرات في سعر صرف الدينار مقابل الدولار على الصادرات و الواردات الجزائرية و هذا راجع لانتكالية الاقتصاد الجزائري على صادرات سلعة وحيدة و هي النفط التي تفوق نسبتها **97%**. **الكلمات المفتاحية:** سعر الصّرف، الصادرات، الواردات، أسعار النفط، الانحدار الاتجاهي **VAR**.

Abstract

This study examined the impact of the Algerian dinar exchange rate on exports and imports during the period of 2080/2018.

We have analyzed The role of monetary policy represented in the successive devaluations of the Algerian dinar exchange rate by identifying the stages of the exchange rate development and its effect on foreign trade exchanges.

Using the **VAR model (Vectorial AutoRegressive)** analysis, and this after testing unit root and co-integration and the Granger Causality analysis, we have reached the following results: Lack of a strong impact between Algerian dinar exchange rate against the dollar on exports Algerian imports and a causality between oil price and export this is due to the dependency of the Algerian economy on a single product which is the oil with 97% increase.

Key words: exchange rate, exports, imports, oil prices, (Vectorial AutoRegressive) **VAR**.

Résumé.

Cette étude a examiné l'effet de la variation du taux de change du dinar algérien sur les exportations et importations algériennes durant la période **1980/2018**. Le rôle de la politique monétaire représenté dans les dévaluations successives du dinar algérien a été analysé en identifiant les étapes de l'évolution du taux de change et son effet sur les échanges commerciaux. Pour vérifier cette relation, nous avons utilisé la Response impulsionnelle (**IFR**) et les (**Décompositions des Variances**), estimées par le modèle d'analyse **VAR (Vecteur autorégressif)**, et cela après avoir testé la cointégration et analyser la causalité de Granger. nous avons atteint les résultats suivants: Absence d'impact fort entre les variations du taux de change du dinar contre le dollar sur les exportations et Les importations algériennes ,cela est dû à la dépendance de l'économie algérienne sur les exportations de pétrole qui sont supérieurs de **97%**.

Mots clés: taux de change, exportations, importations, prix du pétrole,VAR (Vecteur autorégressif).